جـــامعة الجـــزائر 03

كليـــة العلوم السياسية والعلاقات الدوليـــة

قســـم الدراســـات الدوليـــة

الصعود الصيني وأثره على العلاقات مع اليابـــان -فترة ما بعد الحرب الباردة-

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسـات آسيويـــة

إعداد الطالب:
- عبد الرزاق مختـــاري

إشراف الدكتور:
- عبدالرزاق صغـــور

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د شعنان مسعود .....رئيسا
د.صغور عبد الرزاق .....مقررا
د.غـرس صـــالـــح ..... عضوا مناقشا
د.غازلي عبد الحليم ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

إهـــــداء

- إلى والدي الغاليين حفظهما الله.
- إلى أمي العزيزة التي ناضلت من أجلنا وعلمتنا معنى الصبر والعطاء، وإلى أبي أطال الله في عمره.
- إلى عمي شهيد الوطن: جيلالي مختاري.
- إلى روح أختي الشهيدة: الأستاذة أم الخير رحمها الله وأسكنها فسيح جنانها.
- إلى كل أفراد العائلة، و أولادهم الأحباء.
- أهدى لكم جميعا ثمرة هذا الجهد.

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والخيرات "

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من :

- الأستاذ الفاضل **عبدالرزاق صـــغور** لقبوله الإشراف على هذا العمل.
- إلى أساتذتي الكرام في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03.
- إلى زملائي الأحباء في دفعة الدراسات الآسيوية 2013/2012.
- إلى زملائي في العمل .
- إلى كل من قدم لي العون و السند أثناء إنجازي هذه المذكرة.

ملخص الدراسة :

يعتبر الصعود الصيني على مستوى مسرح العلاقات الدولية من بين الأحداث الأكثر أهمية التي ميزت القرن 21. فاليوم الصين أصبحت القوة الاقتصادية الأولى آسيويا متقدمة بذلك على جارتها اليابان، والثانية عالميا أي تسير مباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تتربع على عرش الاقتصاديات العالمية.

ومن جهة أخرى، نجد أن هذا النمو الاقتصادي الصيني المتسارع رافقه تحديث شامل في الترسانة العسكرية، وتطوير مستمر في قطاع التصنيع الحربي ؛ الأمر الذي أصبح يثير مخاوف اليابان التي لديها نفس الطموح ات الصينية المتمثلة في الوصول إلى قيادة إقليمي شرق وجنوب شرق آسيا. هذه الطموحات الإقليمية أصبحت تؤثر في مسار العلاقات الصينية- اليابانية التي في جوهرها تبدو أنها تتميز بالتناقض المتباين أي نجد أن هناك تعاون اقتصادي يقابله توتر سياسي بين الحين والآخر.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة بعنوان**" الصعود الصيني وأثره على العلاقات مع اليابان"** التي سأحاول من خلالها تحليل العلاقات الصينية- اليابانية بالتركيز على الجانب السياسي والاقتصادي و الأمني بين البلدين ، فضلا عن تفسير أهم المتغيرات والعوامل التي تدخل في صلب موضوع الدراسة، والتي سأوجزها فيما يلي :

- **الخلافات التاريخية.**
- **التنافس الإستراتيجي و الجيوبوليتيكي بين الصين و اليابان وحليفتها أمريكا .**
- **الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين.**
- **مسألة الطاقة.**
- **النزاعات الحدودية، والطموحات الإقليمية**.

الكلمات الدالة :العلاقات الصينية- اليابانية، الذاكرة التاريخية، التعاون الاقتصادي، التوتر السياسي، التنافس الجيوبوليتيكي، الهيمنة الإقليمية.

Résumé :

L’ascension de la chine sur le devant de la scène internationale est l’un des événements les plus remarquables du XXIe siècle. Aujourd’hui, la Chine est devenue la première puissance asiatique, atteignant le second rang mondial derrière les États-Unis et devant le japon.

En effet, cette accession de la chine dans la région de l’Asie du Sud et de l’Est, ainsi que l'augmentation de ces capacités militaires portées par une puissante industrie de l'armement inquiète le nippon, étant donné que les deux nations aspirent aux mêmes ambitions " le leadership en Asie". L'un et l'autre se voient en effet comme le leader naturel dans cette région.

En réalité, la Chine et le Japon entretiennent des relations contradictoires : entre interdépendance économique et crispations politiques. Pour ces raisons, j’ai réalisé cette étude sous le thème :" **l’ASCENSION DE LA CHINE ET SON IMPACT SUR LES RELATIONS AVEC LE JAPON** ", où j’essayerai d’analyser les relations sino-japonaises en se penchant tout particulièrement sur les relations politiques, économiques et sécuritaires entre les deux géants. Cette recherche scientifique apporte également un éclairage précis et actuel sur les facteurs suivants ayant un impact international:

- **Les contentieux historiques.**
- **Les rivalités stratégiques et géopolitiques à savoir ; le défit contre l’Amérique et le japon.**
- **L’interdépendance économique entre les deux Etats.**
- **La question énergétique.**
- **Les conflits des frontières, les ambitions régionales.**

Mots-Clés : relations sino-japonaises, mémoire historique, interdépendance économique, conflit politique, rivalités géopolitiques, hégémon régional.

خطـــــة البحـــــث

مـــــقدمـــــــة
الفصـــل الأول: مقومـــات الصعود الصيني (القدرات والأبعاد)
المبحث الأول: المقومات الطبيعية والبشرية والحضارية
المطلب الأول: المقومـات الطبيعيـــة
المطلب الثاني: المقومـات البـشرية
المطلب الثالث:المقومـات الحضارية
المبحث الثاني: المقومات السياسية والعسكرية والعلمية
المطلب الأول: النظام السياسي الصيني
المطلب الثاني: المقومـات العسكريـــة
المطلب الثالث:المقومـــات العلميـــــة
المبحث الثالث: المـقومـات الاقتـصادية
المطلب الأول: تطور فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الصين
المطلب الثاني: برامج التحديث الاقتصادي الصيني
المطلب الثالث: الصين و المنظمة العالمية للتجارة
الفصـــل الثاني: انعكاسات الصعود الصيني على العلاقات مع اليابان
المبحث الأول: المحطات التاريخية في العلاقات الصينية- اليابانية
المطلب الأول :العلاقات الصينية - اليابانية بين عامي 1949 إلى 1972
المطلب الثاني: العلاقات الصينية- اليابانية منذ بداية التطبيع 1972 إلى 2014
المبحث الثاني: الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الصين واليابان

المطلب الأول: الاستثمارات بين الصين واليابان
المطلب الثاني : المبادلات التجارية بين الصين واليابان
المبحث الثالث: التنافس الصيني- الياباني على دول جنوب شرق آسيا
المطلب الأول: العلاقات التجارية الصينية مع منظمة دول جنوب شرق آسيا
المطلب الثاني: العلاقات التجارية اليابانية مع منظمة دول جنوب شرق آسيا
الفصل الثالث: الملفات الساخنة بين الصين واليابان
المبحث الأول: مسائل الخلاف بين الصين واليابان
المطلب الأول: النزاع الصيني- الياباني حول جزر دياو يو/ سنكا كو
المطلب الثاني: الخلاف الصيني - الياباني حول ترسيم الحدود البحرية
المبحث الثاني: التنافس الصيني- الياباني على مصادر الطاقة
المطلب الأول: الإستراتيجية الصينية واليابانية للهيمنة على منابع البترول
المطلب الثاني: مضيق ملقا كمركز تنافس صيني- ياباني
المبحث الثالث: ترتيبات الأمن الإقليمي في المحيط الهادئ - الآسيوي
المطلب الأول: التنافس الصيني- الأمريكي على المحيط الهادئ- الآسيوي
المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الصينية- اليابانية
خاتمـــــــــة

مقدمة

مقدمـــــة:

أصبح الصعود الصيني المتسارع يشكل إطارا مهما لمختلف القوى الكبرى التي تراقب هذا الصعود بحيطة من الحذر والقلق، ومن بين هذه الدول التي أصبح يهمها هذا الصعود نجد اليابان التي تربطها مع الصين علاقات تاريخية وجغرافية و سياسية واقتصادية متشعبة ومتناقضة تتدحرج بين التعاون والمنافسة والصراع. و من جهة أخرى، خلق هذا الصعود الصيني شغفا كبيرا في معظم دول العالم بغية معرفة أكبر لإمبراطورية الوسط (الصين)، وفهم مقومات القوة لديها والتعمق في منجزاتها ومدلولات السياسة الخارجية والأمنية لها التي تزداد ديناميكية وفعالية يوما بعد يوم، فضلا عن معرفة مدى تأثير هذه الدولة الصاعدة على الشؤون الدولية والإقليمية، خاصة المصالح الحيوية والإستراتيجية للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها التقليدي اليابان.

وفي السياق نفسه، نجد أن وضع الصين اليوم يختلف عما كان عليه الحال سابقا ، إذ تتفاعل قواها الاقتصادية و الديمغرافية والعسكرية مجتمعة في بلورة ثقل فاعل على المستوى العالمي وفي محيطها الإقليمي ما يطرح تحديات أمنية في شرق آسيا وجنوبها الشرقي، خاصة بعد التحولات التي مست بنية النظام الدولي وما شهده من تغييرات جوهرية في توزيع مراكز القوى بعد تفكك الإتحاد السفياتي ونهاية الحرب الباردة. وبالتالي، هذه التحولات فتحت المجال على مصراعيه للتنافس بين الصين واليابان بحكم أنهما قوتين إقليميتين مؤثرتين في هذه المنطقة. وعليه، يمكن القول أن هذا الوضع الجديد مهد الطريق لهذين العملاقين بغية التسابق على مراكز القيادة في هذا الإقليم.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن استثناء ما يدور بين الصين واليابان عن ما يدور في المنطقة كاملة، وخصوصا التطورات التي عرفتها العلاقات بين الصين و دول الآسيان من جهة، وبين اليابان ودول الآسيان من جهة أخرى، سواء كانت علاقات تعاونية أو تنافسية. كما لا يمكن أن نغض البصر عن تأثيرات القوى الخارجية، وبالأساس الولايات المتحدة الأمريكية التي يجمعها مع اليابان تحالف إستراتيجي- أمني هدفه مراقبة وتطويق أي قوة صاعدة في هذا الإقليم (الصين وروسيا) يمكنها أن تنافس واشنطن.

وبين هذا وذاك ، تطفو إلى سطح العلاقات بين البلدين خلافات سياسية متعددة في جلها مرتبطة بالعامل الجغرافي الذي خلق مجموعة من المشاكل تمثلت في الخلافات الحدودية، خاصة ما تعلق منها بترسيم الحدود البحرية نظرا لما تزخر به من مصادر طاقوية، وإلى جانب هذا كله، أصبح النزاع بين

الصين واليابان يعرف منحنى تصاعديا حول أحقيـــة امتلاك بعض الجزر الواقعة في بحر الصين الشرقي التي تعرف فـــي الصين باســـــــم « دياويو» (Diaoyu Islands)، وفي اليابان تعرف باسم «سنكاكو» (Senkaku Islands) ، وترجع أهمية الجزر لما تمثله من أهمية إستراتيجية وحيوية لكلا الطرفين. بالإضافة إلى ذلك، يوجد خلاف آخر بينهما حول الشعاب المرجانية المعروفة باسم «أوكيتوتوريشيما» التي تقع على مسافة 1100 ميل شرق طوكيو والتي ترفض الصين استعمالها من قبل اليابان . كما توجد أيضا خلافات بينهما حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري ما يعني وجود طموح قوي لكلا العملاقين للانتشار في مياه الإقليم . ومن جهة أخرى، لا يمكن أن ننسى قضية تايوان وما تمثله من أهمية بالغة للصين التي تعتبرها جزء لا يتجزأ من وحدة أراضيها وترفض كل تقارب دولي معها، خاصة إذا تعلق الأمر باليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي بتدخل تعاطفا معها.

ومن ناحية أخرى، بالرغم من التوتر الكبير الذي يطبع العلاقات بين هذين البلدين الآسيويين على الصعيد السياسي والجغرافي، فإن العلاقات الاقتصادية بينهما مازالت متينة، وهو ما ينعكس من خلال زيادة الاعتماد المتبادل اقتصاديا بينهما في العقدين الأخيرين، إذ تشير التقارير الدولية إلى أن التجارة الثنائية مع بعضهما البعض، قد بلغت في النصف الأول من عام 2010 حوالي 12.6 تريليون ين أي (146.8 مليار دولار)، بزيادة قدرها 34.5 %، وفي عام 2009 ، شكلت الصين الواجهة الأولى للصادرات اليابانية بواقع 18.88 % من إجمالي هذه الصادرات، ناهيك عن المساعدات الإنمائية التي حصلت عليها الصين من طوكيو خلال العقدين الأخيرين فقد بلغت سنة 2001 حوالي 686 مليون دولار. و بهذا يبدو أن العامل الاقتصادي يمثل متغيرا مهما في تقريب الطرفين كونه يضمن مصالح تجارية متبادلة بينهما .

أما على الصعيد العسكري، يسود مناخ من عدم الثقة بينهما، فاليابان أصبحت تعبر عن قلقها ومخاوفها باستمرار من جراء تزايد معدلات الإنفاق في ميزانية الدفاع ، وعمليات التحديث الواسعة التي تقوم بها الصين على ترسانتها العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة. و في المقابل، نجد أن الصين قلقة من احتمال تخلي اليابان عن عقيدتها السلمية التي انتهجتها منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية خاصة بعد ظهور بعض التيارات القومية المتشددة التي تطالب بضرورة تعديل الفقرة التاسعة من الفصل الثاني للدستور الذي صيغ في الثالث من نوفمبر عام 1947 تحت وصاية أمريكية، والذي تنص فقرته المتعلق بنبذ الحرب عل ـى ما يلي: " إن الشعب اليابـ اني المتطلع بإخلاص للسلام الع ـــ المي المبني على العدل

والنظام، يشجب الحرب وإلى الأبد، كحق سيادي للأمة، والتهديد أو استخدام القوة كأداة لحل النزاعات الدولية. ومن أجل تحقيق هذا البند السابق، لن تنشأ القوات البرية، والبحرية، والجوية، فضلا عن إمكانات الحرب الأخرى. ولا يعترف بحق الدولة بإعلان حالة الحرب ". ولكن مع التغيرات الدولية الراهنة في العالم، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أسفرت عن ظهور تهديدات أمنية جديدة كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للقارات، أصبحت هناك أصوات سياسية أخرى إلى جانب التيارات القومية تنادي بإصلاح هذا الدستور، وهو ما يطرح إمكانية إعادة تسليح اليابان نفسها من جديد، ولا سيما أنها تمتلك من المقومات التكنولوجية الراقية ما يجعلها قوة عسكرية مدمرة في فترة وجيزة.

ويرتبط بالعوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية، عوامل تاريخية تمتد جذورها إلى تلك الحروب المدمرة التي شنتها اليابان ذات النزعة التسلطية آنذاك ضد الصين منذ احتلالها عام 1937، وبالتالي هذه الآثار السلبية التي خلفها الاحتلال الياباني في الصين نجدها دائما تؤثر سلبا في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين. و بحكم هذا الاستبدادي الياباني في المنطقة والضرر الذي ألحقه بدول الجوار نجد أن هذه الدولة لم تتخلص بعد من عبء المرحلة الاستعمارية لما رسخته من مشاعر عدائية في أوساط شعوب المنطقة، خاصة الشعب الصيني، ولهذا نجد أن كثير من الباحثين في الشؤون الصينية – اليابانية يجمعون على أن الماضي الياباني الم خزي سيظل عقبة تحد من ترقية هذه العلاقات إلى المستوى المطلوب.

وبالإضافة إلى كل هذه العوامل المتعددة والتطورات الدولية الراهنة، أصبح كلا الطرفين يوقنان أن الحفاظ على مجالاتهما الحيوية والإستراتيجية، مرتبط إلى حد كبير بمدى استطاعة كلاهما بسط نفوذه على إقليمي شرق آسيا وجنوبها الشرقي. وانطلاقا من هذه المتغيرات المختلفة، وغيرها من أمور مرتبطة بهاتين القوتين الآسيويتين « الصين واليابان »، سواء من حيث توجهـات النخبة الحاكمة أو الاختلافـات التي فرضتها تفاعلات العملية السياسية بينهما، وما تسفره من نقاط اتفاق أو اختلاف، ومن أجل فهم عميق لما يدور بين هذين العملاقين في إقليمي شرق آسيا وجنوبها الشرقي، خاصة بعد الصعود المستمر للقوة الصينية، وما أفرزته من حوارات كثيرة وتساؤلات عديدة من قبل منظري علماء السياسة والاقتصاد، سأحاول دراسة الآثار المنعكسة جراء هذا الصعود الصيني على العلاقات مع اليابان بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة، وعليه بلورت عنوان موضوع هذه الدراسة كما يلي :

« الصعود الصيني وأثره على العلاقات مع اليابان »

1- إشكالية البحث :

جوهر هذه الدراسة قائم على المتغيرات والتفاعلات التي تحكم العلاقات الصينية- اليابانية التي هي في الأساس مرتبطة بمصالح مشتركة ومتضاربة في الوقت نفسه، وتتميز بحقبة استعمارية حكمتها نزعة تسلطية يابانية ضد الصين. ولكن مع هذا النمو المتسارع للصين أصبحت هذه الأخيرة قوة إقليمية لها تأثيراتها السياسية والاقتصادية و الأمنية في كامل الإقليم الآسيوي، خاصة على دولة اليابان، حيث انقلبت موازين القوى لصالحها ، وأصبحت اليوم مارد اقتصادي وعسكري يسعى لتغيير النظام الدولي في إطار تعددية قطبية تتشارك فيها جميع القوى الكبرى. ومن هذا المنطلق، الإشكالية التي يمكن طرحها من خلال هذا التصور العام للموضوع، والتي تقودنا إلى الولوج في عمق وصلب تشعبات هذه الدراسة ، هي كالتالي :

- **ما هي انعكاسات الصعود الصيني على العلاقات مع اليابان ؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ماهي مقومات الصعود الصيني؟
- هل تصاعد القوة الصينية يهدد المصالح الإستراتيجية اليابانية ؟
- كيف يؤثر الصعود الصيني في العلاقات بين البلدين؟
- هل الصعود الصيني يهدف للهيمنة الإقليمية في شرق آسيا وجنوبها الشرقي ؟
- ما هي الإستراتيجية الصينية لمواجهة التحالف الياباني الأمريكي في المنطقة ؟
- ما هي آفاق ومستقبل العلاقات الصينية- اليابانية على ضوء هذا الصعود المتنامي؟

الفرضيات :

- تصاعد القوة السياسية والعسكرية الصينية، يؤثران سلبا على العلاقات مع اليابان، ولاسيما إذا تعلق الأمر بالطموحات الجيوبوليتيكية لكلا الدولتين.
- النمو الاقتصادي المتسارع للصين عامل إيجابي في تطور العلاقات الصينية – اليابانية بحكم الاعتماد المتبادل الذي يحقق المصالح المشتركة بينهما.
- الطموحات الإقليمية الصينية- اليابانية في شرق آسيا وجنوبها الشرقي تعكس أبعاد التوتر والصراع بين هذين البلدين.

- التأثير الأمريكي في السياسة الخارجية اليابانية ينعكس سلبا على تعزيز العلاقات بين الصين واليابان.

2- أهمية الموضوع :

تكتسي دراسة موضوع " **الصعود الصيني وأثره على العلاقات مع اليابان** " أهمية بالغة، نظرا لوجود متغيرات متعددة وبحكم طبيعة هذه العلاقات التي تجمع هذين البلدين، ولا سيما بعد بروز الحضارة الكونفوشوسية من جديد على مسرح التفاعلات الدولية. فلا يكاد يختلف الباحثون في الشؤون السياسية والدولية على أن هذا القرن سيكون قرنا آسيويا بامتياز، خاصة بعد بروز بوادر التحول العالمي للقوة نحو قارة آسيا (الصين، اليابان، روسا ،الهند، دول الآسيان، النمور الآسيوية)، وهذا الوضع الجديد في ظل هذه التحولات الدولية الراهنة، وفي خضم عولمة الاقتصاد العالمي سيفرض لا محالة على الدول العظمى إعادة النظر في إستراتيجياتهم الإقليمية تجاه المحيط الهاد ئ – الآسيوي بغية الحفاظ على مصالحهم الموجودة في هذه المنطقة الحيوية.

بالإضافة لذلك، إن العلاقات الصينية- اليابانية مرتبطة بأوضاع عالمية أشمل، إذ لا تغيب الولايات المتحدة الأمريكية عن خلفية المشهد السياسي كحليف قوي لليابان تجمعهما تحالفات إستراتيجية وأمنية موجهة ضد الصين الآخذة في صعود سريع على كل المستويات . وبما أن هذا الصعود جعل من الصين قوة كبرى قادرة على التأثير، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن مخاوفها وقلقها من جراء الطموحات غير المعلنة للتنين الصيني ؛ الأمر الذي جعلها تعيد حساباتها، و تسعى جاهدة لمحاصرة وتطويق بيكين بغرض الاستمرار في تفوقها كقطبية أحادية تسير العالم، وفقا لمصالحها الإستراتيجية.

ومن جهة أخرى، أود أن ألفت الانتباه على أن الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي تمتلك حق الفيتو، واليوم هي قوة نووية واقتصادية عالمية منافسة، ما يجعلها قادرة على التأثير في السياسات الدولية، وبالرغم من تبنيها لما يعرف بمفهوم الصعود السلمي إلا أنها تسعى لاحتواء دول الجوار في الإقليم بهدف الحد من التحالف الأمريكي -الياباني في المنطقة الذي ترى فيه خطرا يهدد مصالحها الحيوية والملاحية.

أما فيما يخص اليابان، هي تبحث اليوم عن دور سياسي إقليمي ودولي ، يتناسب ويتناغم مع حجم قوتها الاقتصادية مستندة في ذلك على الدعم الأمريكي لها في المنطقة، بل أكثر من ذلك ، فهي تطمح لعضوية مجلس الأمن الدولي، وهو أمر تعارضه الصين بشدة ولهذا كتبت صحيفة الشعب اليومية الصينية

في أبريل 2005 ما يلي " إن هناك دول أحق من اليابان لتكون عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي. كما ينبغي على اليابان أن تحل مسألة قديمة قبل مطالبتها بمقعد في مجلس الأمن، وهي: أن تختار اليابان إما أن تكون دولة تنتمي للغرب أو لآسيا ؟ " . وفي حقيقة الأمر، هذا المقال جاء ك إشارة على التحالف الأمريكي- الياباني القوي على حساب دول المنطقة. ومن جهة أخرى، نجد أن الطموح الياباني القوي لتقلد دور بارز على الساحة الدولية من الممكن أن يدفعها إلى فرضية إعادة تسليح نفسها من جديد، فليس من المنطق أن تكون اليابان عملاقا اقتصاديا وفي الوقت نفسه قزما سياسيا وعسكريا ، وبالتالي هذا الوضع أصبح يحرج القادة السياسيين في اليابان.

3- أسباب اختيار الموضوع :

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره عن المتغيرات التي تحكم طبيعة العلاقات الصينية-اليابانية، و التي تشكل سببا موضوعيا يستحق الدراسة، إلا أنه توجد أسباب أخرى شجعتني على اختيار موضوع هذا البحث، والتي سأحاول عرضها فيما يلي :

1.3- الأسباب الموضوعية :

1)- تعتبر الصين واليابان قوتين آسيويتين كبيرتين « إمبراطورية التنين الأصفر » و « إمبراطورية الشمس »، وعليه البحث في عقيدة هاتين الحضارتين، يقودنا إلى فهم أبعاد التفاعلات التي تقوم عليهما علاقاتهما لما تكتسيه من أهمية بالغة في إقليم آسيا الشرقية وجنوبها الشرقي، ويتوقف عليهما إلى حد بعيد المستقبل الاقتصادي والأمني للمنطقة، فلا يمكن تحقيق تطور وازدهار لهذا الإقليم دون استقرار الوضع الأمني بينهما.

2)- انبهار العالم بنمو الصين المتسارع والمتوازن الذي جاء نتيجة اعتمادها على برامج الإصلاحات التي أطلقتها عام 1978. وفي ظل تبنيها لمفهوم « الصعود السلمي » أصبح هذا العملاق يجسد مزيجا من المبادئ الكونفوشوسية القديمة والمؤسسات الحديثة، إذ نجد الصين اليوم مركزا مؤثرا في جميع الأحداث التي تقع في هذا الإقليم والعالم.

3)- لم تحض دراسة مثل هذا الموضوع بنفس الاهتمام الذي حضيت به دراسات أخرى في الجامعة الجزائرية، إذ ركزت الكثير من الدراسات على البعد العالمي والإقليمي للصين كقوة اقتصادية كبرى،

ولكن لم تركز على العلاقات الثنائية لها مع دول الجـوار (اليابان، كوريا الجنوبية، روسيا، الهند ، دول الآسيان).

4)- من واجبنا كطلبة علم أن ندرس تجارب الدول الناجحة في العالم، لنتمكن من رؤية مستقبلنا بوضوح، وحتى نستلهم العبر من إنجازاتهم ونستفيد من خبراتهم لأن المستقبل لا يتنبأ له بسهولة وإنما يصنع بصعوبة.

2.3- الأسباب الذاتية :

يمكن أن ألخص الدوافع الذاتية التي جعلتني أختار هذا الموضوع في دافعيـن:

1)- إعجابي بنجاح التجربة التنموية الصينية، وما حققته من نجاحات تعدت الحدود الوطنية، انطلاقا من نهضتها الكبرى على يد زعيمها "ماوتسي تونغ Mao Zedong " إلى إصلاحات "دنج هيساو بنج Deng Xiaoping " منذ عام 1978م إلى رئيسها الحـالي "شـي جين بينج Xi Jinping ". ومن جهة أخرى، ما ميز النهضة الصينية عن الدول الأخرى كونها استطاعت أن تمزج بين نظامين مختلفين نظام اقتصادي رأسمالي ونظام سياسي اشتراكي، فحقا الصين عملاق آسيوي انتزع احترام الدول العظمى بكل جدارة واستحقاق وأصبحت ترى فيه شريكا اقتصاديا لا يمكن الاستغناء عنه.

2)- إعجابي أيضا بالنهضة اليابانية الثانية الحديثة التي تحول فيها اليابان من دولة استعمارية ذات نزعة تسلطية إلى دولة متطلعة بإخلاص للسلام العالمي ونابذة للحرب، إذ استطاع أن يعيد إعمار و بناء اقتصاده في زمن قياسي أدهش العالم، بالرغم من الخراب الذي لحقه جراء القنبلتين النوويتين"هيروشيما و ناغازاكي عام 1945 "، وهنا تظهر المهارة اليابانية التي ارتقت بهذا البلد إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة رغم قلة موارده الأولية.

4- نطـاق الدراسة :

يمتد الإطار الزماني لموضوع الدراسة ابتداء من نهاية الحرب الباردة إلى الفترة الزمنية الحالية، والتي تتميز بتغيرات دولية في بنية النظام الدولي التي أسفرت عن عودة الصين كقوة سياسية و اقتصادية وعسكرية عالمية منافسة و لها قدرة التأثير العالمي والإقليمي.

أما الإطار المكاني هو مرتبط بالتأثير الصيني على اليابان في محيطها الجغرافي المتمثل في آسيا الشرقية وجنوبها الشرقي، بدون استثناء العامل الخارجي المتمثل في الدور الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية.

5- الإطار المنهجي والنظري:

1.5- المناهج:

بغية دراسة هذا الموضوع " **الصعود الصيني وأثره على العلاقات مع اليابان** "، سأعتمد على مقاربة منهجية متكاملة تتناغم مع أهم المحاور التي تتماشى وطبيعة الموضوع انطلاقا من:

1. **المنهـــ ج التاريخي** : وذلك لرصد أهم المحطات التاريخية، والأحداث التي عرفتها العلاقات الصينية- اليابانية إبان الحرب الباردة وما بعدها. هذا المنهج يساعدنا في سرد الوقائع الماضية وفهم أبعادها لأن فهم التاريخ هو أساس فهم الحاضر واستشراف المستقبل. كما أنه لا يمكن تحليل طبيعة هذه العلاقات الثنائية دون وضعها في سياقها التاريخي فتفسير واستشراف العلاقات بين الصين واليابان يحتاج إلى تحليل الأحداث التاريخية بغرض إنتاج الواقع بشروط جديدة وفي سياقات زمنية مختلفة بعيدا عن التحليل الستاتيكي للتاريخ.

2. **المنهـــ ج التحليلي** : يساعدنا المنهج التحليلي على فهم المتغيرات التي تقوم عليها العلاقات الصينية- اليابانية، وما تطرحه من فرص للتعاون والتقارب، وأخرى للتوتر والصراع أو التنافس الإقليمي. كما أن هذا المنهج تم توظيفه لتحليل مضمون الإستراتيجيات والسياسات التي تعتمد عليها الصين واليابان في إطار العلاقات الثنائية بينهما. بالإضافة إلى أن استخدام هذا المنهج في التحليل يوصلنا إلى معرفة التأثيرات السياسية و الاقتصادية والعسكرية للصعود الصيني، و ما يمكن أن ينتج عنها من انعكاساته سلبية أو إيجابية على كافة دول الإقليم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها دولة عظمى لها عدة مصالح متشعبة في هذه المنطقة.

3. **المنهـ ج المقارن**: و ذلك لتوضيح مقومات القوة لكل من الصين واليابان، استنادا على تحليل الإحصائيات الجديدة التي تترجم نسب النمو والتطور في شتى المجالات. بالإضافة إلى المقارنة بين الطرفين على ضوء مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والعسكرية.

2.5- النظريات:

النظرية الواقعية الجديدة: هي الإطار الأنسب لتفسير مقومات القوة و معالم تحقيق المصلحة الوطنية مع إدخال العامل الاقتصادي في تحليل العلاقات الدولية.

النظرية الليبرالية الجديدة: هي في الأساس تجديد للبرالية الكلاسيكية في إطار العولمة، و تمثل النظرية الأكثر ملائمة لتحليل ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول في إطار مبادئ اقتصاد السوق الحر.

6. الأدبيات السابقة :

يعتبر موضوع الصعود الصيني وتداعياته على الساحة الإقليمية والعالمية من أهم المواضيع التي أصبحت تعرف اهتماما أكاديميا في جل الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، إذ نجد أن كثيرا من الباحثين والمفكرين في حقل العلاقات الدولية ممن تعمقوا في دراسة مختلف المجالات السياسية التي تتعلق بالصين. وبالتالي، من خلا ل الدراسة المسحية التي قمت بها لأهم المصادر العلمية التي تناولت موضوع البحث أين وردت كثير من الدراسات في هذا المقام نذكر منها:

- كتاب **للدكتور فوزي حسن حسين** بعنوان **"الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية "** أين تناول فيه المقومات الإستراتيجية لكل من الدولتين، وما تمتلكانه من مؤهلات يمكن أن تدفعهما إلى تغيير النظام الدولي من عالم تحكمه قطبية أحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عالم متعدد الأقطاب.
- كتاب **للدكتور فوزي درويش** بعنوان **" الشرق الأقصى الصين واليابان 1853- 1972 "** تناول فيه دراسة تاريخية مفصلة بأسلوب راق أين عرض أهم المحطات التاريخية والسياسية التي عرفتها العلاقات الصينيبة- اليابانية.
- كتاب **للدكتور وليد سليم عبد الحي** بعنوان **" المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010"** تناول فيه برامج الإصلاح والانفتاح التي مثلت الركيزة الأساسية لهذا الصعود الصيني وتداعياته على النظام الدولي والإقليمي.
- دراسة حديثة **للدكتور عبدالرحمن المنصوري** بعنوان **"الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية"** تناول فيها العلاقات الاقتصادية والتجارية، والتنافس العسكري والمعضلة الأمنية بين البلدين، و أيضا النزاع حول جزر سنكاكو/دياويو و الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية في بحر الصين الشرقي والجنوبي .

- أما عن المصادر باللغة الأجنبية نجد:
- كتاب جديد **لـكلوي مورال Chloé Maurel** المختص في التاريخ السياسي المعاصر بعنوان **" la Chine et le Monde :Constats et enjeux"** أين تناول بالتفصيل النمو الاقتصادي للصين مع التركيز على الوضعية السياسية، والاجتماعية، والجيوبوليتيكية لها في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى الرهانات المستقبلية التي ستواجهها في التعامل مع بعض القضايا الحساسة كقضايا حقوق الإنسان و مسألة الحدود ومطالب انفصال الأقليات و مسألة الطاقة والغذاء.
- كتاب جديد للباحثين المختصين في العلاقات الدولية **فراكن ألان Alain Frachon** و **دانيال فرنات Daniel Vernet** بعنوان **"La chine contre l'Amérique** " تناولا فيه التنافس الصيني-الأمريكي في آسيا والمحيط الهادي وفقا لإستراتيجية كلا الطرفين.
- كتاب **لرني هاك غلبرت René Haak Hilpert** و **هانز غنثر Hanns Gunther** بعنوان" **Japan and China Cooperation, Competition and Conflict**" تناولا فيه الجانب الاقتصادي للبلدين الذي يعرف اعتمادا تجاريا متبادلا بينهما، إلى جانب مجالات التنافس والصراع التي مازالت قائمة.

7. هيكلية البحث :

بغية الإجابة على إشكالية البحث وإثبات فرضيات الدراسة التي اعتمدتها كمنطلقات أساسية للإلمام بأهم الجوانب العلمية لهذا البحث ارتأيت تقسيم خطة الدراسة إلى ثلاث فصول وخاتمة، و كل فصل يتضمن ثلاث مباحث.

مقدمة : يتم فيها التمهيد للموضوع وطرح الإشكالية.

الفصل الأول : نعالج فيه مقومات الصعود الصيني مع عرض أبعاد القوة والتطور الذي حققته الصين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بالاستناد على الأرقام والإحصائيات التي تشير إلى ذلك.

الفصل الثاني : أتناول فيه الإطار العام للسياسة الصينية تجاه اليابان مع تحليل العوامل التي تحكم العلاقات الصينية – اليابانية، والتي تتأثر بعدة متغيرات مختلفة " تاريخية، حضارية ، سياسية، اقتصادية، جغرافية، عسكرية " تتفاعل فيما بينها لتعكس لنا مجالات التقارب والتباعد بين هاتين القوتين الآسيويتين،

أي الآثار السياسية والاقتصادية والعسكرية والجيوبوليتيكية الناجمة عن تصاعد القوة الصينية وانعكاساتها على العلاقات مع اليابان بكل ما تقدمه من فرص ومخاطر مع التركيز أيضا على التسابق الصيني – الياباني على توطيد العلاقات مع منظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان، ASEAN*) نظرا للدور الفعال الذي أصبحت تلعبه في العملية الاقتصادية والسياسية العالمية.

الفصل الثالث: أتناول فيه الملفات الساخنة في العلاقات الصينية- اليابانية بكل ما تحتويه من نزاعات جغرافية وحدودية، فضلا عن التنافس الحاد على المجالات الحيوية الغنية بمصادر الطاقة، خاصة البترول الذي أصبح يمثل عصب اقتصاد كلا البلدين. بالإضافة إلى ذلك، صراع الهيمنة الإقليمية بينهما في منطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقي، والتي يسعى من خلاله كلا البلدين لعب دور أكثر فعالية في المنظومة العالمية التي تبدو أنها تتجه نحو عالم متعدد الأقطاب؛ الأمر الذي لن تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تعيد النظر في ترتيباتها الأمنية في هذا الإقليم معتمدة في ذلك على تعزيز تحالفاتها الإستراتيجية في المحيط الهادي-الآسيوي بغرض تطويق الصين باعتبارها دولة تمتلك مقومات المنافسة والتحدي. وفي المقام الأخير ، سأحاول إعطاء نظرة إستشرافية فيما يخص الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية-اليابانية عن طريق كل الاحتمالات المطروحة والممكنة ، سواءا كانت في اتجاهها التقاربي والتعاوني أو كانت في اتجاهها التصادمي والتباعدي.

* - ASEAN: Association of South - East Asian Nations.

ولدراسة هذا الموضوع سأعتمد على خطة البحث التالية:

الفصل الأول: مقومـــات الصعود الصيني (القدرات والأبعاد)

المبحث الأول: المقومات الطبيعية والبشرية والحضارية

المطلب الأول: المقومـات الطبيعيــة
المطلب الثاني: المقومـات البــشرية
المطلب الثالث:المقومـات الحضارية

المبحث الثاني: المقومات السياسية والعسكرية والعلمية

المطلب الأول: النظام السياسي الصيني
المطلب الثاني: المقومـات العسكريــة
المطلب الثالث:المقومــات العلميـــة

المبحث الثالث: المقومات الاقتـصادية

المطلب الأول: تطور فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الصين
المطلب الثاني: برامج التحديث الاقتصادي الصيني
المطلب الثالث: الصين و المنظمة العالمية للتجارة

الفصــل الثاني: انعكاسات الصعود الصيني على العلاقات مع اليابان

المبحث الأول: المحطات التاريخية في العلاقات الصينية- اليابانية

المطلب الأول :العلاقات الصينية - اليابانية بين عامي 1949 إلى 1972
المطلب الثاني: العلاقات الصينية- اليابانية منذ بداية التطبيع 1972 إلى 2014

المبحث الثاني: الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الصين واليابان

المطلب الأول: الاستثمارات بين الصين واليابان
المطلب الثاني : المبادلات التجارية بين الصين واليابان

المبحث الثالث: التنافس الصيني- الياباني على دول جنوب شرق آسيا

المطلب الأول: العلاقات التجارية الصينية مع منظمة دول جنوب شرق آسيا
المطلب الثاني: العلاقات التجارية اليابانية مع منظمة دول جنوب شرق آسيا

الفصل الثالث: الملفات الساخنة بين الصين واليابان

المبحث الأول: مسائل الخلاف بين الصين واليابان

المطلب الأول: النزاع الصيني- الياباني حول جزر دياو يو/ سنكا كو

المطلب الثاني: الخلاف الصيني - الياباني حول ترسيم الحدود البحرية

المبحث الثاني: التنافس الصيني- الياباني على مصادر الطاقة

المطلب الأول: الإستراتيجية الصينية واليابانية للهيمنة على منابع البترول

المطلب الثاني: مضيق ملقا كمركز تنافس صيني- ياباني

المبحث الثالث: ترتيبات الأمن الإقليمي في المحيط الهادئ – الآسيوي

المطلب الأول: التنافس الصيني- الأمريكي على المحيط الهادئ- الآسيوي

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الصينية- اليابانية

خاتمـــــــة

الفصـــل الأول

مقومات الصعود الصيني (القدرات والأبعاد)

الخريطة رقم 01: جمهورية الصين الشعبية

Source :
http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://3.bp.blogspot.com

تمـهيـد

لقد أصبحت الصين بفضل نموها الاقتصادي المتسارع من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد الحرب الباردة، إذ استطاعت في فترة وجيزة بعد عمليات الإصلاح والتحديث والانفتاح التي باشرتها عام 1978 من أن تفتتك مكانتها بجدارة على مستوى الساحة الدولية، وبفضل سياستها الواقعية أثبتت قدرتها على إحداث المعجزات بانتقالها من دولة متخلفة تعاني الفقر إلى دولة غنية تحضي بالمكانة والهيبة الدولية . ومع التزايد المستمر للنمو الصيني بمعدلاته الأعلى من نوعها في العالم، ونظرا لكونها تمتلك مقومات البقاء بوزنها الإستراتيجي إقليميا وعالميا، و موروثها الحضاري و التاريخي والفكري و ثروتها السكانية الكبيرة وقوتها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وتطورها العلمي والتكنولوجي أصبحت اليوم محل اهتمام مختلف مؤسسات البحث العلمي، والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمي وأطلق البعض على القرن الحالي " القرن الصيني"، كما تشير بعض التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولي بحلول عام 2025، ويذهب البعض الآخر إلى أن ذلك سوف يتحقق في منتصف القرن الحالي. وفي هذا السياق ، يقول نابليون بونابرت " دع الصين نائمة فإذا استيقظ التنين اهتز العالم"، ولكن في واقع الأمر الصين استيقظت وأصبحت عملاقا اقتصاديا وماردا سياسيا. ومن هذا المنطلق سأحاول في هذا الفصل الأول دراسة الأبعاد والمقومات التي ساهمت في هذا الصعود الصيني المتميز، وبالتالي:

- **ما هي المقومات الطبيعية والبشرية والحضارية و السياسية والعسكرية والعلمية و الاقتصاديـة التي شكلت معالم هذا الصعود الصيني ؟**

المبحث الأول:المقومات الطبيعية والبشرية والحضارية

يعتبر العامل الطبيعي والبشري والحضاري من بين محددات عناصر القوة لأي دولة كانت، ونظرا لأهمية هذه المقومات الثلاث في تنامي قوة الدولة على غرا ر المقومات الأخرى، سأتطرق في هذا المبحث الأول لدراسة هذه الأبعاد (المجال الجغرافي، الكثافة السكانية، الموروث الحضاري)، وما توفره من إمكانات تعتمد عليها الدولة في بناء قوتها وصعودها الحيوي، ولا سيما أن العالم أصبح اليوم يشهد تطورات وتغيرات وتعديلات كبيرة تحمل معها فرصا وتحديات في آن واحد . و بناءا على ذلك إلى أي مدى ساهمت المقومات الطبيعية والبشرية والحضارية التي تتوفر عليها الصين في تحقيق قفزتها التنموية ؟

1)- المطلب الأول: المقومات الطبيعية

تعتبر جمهورية الصين الشعبية من أكبر الدول مساحة في العالم. تقع في الجهة الشرقية من قارة آسيا وعلى الساحل الغربي للمحيط الهادي، وتقدر مساحتها بـ 9.6 مليون كلم²، أي ما يعادل 3.7 مليون ميل متر مربع، وتمتلك حوالي 3 مليون متر مكعب من المياه الإقليمية الخاضعة تحت سيادتها حسب إتفاق قانون البحار الخاص بهيئة الأمم المتحدة ، وتمتد حدودها البرية على حوالي 20 ألف كلم [1].

وفي المقابل فإن خطها الساحلي منخفض ويبلغ حوالي 14 ألف كلم ، يحده من الجنوب الشرقي بحر الصين الجنوبي، ومن الشرق بحر الصين الشرقي . يتنوع المشهد الطبيعي في الصين بين غابات وسهوب وصحاري في الشمال الجاف بالقرب من منغوليا وسيبيريا في روسيا، والغابات شبه الاستوائية في الجنوب الرطب قرب فيتنام ولاوس وبورما، أما التضاريس في الغرب هي على علو مرتفع حيث تقع جبال الهمالايا وجبال تيان شان وتشكل حدود طبيعية للصين مع آسيا الوسطى. تمتلك الصين حوالي ستة آلاف جزيرة على طول سواحلها بمساحة تقدر بألف كلم ²، و أهمها جزيرة هاي ناي ، إضافة

[1]- فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية** . الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 52،53.

لبعض الأرخبيلات المهمة كأرخبيل مياو داو و أرخبيل تشانغ شان، وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة العالمية سواءا برية ، كطريق الحرير، أو بحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحري الصين الجنوبي والشرقي ،إلى جانب مضيق فرموزا . وتشترك الصين في حدودها البرية مع عدة دول وهي : منغوليا، كوريا الشمالية، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أفغانستان، باكستان، الهند، نيبال، بوتان،ميانمار، لاوس، فيتنام [1].

أما فيما يخص السواحل الصينية يمكن أن نصنفها إلى نوعين:

- سواحل جنوبية معظمها حجرية لا تتجمد، وهذه الميزة جعلتها مفتوحة أمام الملاحة البحرية طول السنة.
- سواحل شمالية معظمها منبسطة، وتنقسم إلى سواحل رملية صالحة لتطوير القطاع السياحي، وسواحل طينية صالحة لإنتاج الملح البحري، وتوفر المواد الخام للصناعات الكيماوية.

كما تتوفر الصين على ثروات طبيعية متنوعة أهمها البترول، والغاز الطبيعي، و الفحم والقصدير، والمنغنزيوم، والألمنيوم، والرصاص، والزنك، واليورانيوم، والطاقة الكهرومائية ، وتزخر الصين كذلك بثروة نباتية كبيرة حيث يوجد بها جميع أنواع النباتات تقريبا أكثر من 700 نوع من النباتات، والكثير من أنواع الأشجار وخاصة في المناطق الجبلية في الشمال الشرقي ليونان، أما المناطق الغربية من هضاب التبت تمثل نقطة عبور لمجرى ثلاث أنهار كبرى في آسيا (يانغزي،.مكونغ، سلووان) التي تعتبر غنية بالطاقة الهيدروكهربائية [2].

أما بالنسبة للتقسيم الإداري، الصين مقسمة إلى مقاطعات تتضمن مناطق ذاتية الحكم وبلديات مركزية ،إذ تتشكل البلاد كلها من 23 مقاطعة و04 بلديات مركزية و 05 مناطق

---

[1] - ملف الصين: الحقائق والأرقام عام 2007، تاريخ الدخول للموقع 2013/07/16 : www.arabic.china.org.cn/china/archive

[2] - Sébastien Colin, **la chine et ses frontières** . Paris : Armand colin, 2011, P3.

ذاتية الحكم ومنطقتان إداريتان خاصتان وهما " هونغ كونغ و مكاو "، وتمثل بكين عاصمة الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية [1].

المطلب الثاني: المقومات البشرية

تتميز الصين بنمو ديمغرافي كبير، وتشكل خمس تعداد سكان العالم ، واعتبارا من عام 2009 بلغ عدد سكانها حوالي 1338612968 أي أكثر من عدد سكان أوربا وإفريقيا معا.الثروة السكانية الصينية تزخر بمجتمع فتي ويمكن تقسيمها إلى مايلي: حوالي 21% أعمارهم تصل إلى سن 14 سنة أو أقل ، و 71% أعمارهم تتراوح بين 15و 64 سنة، و 8% أعمارهم تزيد على 65 سنة، و قدر معدل النمو السكاني حسب إحصائيات 2008 بنسبة 0.6%. أما فيما يخص متوسط الأعمار في المجتمع الصيني يقدر بـ33.2 سنة، بالنسبة لمتوسط أعمار الذكور والإناث حسب الترتيب هو كالتالي 32.7 سنة للذكور و 33.7 سنة للإناث.

يتميز المجتمع الصيني بتنوع بنيته القومية المتعددة إذ يتشكل من 56 قومية، أهمها قومية "هان" التي تشكل 91.9% من إجمالي عدد السكان، وتعتبر هذه السلالة العصب الرئيسي للأمة الصينية، فيما تشكل القوميات الأخرى 8.1% من السكان ،أهمها الزهانغ والياكور والهوي. يتكلم المجتمع الصيني 72 لغة إلا أن اللغة الرسمية هي لغة قومية "الهان" التي تمثل عنصرا جوهريا في بناء الهوية الثقافية للفرد الصيني، وفيما يتعلق بمسألة الأمية في الصين نجد أن 90% ممن أعمارهم تفوق 15 سنة يتقنون القراءة والكتابة [2].

استنادا على هذه الإحصائيات السالفة الذكر، يتسنى لنا القول بأن الصين تمتلك مقومات بشرية هائلة وطاقات شبانية تتميز بالحيوية مما يعكس لنا ضخامة اليد العاملة الفنية التي تدعم قطاع العمل والإنتاج، وهذا ما ساعدها على تبوأ الريادة في مجال الثروة

---

[1]- شيوى قوانغ ، **جغرافيا الصين** .(ترجمة : محمد أبوحراد)، الطبعة الأولى، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 1987، ص32.

[2]- فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 56.

البشرية، كما أن هذه الأعداد الهائلة من العنصر البشري الصيني جعل منها سوقا تجارية واسعة قادرة على إستعاب الملايين من السلع المحلية والعالمية.

وفيما يخص المناطق الحدودية في الصين تضم مجمعات سكانية متباينة، وتتميز بكونها يقطنها العديد من الأقليات الإثنية المختلفة، عكس المناطق الشرقية ذات الكثافة السكانية العالية، إذ أن أغلبية سكان الصين المنتمين لقومية الهان ممركزين في المناطق الإدارية ذات الحكم الذاتي. ضف إلى ذلك إن هذه الأقليات الإثنية الموجودة في المناطق الحدودية تمثل عنصرا أساسيا في الرهانات الجيوبوليتكية الداخلية للصين، نظرا لأنها تشكل عاملا مهما بيدها مفاتيح تأمين الأقاليم الحدودية مع دول الجوار [1]، ومن هذا المنطلق، أصبح صانع القرار في الصين من سياسي وعسكري مهتمين بالتحديات الأمنية لهذه المناطق الحدودية ، ما جعلهم يرسمون إستراتيجية شاملة تسهر على تنفيذها مؤسسات الجيش بهدف الوصول إلى تأمين شامل للحدود الإقليمية البرية والبحرية على حد سواء.

أ – سيـــاسة تنظيـــم الأســـرة:

منذ عام 1979، بدأت الصين تجسيد سياسة وطنية خاصة بتنظيم الأسرة، وهذا بعد ما أيقنت استحالة تحقيق إصلاح حقيقي، وتنمية اقتصادية ملموسة في ظل الزيادة السكانية المستمرة بسرعة وبشكل عشوائي، وعليه وضعت هذه الإستراتيجية كإجراء يهدف إلى الحد من الزيادة السكانية من خلال التشجيع على تأخير الزواج و تأخير الإنجاب وتحديد العدد بطفل واحد، وتحسين الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وذلك بما يساهم في تهيئة الظروف لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

هذه السياسة السكانية القائمة على الحد من الولادات أو ما يعرف بسياسة الطفل الواحد لكل أسرة، جعلت النمو الديمغرافي ينخفض إلى 0.7 % في السنة، وهذا بغرض تمكين الصين من تحقيق استقرار في نموها السكاني خاصة بعد تأكيد بعض الدراسات أن عدد سكانها سيتراوح بين 1.4 إلى 1.6 مليار نسمة بحلول عام 2025، وعليه قررت

[1] - Sébastien Colin . OP.CIT P 4.

السلطة الصينية مواصلة تطبيق سياسة الطفل الواحد حتى عام 2020 على الأقل [1].
ولكن هذه السياسة تلقى معارضة نظرا لأن الحد من الزيادة الطبيعية للسكان سينجم عنها مشاكل عدة أهمها شيخوخة المجتمع، وعدم التوازن بين مواليد الجنسين لتفضيل الذكر عن الأنثى، بالإضافة إلى ذلك، فإن العالم يشهد تغييرات عميقة في مختلف المجالات ما يقتضي المحافظة على فتوة المجتمع الصيني، وذلك بغية توظيفه سياسيا واقتصاديا وثقافيا، و بالتالي هذه الأمور كلها تدفع الحكومة الصينية إلى تخفيف قيود هذه السياسة المطبقة، وهو ما أخذ بعين الاعتبار خاصة في بعض الاستثناءات أهمها مرتبطة بالتوزيع العشوائي وغير المتزن للسكان، والتنوع القومي الذي يزخر بوجود العديد من الأقليات، هذه العوامل مجتمعة كان لها أثر واضح في تطبيق شروط هذه السياسة من خلال إعطاء كل منطقة الحق في تعديل أو تكييف إجراءات التطبيق بما يتلاءم مع بنيتها الاجتماعية.

المطلب الثـــالث: المقومـــات الحضـارية

تعتبر الحضارة الصينية التي تعرف باسم إمبراطورية الوسط من أقدم الحضارات، ويمكن إرجاعها مبدئيا إلى (1500ق م)، كما تعد من أقدم وأعرق المعالم التاريخية في العالم نظرا للدور الثقافي والتنويري الذي كانت تقوم به في محيطها الجغرافي لآلاف السنين، بالاعتماد على علمائها وفلاسفتها من مؤسسي الفكر الطاوي إلى الفكر الكونفوشيوسي وتعاليمه. وقد تجسدت معالم البناء الحضاري للصين في تلك الهندسات المعمارية لقلاعها ومدنها، ولاسيما سور الصين العظيم الذي شيد قبل عام 2210 ق م في عهد فترة حكم الإمبراطور "شي هوانج دي"،عهد سلالة تشين، وذلك بطول يزيد عن ثلاث آلاف كلم و بارتفاع سبعة أمتار و نصف، وبسماكة أربعة أمتار ونصف بغية منع وصد هجومات الماغول التي كانت متكررة في تلك الحقبة الزمنية [2]، وقد كان النظام الإمبراطوري في عهد هذه السلالة مركزا و قويا ، ويعتمد على المؤسسات الإدارية التي

---

[1]- ملف الصين: الحقائق والأرقام عام 2007، مرجع سابق.

[2]- إبراهيم الأخرس ، **أسرار تقد الصين : دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود** ، الطبعة الأولى، القاهرة: إتراك للنشر و التوزيع، 2008، ص19.

أدارها موظفون أكفاء، يتم اختيارهم عن طريق مسابقات خطية منظمة مهمتهم تعزيز وترقية المؤسسات الاقتصادية والعلمية والزراعية، وقادة عسكريين يتميزون بالحكمة أسندت لهم مهمة توحيد الصين التي كانت تعاني من الشتات والتفكك [1].

أما فيما يخص التجارة الصينية، عرفت أوج ازدهارها في عصر سلالة " هان" من خلال تلك المبادلات التجارية التي جمعت بين الحضارة الصينية والفارسية والعربية الإسلامية مرورا بالطريق التجاري المشهور باسم طريق الحرير، وكان لهذه التجارة الخارجية تأثيرا كبيرا نجم عن احتكاك الصينيين بشعوب البلدان الأخرى مما سمح لإمبراطوريتهم أن تستفيد من عناصر حضارية جديدة ساهمت في رقيهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي [2]. كما نجد أن الصين بإنجازاتها التاريخية وتطورها التقني ساهمت في ترقية باقي الحضارات، مثل تطويرها للوسائل الميكانيكية لإنتاج رموز الكتابة و الورق، وتعتبر هذه الاختراعات من الوسائل المفيدة التي ساعدت في تطوير المكتبات و التوثيق وحفظ الأرشيف؛ الأمر الذي أعطى دفعا قويا في تلك الفترة لاكتساب المعرفة العلمية في الصين [3].

وفي جانب آخر، لقد مثلت القيم الكونفوشيوسية * عنصرا بالغ الأهمية في البناء الروحي للشعب الصيني، طبقا لما أشار إليه "جابريال ألموند " و" لوسيان باي " و " سيدني فيربا " في دراساتهم حول علاقات القيم وانعكاساتها على طبيعة النشاط في المجتمع، فقد وصلوا إلى نتيجة مفادها أن الثقافة الكونفوشيوسية قائمة على ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية والنظام العام، وهي تجسيد لروح التعاون بين الأفراد والتضامن فيما بينهم، حيث أنه لا قيمة لوجودهم إلا في إطار تقوية علاقاتهم الاجتماعية مع بعضهم البعض [4]. وفي نفس السياق، لقد تناول كونفوشيوس في كتابه " الحوار "

---

[1] - القريوتي محمد قاسم، **الإدارة المقارنة الحديثة** . عمان : دار المستقبل للنشر، 1984 ، ص 158.

[2] - مقالة بعنوان " الصين القديمة"، تاريخ الدخول للموقع:2013/08/06
www.tlfg.ulaval.caaxl/chine.general.htm

[3] - بطرس أنطوان، **المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرين**. دمشق: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 210.

* - الكنفوشيوسية هي فلسفة وضعية صينية المصدر تدعو إلى القيم والطاعة والعمل، وسميت كذلك نسبة للفيلسوف كونفوشيوس (550،450 ق.م).

[4] - د.حنان قنديل، " القيم والتنمية في آسيا:حالة الصين". **السياسة الدولية** ،عدد 167، م 42، جانفي 2007، ص ص 18،19.

الأفكار القيمية والمثالية التي يجب أن يتحلى بها الفرد الصين والحاكم على حد سواء، وأعتبر هذا الكتاب كتابا مقدسا، ووجد فيه حكام الصين نظريات كانت بمثابة الدعامة الأساسية لاستقرار المجتمع الإقطاعي، وحددوها مذهبا شرعيا في الدولة. و أهم ما جاء فيه تلك الدعوة الصريحة لعامة الشعب ضرورة التمسك بالعمل والانضباط و الإخلاص والطاعة والوفاء للملك الذي يجب عليه إدارة الدولة بشكل جيد، ووفقا لما يحفظ أمن واستقرار الإمبراطورية [1]. هذه الأفكار القيمية لكنفوشيوس، عرفت رواجا كبيرا حتى خارج الحدود الصينية وصولا إلى اليابان وكوريا والكثير من المناطق الآسيوية، وأصبحت معيارا يحدد حياة الفرد الصيني، وغذاءا روحيا لكل رجل سياسي يريد تولي منصبا حكوميا إلا وجب عليه دراسة أفكار كونفوشيوس بدقة وتمعن.

وعلاوة على ذلك، نجد أن التراث الثقافي والإنساني للحضارة الصينية، ساهم في بلورة هوية الفرد الصيني الذي أصبح يعتز بموروثه التاريخي العريق، ويرفض كل مبدأ يقود إلى ترسيخ الهيمنة الأحادية على العالم. و بالتالي، هذه الهوية الصينية المتميزة في القارة الآسيوية ساعدت على تنامي الشعور القومي الناشئ نتيجة تراكمات البناء الفكري، ونتيجة ما حققته الصين من إنجازات اقتصادية ومعرفية أبهرت العالم.

و من الناحية العقائدية، يبدو أن الحضارة الصينية تتميز باختلافها عن الحضارة الغربية التي قامت ركائزها على مبدأ حب التسلط والهيمنة خلال عدة قرون خلت، وهذا عكس الصين التي تبنت مبدأ السلمية منذ القدم كأساس جوهري في بناء علاقاتها مع دول الجوار. وفي السنوات الأخيرة، نجد أنه بالرغم من تبني الصين لمبدأ الصعود السلمي إلا أنه توجد بعض الشكوك والمخاوف من قبل بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي حول الغموض الذي يحيط بحقيقة تصاعد القوة الصينية وأهدافها المستقبلية، خاصة في خضم تنامي قدراتها العسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك كله، تعتبر الصين قوة شيوعية متناقضة سياسيا مع المنظومة الغربية، تتميز بحجمها البشري والجغرافي الكبيرين، وبإشعاعها الحضاري والفكري

---

[1] - محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 45.

القوي، و بضخامة اقتصادها. وهذه الميزات تزيدها ثقة في النفس وتعزز شعورها بوجوبية الوقوف ندا في وجه العالم الغربي [1]. كما نجد أن العامل التاريخي، ساهم بشكل إيجابي في نمو الحس القومي و بناء الحركة الوطنية في أوساط الشعب الصيني الذي أصبح يدعوا إلى حتمية العمل، ومواصلة التنمية لإعادة الاعتبار للأمـة الصينية التي عانت لعدة سنوات من الإذلال على يد الدول الكبـرى (بريطانيا واليابان وروسيا وأمريكا) [2].

وبناءا على ما سبق، نصل إلى نتيجة مفادها أن الحضارة الصينية كان لها الأثر البارز في تشكيل وصياغة الهوية الصينية، ومنحها المناعة الكافية لحماية خصوصية المجتمع الصيني من الاختراق اللاعقلاني لثقافة العولمة الغربية.

المبحث الثاني: المقومات السياسية والعسكرية والعلمية

إن بروز الصين على الساحة الدولية مكنها من التأثير في العلاقات الدولية بشكل كبير، وقد ساعدها على ذلك مجموعة من العوامل كطبيعة نظامها السياسي المتماسك و دبلوماسيتها النشطة في السياسة الخارجية، وقوتها العسكرية المتجهة نحو التحديث والعصرنة بفضل ما وصلت إليه من تطور سريع في مجال البحث العلمي والمعرفي، وبناءا على ذلك، سأتطرق في هذا المبحث الثاني من الفصل الأول إلى المحددات السياسية والعسكرية والعلمية التي تتميز بها الصين.

المطلب الأول: النظام السياسي الصيني

يعرف "يانغ فنغ تشون" أستاذ العلوم السياسية والإدارة بجامعة بكين، النظام السياسي الصيني بأنه مجموعة القواعد القانونية واللوائح التنظيمية و الضوابط والأعراف المطبقة بهدف تنظيم عمليات التفاعل بين كل الوحدات الداخلية للمجتمع الصيني، و الغرض منها

---

[1]- حضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ص140.

[2]- زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى:الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية** . (ترجمة: أمل الشرقي)، الطبعة الأولى، الأردن: الهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 197.

تحديد سلطة الدولة ونظام الحكم، والعلاقة بين الدولة ومكونات المجتمع، وغيرها من المسائل الأساسية لجمهورية الصين الشعبية [1].

1. طبيعة الدولة : النظام السياسي الذي تتبناه الصين هو النظام الاشتراكي في إطار الحزب الواحد الذي يمارس الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية، بالاستناد إلى طبقة العمال والفلاحين. وقد نجحت القيادة الصينية منذ إصلاحات 1978، في تكييف النظام السياسي وفق الخصائص الصينية وصولا إلى ما يعرف بالدولة الواحدة ذات النظامين أي نظام سياسي اشتراكي يستمد وجوده من القيم الثورية، ونظام اقتصادي متفتح على الرأسمالية. وما يميز هذا النظام أيضا، تشبعه بثقافة الفكر التعاوني والتضامني، وهذا نتاج موروثها الحضاري الذي كيفته مع التطورات التي عرفتها الساحة الدولية وفقا لما يخدم شعبها المتشبع برؤى بعيدة المدى و يتطلع حاليا لآفاق واسعة بغرض الارتقاء بوطنهم لمصاف الدول الكبرى [2].

وفي موضع آخر، نجد أن العبقرية الصينية دفعت النظام السياسي إلى تأجيل الإصلاحات السياسية إلى حين تقوية البناء الاقتصادي وجعله أكثر مناعة في وجه الصدمات و الأزمات التجارية و المالية التي يمكن أن تصيب كيان الدولة. وعلى هذا الأساس، تبنت الصين فلسفة براغماتية جديدة ترتكز على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار عن طريق التنمية الاقتصادية، ولهذا كان إلزاما عليها أن تصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لكافة الشعب الصيني كأولية حتمية. وفي هذا المقام أطلق " دينج هسياو بينج (Deng Xiaoping) * " عبارته المشهورة في بداية الإصلاحات قائلا: " الشعب لا يأكل الديمقراطية، وإنما يحتاج لمن يوفر له الغذاء والحاجات الضرورية " [3].

---

[1]- تشانغ وي وي، "النظام السياسي الصيني"، **جامعة فودان بشنغهاي** ، تاريخ الدخول للموقع:2013/10/10 www.chinatoday.com

[2] - تشانغ وي وي، نفس المرجع .

* **دينج هسياو بينج (Deng Xiaoping)**: ولد عام 1904، ويعتبر زعيم الإصلاح والبراغماتية ، التحق بالحركة الشيوعية في سن المراهقة، يعود له الفضل في الانفتاح و التطور الذي عرفته الصين انطلاقا من عام 1978، توفي عام 1997.

[3]- إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص220.

وفي واقع الأمر، النظام السياسي الصيني أعاد صياغة إديولولجيته في الحكم منذ أحداث العاصمة بيكين التي عرفت مظاهرات طلابية حاشدة في شهر أبريل 1989، التي استمرت قرابـة شهرين بساحة "تيان ميان " حين خرج آلاف الطلبة للتعبير عن حزنهم جراء موت السكرتير السـابق للحزب الشيوعي الصيني "هي ياو بانغ Hu Yao bang" الذي كان يتقاسم معهم الكثير من الآراء والأفكار المطالبة بإصلاحات سياسية فعلية و مجتمع أكثر تفتحا على الخارج. هذه القناعات الفكرية الممزوجة بالحداثة دفعت تلك الجماهير العريضة من الطلبة والشباب بالمطالبة بمجتمع صيني راق تكفل فيه الحريات وتجسد فيه الديمقراطية وحرية التعبير، ولكن للأسف سارت الأمور في الاتجاه السلبي حيث قامت السلطة الصينية بمواجهة هذه المظاهرات بالقمع والعنف وإطلاق النار مما خلف مئات القتلى وآلاف المعتقلين [1]. هذه الأحداث المأساوية قوبلت بردود فعل دولية، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية و بعض المنظمات الدولية، أين اتفق الجميع على أن الفعل السلوكي للسلطة الصينية في حق المتظاهرين هو انتهاك صريح لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن هذه الضغوطات الخارجية المدعومة بمواقف الدول الكبرى من جراء الأحداث التي وقعت في ميدان السلام السماوي، كان لها انعكاسات سلبية على النظام الصيني؛ الأمر الذي دفعه إلى مراجعة نفسه، وإعادة بناء تصوراته في المراحل القادمة هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فهم الشعب الصيني من هذه الأحداث المأساوية أنه لا مجال لتكريس الديمقراطية إلا في إطار نظام الحزب الواحد [2]. وفي نفس السياق، نجد أن النظام السياسي الصيني لن يسمح بتطبيق مبدأ الديمقراطية إلى درجة قيام مجتمع حريات على الطريقة الأمريكية أو الغربية لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفكك الصين إلى دويلات، ولا يمكن له أيضا أن يسيطر على دولة كبيرة يعيش في كنفها ما يفوق 1.3 مليار نسمة وبحجم قارة أوربا مرتين. وبالتالي، يرى صانع القرار في

---

[1] - Masurel Edouard, "chine : un pouvoir fossilisé. L'écrasement du printemps de pékin", **Dossiers Documents**, 1992, P 8.

[2] - إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 222.

النظام السياسي الصيني أن أفضل خيار للمجتمع هو تطبيق الديمقراطية الأفقية أو تطبيق الديمقراطية الدستورية التي يحكمها أسلوب الضبط الرقابي.

2. مؤسسات النظام السياسي الصيني.

1.2. الحزب الشيوعي الصيني PCC:

تأسس الحزب الشيوعي الصيني عام 1921، وعرف تجذرا في أوساط المجتمع الصيني لما حققه من إنجازات للأمة الصينية التي تعزز في كيانها الحس القومي والشعور بالثقة في النفس، كما حمل هذا الحزب التاريخي على عاتقه مهمة الكفاح المسلح و المستمر ضد همجية الإمبريالية الهمجية والإقطاعية الجشعة التي فرضها الوطنيون آنذاك في المدن والأرياف، ونظرا للانتشار القوي الذي حققته الحركة الشيوعية في تلك الحقبة بزعامة **ما وتسي تونغ** * **(Mao Zedong)** استطاع هذا الحزب أن يهزم الكومنتانج*، وبالتالي تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 [1].

ويعتبر الحزب الشيوعي الصيني الحزب الحاكم في البلاد منذ أكثر من ستة عقود، ويبلغ عدد مناضليه حاليا أكثر من 70 مليون منخرط، موزعين على آلاف المنظمات الجماهيرية في الصين، وتمثل طبقة العمال والفلاحين والطلبة الخزان الرئيسي لهياكله القاعدية. كما يعود له الفضل في صيانة استقلال البلاد والمحافظة على أمنها وسيادتها، و تكييف نظامها بين الاشتراكية والرأسمالية، الأمر الذي ساعدها على تحقيق تطور اقتصادي لا مثيل له في التاريخ. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار الحزب الشيوعي الصيني أنه استمرار لتقاليد الجماعات الكونفوشيوسية التي استمرت من قديم الزمان إلى عصرنا الحالي، وما يميز هذا الحزب أيضا كونه يملك الشرعية الثورية والتاريخية، ويجسدها في

---

* **ما وتسي تونغ Mao Zedong:** ولد عام 1893 وحكم الصين من (1949- 1976) ، ويعتبر زعيم الإيديولوجية الثورية الشيوعية، ولد في ريف مقاطعة هينان، و بعد الحرب العالمية الثانية قادة الحزب الشيوعي الصيني إلى النصر عام 1949 تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

* **الكومنتانج:** حزب سياسي عرف أيضا باسم حزب الشعب القومي تأسس عام 1912 على يد الدكتور صن- يات – صن ذو التوجه اللبرالي.

[1]- فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 120.

نسق مثالي رائع قائم على تقليد سياسي مفاده أن إسناد المسؤولية لا تكون إلا لأشخاص يتمتعون بالأخلاق والكفاءات العالية. أما فيما يخص ثقافة الدولة التي يصبوا لنشرها هذا الحزب، تكمن في العمل الدؤوب والجاد في إطار التعاون والتلاحم بهدف تحقيق كل ما يصبوا إليه الشعب عامة أي تحقيق التضامن الجماعي وليس الفردي.

ومن ناحية أخرى، بالرغم من أن النظام السياسي الصيني يتبنى نمط الحزب الواحد في ممارسة الحكم، إلا انه استطاع تكريس الديمقراطية في التداول على رئاسة الحزب الشيوعي الصيني بين الأجيال في صورة سلمية، وفي مظهر حضاري يوحي بمدى صلابة القومية الصينية التي أصبحت أساسا في تحقيق وحدة العيش المشترك وعنصرا جوهريا يستمد منها النظام السياسي شرعيته وقوته.

وتتمثل القيادات الصينية التي اعتلت الأمانة العامة للحزب منذ تأسيسه إلى يومنا هذا، في الأسماء التالية بالترتيب:

1- ما وتسي تونغ Mao Zedong (1949-1976) زعيم الإيديولوجية الثورية .

2- دينج هسياو بينج Deng Xiaoping (1978-1992) زعيم الإصلاح والبراغماتية .

3- جينانج زيمين Jiang Zemin (1992- 2003) كان أقرب للتوجه اللبرالي.

4- هو جينتاوا Hu Jintao (2003-2013) من أنصار التيار الواقعي.

5- شي جين بينغ (Xi Jinping) الأمين العام الحالي للحزب الشيوعي الصيني.

ويتكـون الحـزب الشيوعي الصينـي مـن الأميـن العـام للحزب شـي جيـن بينـغ (Xi Jinping) حاليا والمكتب السياسي الذي يتألف من 24 عضوا. إضافة إلى الأمانة العامة واللجنة المركزية العسكرية ولجنة الانضباط والتفتيش. و يجدر الذكر هنا، بالرغم من الخط السياسي الاشتراكي للحزب إلا أن الصين أصبحت تسير في طريق الرأسمالية باعتمادها نظام اقتصاد السوق الحر، وهو ما يوحي لنا على انتشار سياسة الانفتاح في ثقافة الدولة أي تراجع العامل الإيديولوجي للحزب بغرض تكييف القطاع الاقتصادي للصين مع متطلبات العولمة.

وعلى مستوى العلاقات مع الأحزاب الأجنبية، فإن الحزب الشيوعي الصيني يقيم علاقاته على أساس الاحترام المتبادل والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، كما يعرف نشاطا دبلوماسيا مستمرا من خلال زيارات العمل المكثفة التي تقوم بها قياداته على مستوى العديد من دول العالم [1].

2.2. المبادئ الأساسية الأربعة التي يقوم عليها الحزب الشيوعي الصيني:

1..التمسك بخط الحزب الشيوعي.

2..التمسك بتحرير الأفكار وطلب الحقيقة من الواقع.

3.. التمسك بخدمة الشعب بكل أمانة وإخلاص.

4.. التمسك بنظام المركزية الديمقراطية.

3.2. مجلس الدولة : يعتبر الجهاز التنفيذي الأعلى في الدولة، ويمكن إيجاز مكونات مجلس الدولة من خلال الشكل التالي [2]:

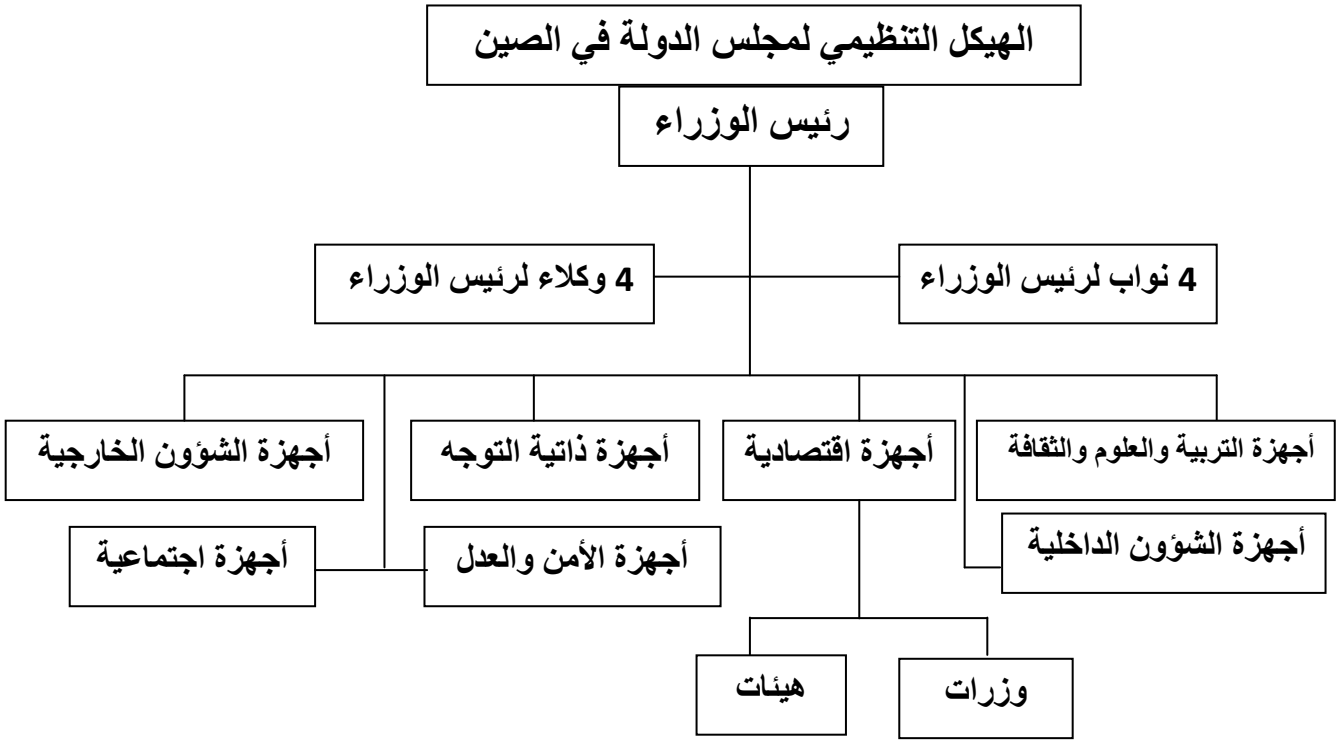

[1]- الحزب الشيوعي الصيني، تاريخ الدخول للموقع:2013/10/16:
www.arabic.cri.cn/chinaabc/index.htm

[2] - فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 61.

4.2. نظام مجالس نواب الشعب:

أنشأت هذه المجالس عام 1954، وتمثل الشكل التنظيمي لسلطة الديكتاتورية الديمقراطية للشعب الصيني، و يعتبر المجلس الوطني لنواب الشعب طبقا لدستور البلاد أعلى أجهزة الدولة، والسلطة العليا في الصين، وتمتد عهدته إلى 5 سنوات. ويضم 3000 عضوا، منهم حوالي 70% ينتمون رسميا للحزب الشيوعي [1]، وتعتبر اللجنة الدائمة فيه القوة الفعلية المحركة للبرلمان، ويبلغ عدد أعضائها 150 عضو، أغلبيتها المطلقة توجد في يد الحزب الحاكم، وهذا ما يفسر أن القرارات الحاسمة التي يتخذها الحزب في اجتماعاته المركزية تكون معتمدة مباشرة في دورات المجلس الوطني لنواب الشعب [2].

5.2. السياســـة الخارجيـــة للصين

على ضوء التحولات الدولية التي عرفها العالم بعد ذوبان صقيع الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السفياتي، عملت الصين على إعادة النظر في بناء سياستها الخارجية وفقا لمتطلبات النظام الدولي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يعرف بالقطبية الأحادية. وعلى إثر هذه التغيرات واصلت الصين بناء سياستها الخارجية بكل ثقة وعزم وبخط ثابت، كما حددته في المبادئ الخمس للتعايش السلمي منذ عام 1954، وهو ما ظهر جليا في مختلف نشاطاتها الدولية مؤكدة بأن نموها الاقتصادي مبني على مبدأ السلمية والاستقلالية وحسن الجوار، و لا تصاحبه أي رغبة في الهيمنة والسيطرة على المستوى الإقليمي أو العالمي [3].

1- نفس المرجع ، ص 61.

2- وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010**. الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص 112.

3 - Nicole Gmesotto et Giovanni Crew, **le monde en 2025** , Paris : Edition Robert Laffont, 2007, P173.

أ - مبادئ السياسة الخارجية الصينية:

حسب الدوائر الرسمية الصينية فإن توجهات السياسة الخارجية للصين تقوم على المبادئ الخمس للتعايش السلمي، التي التزمت بها منذ عام 1954، وأكد عليها الإصلاح الدستوري لعام 1982، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1. الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها.
2. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
3. المساواة الدولية.
4. المنفعة المتبادلة.
5. التعايش السلمي.

من خلال هذه المبادئ، يتضح لنا جليا أن الصين ترفض مبدأ الهيمنة وتغيب عن ثقافتها النزعة التسلطية منذ القدم، وهذا يرجع لموروثها الفكري والحضاري العريق، وبالتالي، إن العقيدة الصينية في ما يتعلق بسياستها الخارجية لم تعرف خلال مختلف الحقبات الزمانية التي رافقت تطور إمبراطوريتها أي عمليات احتلال أراضي للدول المجاورة وغير المجاورة؛ الأمر الذي يعكس مدى تمسك الصين بمبدأ التنمية السلمية منذ قرون سابقة، فضلا عن التزامها بسياسة أمنية ذات طبيعة دفاعية [2].

وهنا يجدر الذكر، أنه بالرغم من تنامي حجم القوة الصينية المتزايد خلال الثلاث عقود الماضية، وما رافقه من تطور كبير في شتى الأصعدة إلا أن الصين حافظت على صعودها السلمي المبني على منطق التعاون والتحاور والاحترام والمساواة، والرافض لمنطق الصراع والهيمنة، واختراق السيادات الوطنية وتشتيت وحدة أراضي الدول [3]، وهو ما عبرت عنه الصين من خلال رفضها المطلق لفكرة صينيتين مع التأكيد على أن

1- أبوبكر الدسوقي، "الدور العالمي للصين..رؤى مختلفة ". **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008، ص 148.

2- المرجع السابق، ص 148.

3 - Leila Choukroune, " la chine dans la mondialisation sélective à l'ordre juridique internationale", **Question internationale** ,n°32, Juillet/Aout 2007,P78.

مقاطعة تايوان جزء لا يتجزأ من التراب الإقليمي للصين، إضافة على ذلك استرجاعها لمقاطعتيها المسلوبتان هونكونغ و مكاو.

وفي موضع آخر، نجد أن السلوك السياسي الخارجي للصين، يتميز بين المرونة والتشدد، ومعنى ذلك أن صانع القرار في الصين يصل إلى اتخاذ مواقف صارمة إذا ما تعلق الأمر بتهديد الأمن القومي للصين أي بكل ما يهدد مصالحها الوطنية التي ترى فيها خطا أحمر لا تقبل لا المساومة ولا التنازل ولا التجزئة، في حين نجد أن مواقفها الأخرى تتميز بالمرونة إذا ما تعلق الأمر بتلك المسائل الثانوية، والتي لا تعتبرها ضمن مصالحها الحيوية [1].

ب - أهداف السياسة الخارجية الصينية:

لقد عرف مسار السياسة الخارجية الصينية محطتين هامتين، المحطة الأولى كانت في عهد حكم الزعيم ماوتسي تونغ الذي بنى سياسته الخارجية على أساس إيديولوجي منغلق، يستمد منطلقاته الفكرية من الثورة الاشتراكية الرافضة لكل أشكال الرأسمالية الغربية ممثلة في دولها الكبرى (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا). أما المحطة الثانية، كانت ببزوغ فجر الإصلاحات الاقتصادية على يد دينج هيساو بينج (Deng Xiaoping) أين عرفت الصين مسارا جديدا في سياستها الخارجية التي أصبحت متفتحة على العالم وتحررت من النزعة الإيديولوجية وأصبحت أكثر براغماتية نظرا للتغييرات التي عرفتها بيئتها الداخلية. وهذا الانتقال في السياسة الخارجية لم يحدث في عمق مبادئها، وإنما حدث في أهدافها حسب متطلبات المرحلة حيث أصبحت تجمع بين الأهداف التقليدية والأهداف الجديدة، وفقا للتطورات العالمية التي حدثت في إطار النظام الدولي الجديد.

[1] - Quansheng Zhao ,Modernization nationalism andregionalism in china United States of America, New jersy :prentice hall, 2002, P67.

وفي هذا السياق، يمكن أن نلخص السمات الستة الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية كما جاءت على لسان وزير خارجيتها السابق " يانغ جيتشي" خلال خطاب ألقاه بتاريخ 08 أوت 2011 بالصين فيما يلي [1]:

1.. تلتزم الصين دائما بمبدأ استقلالية السياسة الخارجية.

2.. تعارض الصين نزعة الهيمنة وتسعى إلى حفظ السلام العالمي.

3.. تعمل الصين على إقامة نظام سياسي و اقتصادي دولي جديد عادل ومنصف.

4.. تحرص الصين على إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

5..تنتهج الصين سياسة الانفتاح الشامل الأبعاد، وتعزز التبادل التجاري والاقتصادي، والعلمي والثقافي على نطاق واسع مع دول العالم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة لتدعيم الرخاء المشترك.

6.. تشارك الصين مشاركة فعالة نشاطات دبلوماسية متعددة الأطراف، وتعد قوة ثابتة لحفظ السلام والاستقرار على المستوى الدولي والإقليمي.

مما سبق، نصل إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية الصينية هي مزيج بين الاستمرارية والتكيف، وهو ما أكد عليه الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين حينما تكلم عن الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الصينية الحديثة في عالم فواعله غير مستقرة، وهذا من خلال تحقيق النقاط التالية [2]:

1.. الحذر والرزانة عن طريق مراقبة الوضع الدولي بثبات.

2.. تعزيز المكانة الدولية للصين والمحافظة عليها مع التركيز على فكرة حماية السيادة والمصلحة الوطنية.

3..حتمية تبني سياسة هدوء رد الفعل دون الاندفاع.

1- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية، تاريخ الدخول للموقع 2013/12/08:
www.fmprc.gov.cn/ora

2- وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص29.

4. السير بخط ثابت نحو مضاعفة النمو الاقتصادي والعسكري مع ضرورة إخفاء القدرات المتوفرة و العمل على كسب الوقت قدر المستطاع حتى تكتمل معالم القوة الصينية.

ج- الحنكة الصينية في إدراك التطورات الدولية المعاصرة:

لقد أدركت الصين أن المجتمع الدولي يتميز بالاضطراب وعدم الاستقرار ؛ الأمر الذي أنعكس من خلال التحولات العالمية، انطلاقا من نهاية القطبية الثنائية، ووصولا إلى الانتشار الرهيب للعولمة بنظامها الرأسمالي الموجه للعلاقات الدولية. وبالتالي، هذه المتغيرات التي عرفتها البيئة الدولية فرضت على الصين ضرورة التكيف لضمان الاستمرار والتطور. وبناءا على ذلك، رسمت الصين إستراتيجيتها الكبرى في إطار ما تفرضه الواقعية السياسية والواقعية الاقتصادية، وركزت على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية أهمها [1]:

1. إعطاء الأولوية لترقية الاقتصاد الصيني بما يواكب العولمة الاقتصادية وجعله أساسا جوهريا في بناء السياسة الخارجية للصين.
2. تنمية القدرات العسكرية وتحديث مؤسسات الجيش للوصول إلى تحقيق أفضل جاهزية بغية صد أي خطر أجنبي محتمل في ظل النزاعات الإقليمية والدولية.
3. الوصول إلى مكانة عالمية مرموقة أساسها الهيبة والاحترام مع الدول الكبرى .
4. انتهاج سياسة الباب المفتوح عن طريق تحسين ظروف الاستثمار، و استقطاب رأسمال الأجنبي و زيادة المبادلات التجارية.
5. منع إنشاء تحالفات إقليمية موجهة ضدها، وخاصة في المحيط الباسيفيكي.
6. ضمان تدفق إمدادات الطاقة من نفط وغاز في إطار ما يعرف بدبلوماسية النفط الصينية، وهذا بتوسيع دائرة الإستراد من مختلف دول العالم (روسيا، أستراليا، دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية).

---

[1] - Willy Wo and Lap Lam, Chinese politics in the hu jintao era new leaders, new challenges, New York:An East Gate Book , 2006, P158.

7. الدعوة إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، انطلاقا من فكرة مفادها لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم[1]، فالصين ترفض استمرارية النظام الأحادي وتعتبره رهينة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعو إلى تشكيل نظام عالمي ديمقراطي يقوم عل أساس التشارك والتعدد، وتكون فيه الصين أحد معالمه الأساسية كقوة رئيسية في المحيط الآسيوي-الباسيفيكي [2].

ومن جهة أخرى، نجد أن أحداث 11 سبتمبر 2001، وما رافقها من ظهور للإرهاب الدولي فرضت على الصين بعدا جديدا في سياستها الخارجية الذي تمثل في تفعيل العمل مع المجتمع الدولي لمواجهة الأخطار الناجمة عن التهديدات الإرهابية [3]، كما خلق هذا التنسيق فرصا كبيرة للصين لتوطيد علاقاتها الثنائية، وخاصة مع أمريكا و روسيا و الهند، ودفعها أيضا إلى إنشاء منظمات إقليمية أهمها منظمة شنغهاي للتعاون بهدف محاربة التطرف والنزاعات الانفصالية والإرهاب الدولي [4].

د- الدبلوماسية الصينية الجديدة:

لقد أدى ظهور النظام الدولي إلى إحداث تغييرات جوهرية في السياسة الدولية، وأصبح العامل الاقتصادي معيارا أساسيا في قياس قوة الدولة وتوجيه سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء. ومن هذا المنطلق، أصبحت القوة الاقتصادية هي الدعامة الحقيقية للقدرة الوطنية، هذا الواقع أدركته الحنكة الصينية ما جعلها تلتزم في دبلوماسيتها الجديدة بخلق بيئة سلمية ومشجعة للتنمية، وذلك منذ منتصف التسعينات، فكان عليها إلزاما أن تقوم بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم، وأخذت زمام المبادرة في ترقية الحوار الإستراتيجي والشراكات مع الدول المتقدمة والدول الآسيوية التي أثمرت بتعميق روابط العلاقات التجارية في إطار تحقيق المنفعة المتبادلة. وبناءا

---

1 - Fred Bergsten, Charles Freeman δ others, China's rise challenges and opportunities, Washington:Peterrson institute for international economics, Center for strategic and international studies, 2008, , P 120.

2- تشن تشيماو، " الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب رؤية صينية "، **السياسة الدولية** ، العدد 145، جويلية 2001، ص20.

3- محمد سعد أبو عامر، "العلاقات الأمريكية الصينية"، **السياسة الدولية**، العدد 148، جويلية 2001، ص 15.

4 - فضيلة محجوب، "وعود وحدود الشراكة الأمركية الصينية "، **قراءات إستراتيجية** ، تاريخ الدخول للموقع الإلكتروني :2013/10/10

www.ahram.org.eg

على هذه المعطيات، نجد أن الممارسة الفعلية التي دأبت الصين على إعطائها لدبلوماسيتها النشطة اعتمدت بقدر كبير على الفاعلية والمرونة والبراغماتية والواقية التي تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية، وفقا لمبادئها الداعية إلى تحقيق الأمن والسلام والتنمية [1].

ولا تتوانى التصريحات الرسمية لقادة الصين على التأكيد في عدة مناسبات على ضرورة بناء علاقات دولية قوية ومتفتحة مع دول العالم، خاصة الدول الصناعية الكبرى، ولهذا يمكن لنا أن نعتبر هذه التصريحات دعوة صريحة من الجانب الصيني للتنسيق والتعاون العالمي حيث أصبح هذا الهدف من أولويات دبلوماسيتها النشطة. وفي حقيقة الأمر، هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الصينية هو امتداد طبيعي لأنصار التيار الفكري الحديث في هذا البلد، الذين يرون أن تحقيق مصالح الصين يرتبط بمدى تجانس هذه العلاقات خاصة مع القوى العظمى، وهو ما تجسد فعليا حيث أصبحت الصين أحد الفاعلين الأساسيين في اجتماعات مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى في العالم(G-8)،(أمريكا، روسيا، اليابان، الصين، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا). كما اتجهت الصين أيضا إلى تحسين صلاتها بالإتحاد الأوربي، وأصبحت منذ 1996، تعقد جولات محادثات سنوية لتحسين علاقاتها التجارية معه في إطار تحقيق الاعتماد المتبادل.

إلى جانب هذا كله، لا يمكن أن ننسى بأن التنين الصيني دولة ذات وزن ثقيل في هيئة الأمم المتحدة منذ عام 1971، خاصة أنها من بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس أمنها الدولي؛ الأمر الذي أهلها لامتلاك ورقة ضغط دولية تتمثل في حق الفيتو، إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، روسيا . وعليه، هذه المكانة التي تحوز عليها داخل هذه المنظمة الدولية يجعل منها دولة قادرة على التأثير في السياسات العالمية والإقليمية، فضلا عن مشاركاتها الإيجابية في حل النزاعات الدولية والمشكلات الأمنية، خاصة في شبه الجزيرة الكورية [2].

1- أبوبكر الدسوقي، مرجع سابق ، ص 148.

2 - نفس المرجع ، ص 149.

أما إقليميا الصين هي عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) منذ عام 1995، وتعتبر مهندسة الآليات الخاصة بالاجتماعات السنوية التي تضم الدول العشرة للآسيان إلى جانب كل من اليابان وكوريا الجنوبية (الآسيان+ 3)، وفي آسيا الوسطى لعبت الصين دورا أساسيا في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون عام 2001، بهدف التنسيق والتعاون لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف الديني و الحركات الانفصالية [1]. وتلتزم الصين أيضا بتطبيق قواعد القانون الدولي في حل نزاعاتها الإقليمية بطرق سلمية، وهو ما تجسد فعليا في فترة التسعينات أين استطاعت الصين أن تحل مجموعة من الخلافات الإقليمية حيث قامت بتسوية نزاعاتها الحدودية مع دول الجوار، خاصة مع روسيا، و كازاخستان، وكيرجستان، ولاوس، وطاجكستان، وفيتنام. و رغم أنها لم تصل إلى تسوية بعض الخلافات الحدودية البحرية والبرية مع كل من اليابان والهند، إلا أن هذه الخلافات لم تشهد تصعيدا عسكريا إلى حد الساعة[2].

وعلاوة على ذلك، عملت الصين أيضا على حل بعض قضاياها الملاحية كتلك المتعلقة بجزر البراسيل وسبراتلي، وبالرغم من تشبثها بهذه الجزر إلا أنها فضلت تسوية النزاع استنادا لقواعد القانون الدولي، وهو الأمر الذي أكدت عليه المفاوضات التي جمعتها مع دول منظمة الآسيان الذي انتهت بتوقيع الأطراف على بيان الميثاق الأخلاقي عام 2002، كما قامت بعقد معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي مع روسيا عام 2001 [3].

لقد قطعت الصين أشواطا لا بأس بها في مجال العمل الدبلوماسي خلال السنوات الأخيرة، حيث بدأت تتخذ خطوات رصينة ومتزنة توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضرا وثقة بالنفس، وتبدو أكثر بنائية إزاء الشؤون الإقليمية والعالمية، وأصبحت أكثر

---

[1] - جمال مظلوم، "التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164، أفريل 2006، ص61.

[2] - أبوبكر الدسوقي، مرجع سابق ، ص 149

[3] - الحلواني شيماء عاطف ، مقالة حول دبلوماسية الصين الجديدة، تاريخ الدخول للموقع:2013/08/01: www.silromline.org

تمرسا وإدراكا خلال العشرين سنة الماضية بصورة لم يشهدها تاريخها من قبل [1].
وساعدها في ذلك تلك التغييرات التي قام بها زعماء التيار الإصلاحي، وخاصة الجيل الجديد الذين عملوا على بناء تصوراتهم الدبلوماسية وفقا لما يخدم المصالح الاقتصادية للصين في خضم العولمة.

المطلب الثـانـــي: المقومـــات العسكريـــة

في هذا المطلب سأحاول عرض أهم محددات القوة العسكرية التي تملكها الصين، وعمليات التحديث التي مستها انطلاقا من برامج الإصلاحات.

1 .**تعريف جيش التحرير الشعبي الصيني** : تعود الجذور الأولى لتأسيس هذا الجيش عام 1927، وتقع على عاتقه مسؤولية حماية السيادة الوطنية ووحدة أراضيها، وصد أي عدوان خارجي يهدد أمن واستقرار الصين، وسمي رسميا بجيش التحرير الشعبي في أكتوبر 1946. وقد خاض هذا الجيش عدة حروب أهمها حرب الثورة الأرضية (1927-1937)، وحرب المقاومة ضد الاحتلال اليابان (1937-1945)، لتليها حرب التحرير (1945-1949) [2]، التي انتهت بتأسيس جمهورية الصين الشعبية تحت قيادة ماوتسي تونغ.

لقد عرفت المؤسسة العسكرية الصينية عمليات تحديث مستمرة منذ عقود ماضية، و التي مست مختلف قوات الجيش الصيني سواء كانت برية أو جوية أو بحرية. ومن ناحية توزيع هذه القوات في كامل التراب الصيني نجدها موزعة على سبعة مناطق أساسيات تعتبر الركائز المحورية لجيش التحرير الشعبي الصيني، وهي كالتالي[3]:

- منطقة بكين العسكرية، منطقة شين يانغ العسكرية، منطقة جينان العسكرية، منطقة نان جينغ العسكرية، منطقة غوانكشتو العسكرية، منطقة تشنغدو العسكرية، منطقة لانتشو العسكرية، إضافة مجموعة من الوحدات الحامية والمساندة كحامية بكين، وحامية شنغهاي، وفوج الحرس المركزي.

---

[1]- ممدوح محمود مصطفى ،**مفهوم النظام الداخلي بين العلمية والنمطية** ، الطبعة الأولى، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص ص40 -41.

[2]- وليـد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص120.

[3]- فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 81.

1 - القدرات العسكرية الصينية:

شهد القطاع العسكري الصيني تطورا جذريا شاملا انطلاقا من إعادة بناء الإستراتيجية العسكرية بما يتماشى مع التطورات الدولية، ولعل أن هذا التوجه الصيني لتحديث قدراتها العسكرية جاء نتيجة التحديات الأمنية التي يمكن أن تواجهها مستقبلا، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وأخص بالذكر هنا: قضيتها الوطنية المتعلقة بمقاطعة تايوان، وخلافاتها الجيوبوليتكية في المنطقة خاصة مع اليابان، والنزاع بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وتهديدات الإرهاب الدولي والقرصنة. وتعتبر هذه التحديات في مجملها أخطار تهدد مصالحها الحيوية؛ الأمر الذي جعلها ترفع من جاهزية قواتها العسكرية عن طريق التحديث والعصرنة.

وعلاوة عن ذلك، أدركت الصين أن النمو الكبير لقوتها الاقتصادية لا بد أن يواكبه تطوير في القوة العسكرية. وفي هذا السياق، كتبت صحيفة صينية مقالا يتناول القدرات العسكرية الصينية جاء فيه ما يلي: " إنه ينبغي على بكين أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية، وما دامت المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم، فإن مثل هذا التفكير الإستراتيجي مطلوب " [1]. ومن هذا المنطلق، أيقنت الصين أن تحقيق الحلم الصيني في إحياء أمجاد إمبراطورية الوسط لا بد أن يبدأ بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، ولهذا هي تتجه بخطى ثابتة نحو تغيير نظام القطبية الأحادية الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بالاستناد في ذلك على نموها الاقتصادي المتسارع، و حنكتها السياسية، وتطوير قدراتها العسكرية بما يضمن لها جاهزية قصوى في الدفاع أو الهجوم إذ اقتضى الأمر لذلك [2]. ومن ناحية أخرى ، نجد أيضا أن تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، وما خلقته من إنعكسات على الوضع العالمي جراء تنامي ظاهرة

---

[1]- لواء مسعد الششتاوي أحمد، "القدرات العسكرية الصينية "، **السياسة الدولية** ، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008، ص 129.

[2] - Fred Bergsten , Charles Freeman δ Others, Op .Cit, P 193.

الإرهاب الدولي، فرضت كذلك على الصين حتمية تطوير ترسانتها العسكرية و تدعيمها بأرقي التكنولوجيات الحربية بغية مواجهة هذه التهديدات الأمنية التي أصبحت تتجاوز حدود الدول.

و من جهة أخرى، نجد أن الصين منذ 2003، أصبحت ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم بعد أمريكا، إذ فاق إستيرادها للنفط 65% عام 2008. هذا الطلب الضخم للصين على الإمدادات الطاقوية، يدفعها إلى تحديث أسطولها البحري لتأمين الممرات البحرية من أخطار القرصنة أو من التهديدات الأجنبية، خاصة أن غالب هذه الممرات توجد تحت السيطرة الأمريكية كمضيق ملقا في شبه الجزيرة الماليزية، ومضيق هرمز، والممر الآتي من الخليج وإفريقيا عبر مضيقي لامبوك و مكسار مرورا بالفلبين قبل أن يصل للموانئ الصينية [1]. وبالتالي، هذه الأخطار الأمنية المتعددة التي تؤرق الجانب الصيني تدفعها لا محالة للاستعداد عسكريا ولوجستيكيا لحماية مصالحها في المنطقة، خاصة إذا تعلق الأمر بالإمدادات النفطية التي تعتبر بمثابة الشريان الذي يغذى نموها الاقتصادي.

2- طبيعة التحديث و العصرنة في القوات العسكرية الصينية :

عرفت المؤسسة العسكرية الصينية، منذ بداية الإصلاحات عام 1978م ، تحديثات في غاية الأهمية، يمكن أن أوجزها في النقاط التالية [2]:

1. تخفيض عدد أفراد الجيش بمقدار 200 ألف جندي. كما تم رفع المستوى التعليمي للعسكريين بهدف الحصول على المؤهلات العلمية و التقنية اللازمة لتأهيلهم في مناصب قيادية تتماشى مع تخصصاتهم، والغرض من هذه الإجراءات تحسين نظام القيادة و تطبيق مبدأ الاعتماد على النوعية وليس الكمية.

---

[1] - Olivier Zajec , " l a chine affirme ses ambitions navales", le monde diplomatique ,2008,P18.

[2] - Department of Defense, United States of America : Annual report to congressm: the military power of the people's republic of China, 2007, P 30.31.

2. زيادة السلاح البحري والجوي بهدف الوصول إلى أفضل جاهزية تضمن قدرة عالية على الرد الإستراتيجي، وبما يضمن القدرة الكاملة لحماية المصالح الحيوية للصين في المحيط الباسيفيكي.

3. تحديث الصناعات العسكرية المتقدمة، وتشجيع الابتكار لدى الشركات المتخصصة في إنتاج السلاح (صناعة الطائرات، صناعة السفن والغواصات، صناعة الأسلحة البرية).

4. استحداث برنامج خاص بتطوير الذكاء الاصطناعي، وتكوين كوادر يتحكمون في التكنولوجيا الرقمية و الحرب المعلوماتية بهدف تطوير برامج فيروسات قادرة على اختراق أنظمة وشبكات العدو.

5. تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية في ما يتعلق بالصناعات الإلكترونية ذات الدقة العالية من خلال نقل التكنولوجيا والتقنيات و المهارات الأجنبية للصين، وزيادة الإنفاق الحكومي لدعم الأبحاث العلمية، والحد من هجرة الأدمغة مع تشجيع الكفاءات الصينية للعودة إلى وطنهم.

6. تطوير برامج الأقمار الصناعية حيث وصل عددها إلى 100 قمر صناعي عام 2010، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 200 قمر صناعي بحلول 2020 [1].

3- الإنفـــاق العسكـــري الصينـــي:

تطبق الحكومة الصينية الإنفاق العسكري المتوازي مع الدخل القومي، ومعنى ذلك أن زيادة نفقات الدفاع الوطني تتماشى مع الزيادة في التنمية الاقتصادية والإرادات المالية للدولة. أما فيما يتعلق بالأرقام الخاصة بالإنفاق العسكري نجد أنه حسب التقديرات الرسمية أن المتوسط السنوي لميزانية الدفاع الصينية قد نما بحوالي 11.8% خلال 10 سنوات متتالية، وذلك بداية من عام 1996 إلى 2006. و بطبيعة الحال، هذا الإنفاق

[1]- فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 90.

رافقه زيادة في ميزانية الدفاع، إذ قدرت عام 2007 بـ 18% من الناتج المحلي الصافي أي ما يقارب 47 مليار دولار[1].

ويعتقد الكثير من المحللين أن هذه الأرقام هي أقل من الإنفاق الحقيقي للحكومة الصينية في المجال العسكري، حيث يرى البعض أن الأرقام الحقيقية تتراوح بين 50 إلى 65 مليار دولار سنويا، بما في ذلك عمليات الأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجي.

وعلى عكس ذلك، يرى البنتاغون الأمريكي أن الإنفاق العسكري الصيني يمكن أن يتراوح بين 80 إلى 105 مليار دولار ، بحساب كل النفقات التي تشمل القوات المسلحة الصينية كاملة، يضاف لها نفقات إستراد التقنيات وتفعيل برامج الأبحاث الفضائية ووكالات الاستخبارات [2].

و بين هذا وذاك، نجد أن السنوات الأخيرة حقا عرفت الصين ارتفاعا واضحا في عمليات الإنفاق العسكري حيث صعد من 59 مليار دولار عام 2005 إلى 107 مليارات دولار في عام 2008 ليصل إلى أكثر من 157 مليار دولار في عام 2012، وذلك حسب تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI [3]. وعلى الرغم من هذه الزيادة في الإنفاق، ظلت النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نسبيا عند حوالي 2٪. وفي واقع الأمر، يمكن القول أنه بالرغم من هذا الإنفاق المالي الصيني على المسائل العسكرية، إلا أنه يبقى جد ضعيف إذا ما قارناه بالإنفاق العسكري الأمريكي الذي بلغ حوالي 420 مليار دولار عام 2009، وهو ما يعادل الإنفاق العسكري لجميع دول العالم مجتمعة [4].

ومن جهة أخرى، هذا الإنفاق المالي المتزايد ينعكس أيضا من خلاله مدى التعاون العسكري الصيني الذي وصلت إليه مع بعض الدول الأجنبية المتقدمة ،خاصة فيما يخص عمليات التسليح وتقديم الخبرات التقنية العسكرية، فعلى سبيل المثال تعتبر روسيا الوجهة

---

[1] -Stéphane Delory, "la nécessaire adaptation de la puissance militaire", **Questions internationales**, n° 32, Juillet/Aout, 2008, P26.

[2] - لواء مسعد الششتاوي أحمد، مرجع سابق، ص129.

[3] - مايكل أوهانلون، "العقيدة العسكرية الصينية" ، **آفاق المستقبل**، العدد 08، نوفمبر /ديسمبر 2010، ص55.

[4] - لواء مسعد الششتاوي أحمد، مرجع سابق، ص130.

الأولى للصين في مجال شراء الأسلحة على مدار عقود من الزمن، إذ قامت في عام 1992، ببيع 24 طائرة سخوي للصين، وضاعفت مبيعاتها لتصل إلى 48 طائرة مختلفة الاستعمال عام 1996، [1] إضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية الثنائية بينهما منها تعهد روسيا بتموين الأسطول الجوي للصين بطائرات سخوي 30 المنافسة لطائرات الشبح الأمريكية، بالإضافة إلى بيعها عدة غواصات بحرية متطورة.

و في مجال تصدير الأسلحة، تحتل الصين المرتبة الخامسة عالميا بعد كل من أمريكا وبريطانيا وروسيا وفرنسا، حيث قدرت صادراتها من السلاح بـ 0.5 مليار دولار عام 2004، وذلك مقابل إستراد ما يعادل 8.8 مليار دولار من السلاح الأجنبي [2]، و تهدف الصين من خلال شرائها للعتاد العسكري الأجنبي الأكثر تطورا إلى التحكم في تكنولوجيا التصنيع المطابقة لهذه الأنواع من الأسلحة بغية إنتاج قطع مماثلة لها داخل الصين، وهذا بغرض التخلص من التبعية في مجال التسليح [3].

4- القـوات الصينية المسلحـــة:

لقد ساهم نمو الاقتصاد الصيني المستمر في تطوير قواتها المسلحة ماديا ومعنويا، إذ يقدر عدد أفراد جيش التحرير الصيني بين 2.3 مليون إلى 3 ملايين جندي، بما فيها القوات شبه العسكرية. هذا العدد الضخم من الجنود المنتسبين إلى الجيش يؤهلها لأن تكون الدولة المالكة لأكبر جيش في العالم. و يتوفر هذا الجيش على معدات و أسلحة متطورة وذات تكنولوجيا عالية. وهي حاليا تعمل من خلال إستراتيجيتها العسكرية للوصول إلى بناء جيش منظم و ذو جاهزية قصوى، ومجهز بأحدث أنواع العتاد العسكري بحلول عام 2020 [4].

---

[1] - هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا** ، الفصل كتبه : سيد أبو ضيف أحمد، (سباق التسلح والأمن في الآسيوي في ظل النظام العالمي الجديد)، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص22.

[2] - المرجع نفسه، ص 120.

[3] - عبد الرحمان خير الدين، **القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرون** ، عمان: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص91.

[4] - هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 23.

أما فيما يخص القوات البرية، تمتلك الصين 10 آلاف دبابة وأكثر من 18 ألف قطعة مدفعية، يضاف لها ترسانة كبيرة من الصواريخ الباليستية والعابرة للقارات وصواريخ أرض- جو ذات المدى البعيد والتصويب الدقيق التي أصبحت الصين تصنعها محليا.

أما السلاح الجوي للصين، يضم حوالي 3000 مقاتلة عبارة عن نسخ مطورة محليا من المقاتلات الروسية "ميج 21" و "ميج 23" وتعرف بإسم "جيي 7"، وتصنع الصين حاليا مقاتلات جد متطورة من طراز "جيي 10"، وتمتلك أكثر من 100 مقاتلة "سوخوي 27"، وهناك رغبة صينية للحصول على عدد معتبر من مقاتلات "سوخوي 30"، و تسعى الصين أيضا للحصول على مقاتلات متطورة من طراز "ميج 31"، وقاذفات TU22 و طائرات الإنذار المبكر طراز A50 ، إضافة إلى الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ICBM) [1].

أما القوات البحرية، تمتلك الصين ثالث أسطول بحري بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان [2]، و يتكون هذا الأسطول من 1200 قطعة بحرية تضم 73 سفينة إنزال بري، و 6 غواصة نووية، و 18 مدمرة، وأكثر من 700 زورق صاروخي، و 119 كاسحة ألغام، ضف إلى عشرات السفن الخاصة بالدعم اللوجستيكي[3]. ويتركز تلثي هذا الأسطول في شرق جنوب سواحل البحر الصيني.

وبالاستناد إلى ما تم عرضه، نستنتج أن الصين عمدت إلى تحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من بناء جيش قوى يعبر عن عمق طموحتها كقوة عالمية صاعدة تسعى لوضع أقدامها في النظام الدولي كدولة عظمى . وللوصول إلى تحقيق هذه الهدف، أنشأت مجموعة من الشركات والمؤسسات العسكرية التي تسخرها لخدمه ما تصبوا إليه. وفى هذا السياق نشير إلى أهم هذه الشركات: شركة الصين للطاقة النووية والمقاولات

---

[1]- جميلة طيب، **أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2011، ص 132.

[2] -Department of Defense, United States of America : Annual report to congressm: the military power of the people's republic of China, 2008,P 10.

[3]- لواء مسعد الششتاوي أحمد، مرجع سابق، ص131.

(CNECC)، وشركة الصين لتكنولوجيا الإليكترونيات (CETC)، وشركة دولة الصين لبناء السفن (CSSC)، وشركة صناعة الطيران الصينية (AVIC)، والمؤسسة الصينية لعلوم الفضاء والصناعة العسكرية (CASIC)، والشركة الصينية الدولية لتصدير الأسلحة (ICCEW) [1].

وعلى إثر هذا التطور التي وصلت إليه الصين في مجال القدرات العسكرية، جاء تقرير وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" ليدق ناقوس الخطر مما اعتبره تشكيكا في نوايا الصين غير معلنة جراء الإنفاق العسكري المتزايد لها، وفي هذا الإطار احتوت إحدى فقرات التقرير على مايلي:" إن الصينيين يتبعون إستراتيجية عسكرية توسع حقل المعركة الحديثة بأبعادها: البرية، والبحرية، والجوية إلى الفضاء ". ويسلط هذا التقرير أيضا الضوء على تطوير الصين لصواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات من طراز "DF.31A" القادرة على إصابة أهداف في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تطويرها لأنظمة ذكية يمكنها فتح المجال لتجاوز مناطق الدفاع الخاصة بالدرع الصاروخي الذي تطوره واشنطن. بالإضافة إلى قيامها بتحسين قدرتها التي أوصلتها اليوم لبناء غواصات جديدة من فئة "جين" المزودة بصواريخ بعيدة المدى. كما أكد هذا التقرير على أن الجيش الصيني في طور التحول من جيش دفاعي إلى جيش هجومي، و أصبح يملك من القدرات ما يجعله قادرا على الانتصار ضد جيوش تتوفر على قدر عال من التفوق التقني[2]. و بالاستناد إلى حيثيات هذا التقرير، يمكن أن نصل لنتيجة مفادها أن الصين تتبنى إستراتيجية شاملة بالاعتماد على تحديث ترسانتها العسكرية التي تفرض عليها الاستعداد لمواجهة أي أحداث إقليمية مستقبلية.

---

[1]- مقالة بعنوان: "رفع الإنفاق العسكري الصيني يهدد بإطلاق سريع تسلح آسيوي"، **جريدة الشرق الأوسط**، القاهرة، العدد 11758، 5 مارس 2011، متاحة على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx.

[2] - Department of Defense, Op.Cit. P12.

5- القدرات النوويـــة الصينيـــة:

بالرغم من القدرات النووية التي تتوفر عليها الصين منذ تفجيرها لأول قنبلة ذرية بتاريخ 10/16/ 1964، إلا أنها لم تصل إلى المستوى العالي للقدرات النووية الأمريكية والروسية التي تفوقها بكثير. لكن مع ذلك، الصين تمتلك قوة نووية رادعة وذراع صاروخية إستراتيجية. وتعتبر أن حتمية تطوير قدراتها النووية هي خيار عقلاني وجزء من إستراتيجيتها العسكرية للدفاع الفعال التي تهدف إلى تدعيم نفوذها السياسي الإقليمي والعالمي [1]. وحسب بعض التقديرات، الصين تمتلك حوالي 300 رأس نووي يمكن حملها في القاذفات الإستراتيجية، أو على متن الغواصات النووية، أو بواسطة الصواريخ المزودة برؤوس نووية. ولا تزال الصين تعمل على تطوير تكنولوجياتها النووية خاصة ما تعلق بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات كصاروخ "JF-31"و"JF-41" والذي يصل مداهما على التوالي إلى 8000 كلم وإلى 12000 كلم. و في السياق ذاته، قد أعلنت الصين عام 2007 على إطلاق خمس غواصات نووية من طراز 094 ذات الخصـــائص الجد متطورة، وذلك في إطـار التحديث السريع لقدراتهـا النووية وبهدف تعزيز قدراتهـا العسكرية الضاربة في كامـل المحيط الباسيفيكي [2].

إضافة إلى ذلك، الإستراتيجية النووية الصينية تقوم على عقيدة دفاعية أكثر منها هجومية، ومعنى ذلك أن صانع القرار الصيني ملتزم بعدم استخدام الأسلحة النووية كمبدأ ثابت، إلا في حالة تعرض الصين لهجوم نووي من قبل دولة أخرى [3]، أو في حالة تعرض مصالحها القومية للخطر " كقضية تايوان" التي تعتبرها من القضايا التي يمكن أن تستخدم فيها القوة المسلحة وإذ اقتضى الأمر القوة النووية في حالة سير الأمور على عكس توجهاتها المستقبلية.

---

[1] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا "، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 145، جوان 2001، ص 75.

[2] - Stéphane Delory, Op. Cit, P.29.

[3] - محمد عبد السلام، "الإستراتيجية الجديدة لاستخدام السلاح النووي" ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 164، أفريل 2006، ص202.

المطلب الثالث :المقومات العلمية.

لقد أصبحت الصين تولى أهمية بالغة لـلبحث العلمي، نظرا لإدراكها أن التطور التكنولوجي والتحكم في التقنيات الحديثة أساس جوهري لتحقيق تطلعاتها وطموحاتها في كافة المجالات، خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي والعسكري. وفي هذا السياق، كان إلزاما عليها أن تعمل جاهدة على تسلق سلم التكنولوجيا. ولهذا الغرض رصدت رؤوس أموال ضخمة بغرض تعزيز الإبداع والاختراع في ظل تنافسية شديدة فرضتها عولمة اقتصادية يتزايد اعتمادها على المعرفة.

وعلاوة على ذلك، نجد أن الصين منذ العقد الأول من تأسيس جمهوريتها الشعبية عام 1949، توجهت هذه الأخيرة إلى تطوير مناهجها التربوية وإعطاء أولوية لتعليم مواطنيها، وجعلت التعليم حقا مكفولا للجميع و إلزاميا في المرحلة الأساسية التي تستمر إلى تسعة سنوات. ومع بداية السنوات الأولى التي رافقت الإصلاح عام 1978، ظهرت حركية لا مثيل لها في مجال البحث العلمي والتقني كونه يمثل البطاقة التي توصلها إلى بلوغ النمو الاقتصادي وتحقق لها الرخاء الاجتماعي، وبدونه لا يمكن لها النجاح في مشروعها الإصلاحي.

وبناءا على ذلك، توجهت الصين إلى تفعيل الاستثمارات الأجنبية المشتركة كوسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا بشكل شامل، ومنحت الصين المشاريع الأجنبية حوافزا استثمارية وإعفاءات جمركية مقابل نقلها تكنولوجيات جديدة أو تقنيات متفوقة. ويمكن القول هنا، أن الانطلاقة الفعلية للصين فيما يخص التكنولوجيات الحديثة والرقمية عالية الجودة كانت مع أواخر الثمانينات، إذ قامت بإنشاء المئات من المؤسسات الباحثة في مجال التكنولوجيا، فعلى سبيل الذكر، أنشأت الصين في بداية التسعينيات حوالي 32 منطقة صناعية خاصة با لتنمية الاقتصادية و تغذيها 52 منطقة أخرى مهمتها الابتكار التكنولوجي في شتى المجالات وتطوير التقنيات المستعملة في التصنيع بغرض رفع الإنتاج[1].

[1]- أوديد شنكار، **العصر الصيني ،القوة الاقتصادية الفائقة في القرن21** ، (ترجمة مركز التقريب والبرمجة)، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم،2005 ، ص ص 125،126.

وقد خصصت الصين في عام 1992 حوالي 22,6 مليار يوان لدعم البحث العلمي والتكنولوجي ، ونظرا لمستويات النمو الإيجابية التي شهدتها في منتصف التسعينيات عملت جاهدة على تفعيل 53 منطقة أخرى للتكنولوجيا رفيعة المستوى ، وهو الأمر الذي ساعد على زيادة عدد المؤسسات المتخصصة في البرمجيات الإلكترونية والإعلام الآلي وغيرها، حيث وصلت لما يفوق عن 1500 مؤسسة ذات بطاقة عمالية تصل إلى مليون ونصف المليون عامل ، و تضم بينها 60 مؤسسة مسجلة في تجارة التكنولوجيا [1]. كما قامت الصين بوضع برنامج وطني يهدف إلى ترقية الدولة بالعلوم والتعليم ، ويعتمد هذا البرنامج على نقاط محددة تتمثل في تطوير مناهج التعليم والبحث العلمي باعتبارها مفتاح التنمية والابتكار التكنولوجي، بناء اقتصاد قائم على التقدم العلمي وتحسين نوعية الإنتاج، تطوير وتحديث القدرات التكنولوجية التي بحوزتها بما يساهم في خدم ة الأغراض العسكرية والمدنية و الاقتصادية.

وفي مجال التعليم، وطبقا لإحصاءات عام 1995 يوجد بالصين 180000 روضة أطفال بقدرة إستعاب تقارب 27 مليون طفل، و طبقا لإحصاءات عام 1997 م فإن عدد الطلاب في كل المراحل المدرسية بلغ 215.35 مليون طالب بزيادة 8.4 %، بينما يشكل عدد طلاب المدارس الآن 98.9 % من إجمالي عدد الأطفال في الصين، ويبلغ عدد المدارس 629000 مدرسة. ويصل عدد الطلاب في المدارس الثانوية والمتوسطة إلى ما يفوق 70 مليون طالب، ويبلغ عدد المدارس في هذه المرحلة 79 ألف مدرسة، وتبلغ نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الإبتدائى والثانوي والجامعي 70%، في حين كانت تبلغ نسبة الأمية بين أفراد الشعب الصيني 80 % عام 1949، وذلك يعد تقدما كبير ا في مجال إصلاح قطاع التعليم و التربية [2]. هذا التطور في مجال التعليم الذي وصلت إليه الصين كان نتيجة جهد مستمر خلال الثلاث عقود الماضية، حيث عملت على تخصيص مبالغ مالية ضخمة بغرض تطوير الأبحاث العلمية التي قدرت بـ 13,1% من إجمالي

---

[1] - هـدى متكيس، خديجة عرفة ، محرران، **الصـــعود الصيـنـي** ، جـامعة القـاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص ص 113، 115.

[2] - مقالة بعنوان "التعليم في الصين"،**جامعة أم القرى** ،تاريخ الدخول للموقع: 2013/10/10
http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4281711/Exp1.pdf

الناتج المحلى الإجمالي الصيني في عام 2002. وقد بلغ في نفس العام عدد المتخصصين في جميع المؤسسات الحكومية الاقتصادية وغير الاقتصادية 21.86 مليون، وذلك بزيادة أربعة أضعاف عن عام1978م.

و في عام 2006، دعا الرئيس الصيني هو جين تاو[*] (Hu Jintao) لتحقيق الانتقال من اقتصاد قائم على التصنيع الواحد إلى اقتصاد يقوم على الابتكار؛ الأمر الذي دفع مجلس نواب الشعب الصيني بالموافقة على زيادات كبيرة في تمويل البحوث وتحفيز الأدمغة [1]، إذ نجد ما بين عامي 1999 و2003 أن عدد الباحثين ارتفع من 531000 إلى 633000، وقد واصل هذا العدد ارتفاعه ليتجاوز 926,000 باحث متمرس، وهو ما يؤهلها لتحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة بنحو 1.3 مليون باحث. وتعمل الحكومة الصينية منذ عام 2006 ضمن إستراتيجية علمية منظمة الهدف منها هو أن تصبح الصين قوة تكنولوجية كبيرة في الخمسة العشرة سنة القادمة [2].

ومن جهة أخرى، عملت الصين على تطوير علاقات التعاون العلمي مع عدة دول رائدة في مجالات التكنولوجيا ذات الدقة العالية ؛ الأمر الذي دفعها في عام 2009 إلى بناء علاقات الشراكة في البحث وتطوير التكنولوجيا مع 152 دولة، وأسست 56 اتحادا خاص بالإبداع في التكنولوجيات الصناعية. وقد بلغت القيمة المضافة للصناعة من 56 منطقة وطنية لتنمية التكنولوجيا رفيعة المستوى 1,54 تريليون يوان أي ما يوازى 10% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة الوطنية، وتحتل الصين المرتبة الرابعة عالميا من حيث الاستثمار في المجال العلمي والتكنولوجي، إذ بلغ حجم الاستثمار في هذا المجال 151,2 مليار يوان في عام 2009م، وتشهد الصين زيادة سنوية بنسبة 20% من حجم الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا [3].

---

[*] **هو جينتاو Hu Jintao:** ولد عام 1943 ، أصبح رئيسا للصين وأمينا عاما للحزب الشيوعي الصيني من عام 2003 - 2013 ، تقلد عدة مناصب حساسة في الدولة، وكان مديرا للمدرسة المركزية للحزب، يعتبر من أنصار التيار الواقعي.

[1] - Bruce Einhorn ،"Blinding Science: China's Race to Innovate" , **Business Week**, 31 March 2006, accessed: 16 April 2006,P 26.

[2] - Aglietta Michel, Landry yues, **La chine vers la superpuisance**, paris : economica, 2007, P 37.

[3] - محمود خليفة جودة محمد، مقالة بعنوان "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م"، **المشروعات البحثية والتدريب بالمركز الديمقراطي العربي**، تاريخ الدخول للموقع: 2014/03/05.

http://democraticac.de/wordpress/archives/4674

وقد شهدت الفترة بين 2006 و2010 انتعاش في طلبات براءة الاختراعات في الصين مقارنة بنظيرتها اليابانية، ووفقا للتقرير الصادر ع ن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، انخفضت طلبات براءة الاختراعات اليابانية العالمية بنسبة 11% في عام 2009 بينما ارتفعت نظيرتها الصينية بنسبة 18 %، وفى نفس العام ، زادت شركات صينية مثل : زد تي إي و هواوي العاملتان في صناعة معدات الاتصالات الرقمية من إنفاقهما على البحوث والتطوير ما بين 30 % إلى 50 % [1].

ولم تتوقف هذه القفزة النوعية في مجال التكنولوجيا عند هذا الحد، بل واصلت الصين تميزها في شتى المجالات البحثية فمثلا في عام 2010، بلغ عدد الهيئات البحثية والتنموية الأجنبية 3300 هيئة، بالإضافة إلى قيام 364 مؤسسة من بين أكبر 500 مؤسسة في العالم بإنشاء مراكز لها خاصة بالتنمية والبحث العلمي في الصين. وتقوم الصين أيضا بعمليات تبادل ثقافي مع الدول المتقدمة للاستفادة منها فقد أوفدت خلال بداية القرن الحالي 400 ألف صيني، فهناك آلاف الصينيين الذين يدرسون في الجامعات الأمريكية و الروسية والبريطانية، و يبلغ حجم المواطنين الصينيين الذين يدرسون في إطار برامج التبادل الثقافي حوالي 18 ألف دارس[2]. وطبقا للتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم المعروف بـ (ARWU) لعام 2010، قد بلغ عدد الجامعات الصينية ضمن أفضل 500 جامعة حوالي 34، وهو أكثر من ضعف عددها في قائمة عام 2004 التي ضمت (16) جامعة صينية. وقد صنفت جامعة تايوان الوطنية، وبكين تسينغهوا، والجامعة الصينية في هونغ كونغ ضمن أفضل 200 جامعة [3].

وفيما يخص القدرات الفضائية يمكن القول أن الصين قطعت أشواطا جد إيجابية في هذا المجال وتعرف اليوم تطورا مستمرا، وتعد الصين اليوم القوة الثالثة عالميا في مجال تكنولوجيا الفضاء بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. فقد استطاعت الصين منذ عام

---

[1] - مقالة بعنوان، " الصين تتجاوز اليابان في مجال الابتكارات والاختراعات " ، **جريدة الاتحاد** ، تاريخ الدخول للموقع : 2014/03/05

http://www.alittihad.ae/details.php?id=70072

[2] - محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق.

[3] - شريفة عبدالرحيم، "الصعود الصينى"، **الأهرام الاقتصادي**، القاهرة، العدد 126، الاثنين 30 أوت،2010، ص 40.

1970 إطلاق أول قمر صناعي، وهذا ما جعل منها خامس دولة تطلق قمرا صناعيا بشكل مستقل. و في عام 2003م نجحت الصين في إطلاق سفينة فضاء "شنتشو" بدون رواد. وفى 2008 أطلقت بنجاح مركبة الفضاء "شنتشو 7" مما جعلها ثالث دولة لديها القدرة على إجراء عملي ات استكشافية في الفضاء . و نجحت الصين أيضا في تطوير كمبيوتر "تيانخه رقم 1" القادر على حساب ألف تريليون مرة/ثانية مع بلوغ أدائه للحساب مستوى المركز الأول في العالم ، كما استطاعت وتوصلت لإنتاج غواصة "جياولونج" التي تستطيع النزول تحت سطح الماء بـعمق 3700 متر ، مما جعل الصين الخامسة عالميا في مجال الغواصات مأهولة العمق [1] .

وفي مجال آخر، استطاعت الصين في عام 2008، بدء تشغيل أول سكة حديد سريعة من الدرجة الأولى على المستوى العالمي بين بكين وتيانجين ، و وصلت إلى تحقيق اختراع تكنولوجي جد هام في مجال المعلوماتية الرقمية، خاص بإنشاء مشروع نموذجي لأكبو جيل من الإنترنت حجما في العالم. كما استطاعت بناء تلسكوب "لاموست" ذو أعلى معدل لتجميع الطيف وأكبو تلسكوب من حيث مجال الرؤية في العالم[2]، و تعمل الصين حاليا على تطوير برامجها الإلكترونية الدقيقة وصناعات الطاقة المتجددة مثل الطاقة المائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية في محاولة للحد من التلوث الناجم عن تلك المحطات التي تعمل بطريقة كلاسيكية مثل حرق الفحم الذي يتسبب في بعث غازات سامة ملوثة للهواء [3] . ومما سبق، يتضح لنا مدى قدرة الصين في إحداث تقدم علمي وتكنولو جي يجعلها ضمن المراتب الأولى في مجال البحث العلمي ويمهد لها طريق المنافسة العالمية.

---

[1] - Aglietta Michel,Landry yves , Op. Cit, P 38.

[2] - مقالة بعنوان: "أهم عشر نتائج للتقدم العلمى والتكنولوجى الصينى ", تاريخ الدخول إلى الموقع : 2013/12/10.
http://www.arabic.china.org/china/txt/2010-4/26/content19910377 2.htm

[3] - Bruce Einhorn, OP Cit, P 28.

المبحث الثـــالث: المقومـــات الاقتصادية

تعد تجربة التحديث والإصلاح الاقتصادي للصين منذ 1978 من التجارب الناجحة والفريدة من نوعها في تاريخ البشرية، نظرا لما حققته من معدلات نمو مدهشة جعلت هذا البلد العريق يرتقي في فترة وجيزة إلى مصاف الدول الكبرى في العالم. لقد تميزت هذه الإصلاحات التي قامت بها الصين بالبساطة كونها لم تحمل مخططا شاملا في الأصل بل اعتمدت على التدرج والتريث حسب سلم الأولويات. لذلك ركزت في بادئ الأمر على تشجيع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي بغية إخراج البلد من شبح الفقر والاحتياج. ونظرا لقوة الجانب الروحي الذي يتميز به الفرد الصيني من خلال تشبعه بالحيوية والانضباط والتفاني وحب العمل استطاعت هذه الأمة أن تحدث تغييرا جذريا في نظامها الاقتصادي والاجتماعي في رونق منسجم ومتكامل ومستمر انتهي بها إلى التحول من التطبيقات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق وفقا لمنهج التدرج كإطار أخير لمسارها التنموي. وبناءا على ذلك، سأحاول في هذا المبحث تحليل عمليات البناء الاقتصادي التي اعتمدت عليها الصين من خلال برامج الإصلاح التي قامت بها على المستوى الزراعي والصناعي والمالي.

المطلـــب الأول: تطور فلسفة الإصلاح الاقتصـــادي في الصيـــن

تميزت فترة حكم الزعيم الصيني " ماوتسي تونغ، **Mao Zedong** " (1949-1976)، بتبنيه للإيديولوجية الاشتراكية كمحور أساسي تقوم عليه كل السياسات الداخلية والخارجية للصين، حتى أصبحت من أهم مقومات الشخصية للفرد الصيني. وقد اعتمد "ماو تسي تونغ" في بنائه الفكري على النظرية الماركسية وكيفها وفقا لخصائص البيئة الصينية، وجعل منها أساسا جوهريا في حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة التمسك بقيم الثورة، والمحافظة على الثقافة الكونفوشيوسية في إطار الإيديولوجية الشيوعية الداعية للأحادية الفكرية، والرافضة للانفتاح الخارجي [1].

[1] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **التجربة الصينية: دراسة أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية**، الطبعة الأولى، القاهرة: أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص 83.

وتعزيزا لهذا التوجه أطلق " ماو تسي تونغ " الثورة الثقافية (1966- 1976) طمعا في تحقيق قفزة كبرى إلى الأمام، ولكن منيت هذه المجهودات بالفشل نظرا لأن سياسات التنمية الاشتراكية في هذه الفترة اعتمدت على مركزية الدولة و ركزت على الصراع الطبقي الذي حل محل البناء الاقتصادي العلمي. و بالتالي، هذه السياسات رفضت استخدام التغيرات التكنولوجية الحديثة، ودعم المعارف والمهارات الفنية والفردية، وأية أفكار تدعو للرفاهية والوفرة الاقتصادية، فكانت النتيجة كارثية ولم ترقى إلى المستوى الذي كان يأمله الشعب، خاصة ما تعلق منها بتحسين الظروف المعيشية وتوفير الحجات الأساسية للمواطن الصيني[1].

إن هشاشة الاقتصاد الصيني وضعف المستوى المعيشي الذي رافقه انتشار كبير للفقر في الحقبة الماوية حفز على بروز دعاة التيار الإصلاحي المعارض بزعامة " دنج هيساو بنج" الذي أصبح يدعو إلى ضرورة الانفتاح على الاقتصاديات اللبرالية للدول الكبرى بغية تفعيل عجلة التنمية نظرا لما حققته الرأسمالية من تطور وازدهار لشعوبها، ولكن هذا التيار واجه معارضة قوية من قبل دعاة التيار المحافظ من أنصار " ماو ". وبعد وفاة هذا الأخير عام 1976م ، تعزز التيار الإصلاحي بانضمام "هو ياو بانج " الذي كان يشغل منصب رئيس قسم الدعاية في الحزب الشيوعي الصيني، وهو ما ساعد على فرض مناقشة نظريات الإصلاح الاقتصادي داخل الحزب أثناء انعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1978م ، والتي تتمثل فيما يلي[2]:

- **نظرية عصفور القفص** : تهدف إلى وضع الأرضية الملائمة لتهيئة الظروف البيئية لتبني سياسة اقتصادية رأسمالية في إطار الخصائص الاشتراكية الصينية.

- **نظرية القط**: تهدف إلى القبول بأي سياسات تقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الدور الإيديولوجي في العملية الاقتصادية.

---

[1] - وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق"،**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد الثالث والثلاثون، 2012، ص 09.

[2] - فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص ص120، 121.

وتعد هذه الدورة، من أهم الاجتماعات المركزية للحزب الشيوعي إذ تم فيها اتخاذ قرارات جذرية و حاسمة تتعلق بمستقبل الأمة الصينية، وتم فيها تغيير توجهات السلطة الصينية في السياسة الخارجية؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع دور النزعة الإيديولوجية في العملية السياسية، وبهذا بدأ الانتقال التدريجي من سياسة الانغلاق على الذات إلى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي.

ترتكز هذه الإصلاحات التي قام بها " دنج" على مقاربات النظرية الواقعية المبنية على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية، ولذلك كان يرى أن النزعة الإيديولوجية والتعصب كان سببا في تأزم المجتمع الصيني. وعلى هذا الأساس، أصبح من المهم على الصين أن تنتهج سياسة براغماتية لا يهمها فيها الإيديولوجية، سواء كانت شيوعية أو رأسمالية، وإنما المهم البحث عن الوسائل الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وفي هذا السياق، أطلق "دنج" عبارته الشهيرة : " ليس المهم لون القطة، أبيض أو أسود مادامت القطة تصطاد فأرا فهي قطة جيدة " [1].

و في السنة الأولى للإصلاحات من عام 1978، بدأت السلطة الصينية الجديدة في عمليات الإصلاح الاقتصادي انطلاقا من البيئة الداخلية، وتحت رعاية الحزب الشيوعي الصيني الحاكم للبلاد ؛ الأمر الذي ساعدها في أن تمزج بين العناصر الاقتصادية للاشتراكية مع العناصر الاقتصادية للرأسمالية. وبالتالي، تعد هذه الخطوة الجبارة الانطلاقة الأولى للتحول من الاقتصاد الموجه مركزيا إلى اقتصاد السوق المتفتح على العالم [2]. وهنا نجد أن هذا الانتقال الذي قامت به السلطة الصينية ساهم إلى حد كبير في تجنيبها الفوضى والعنف والانقلابات السياسية الخارجية، كما حدث في بلدان أوربا الشرقية.

وقد اعتمدت الصين في عقيدتها الإصلاحية على مبدأ التسلسل، إذ اقتصرت تجارب الإصلاح في البداية على مناطق محدودة، وعند نجاحها يتم نقلها إلى كامل المناطق في

---

[1] - وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 51.

[2] - وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، مرجع سابق،ص 12.

البلاد، وهذا الأسلوب يقتصر على قطاع معين ثم يتم تعميمه على القطاعات الأخرى، مما ساعد على استمرار هذه العملية [1]. كما أن هذا الأسلوب الإصلاحي الجديد القائم على التدرج وفر بيئة عمل آمنة للاقتصاد الصيني الناشئ لينمو بطريقة سلسة و ممنهجة، تحميه من أخطار الاختلال والانهيار في تلك الفترة.

وعلاوة على ذلك، استطاعت الفلسفة الإصلاحية الصينية التي زاوجت بين الاشتراكية والرأسمالية، أن تقلل من تأثير وسيطرة المؤسسات السياسية على نظيرتها الاقتصادية عكس ما كان متعاملا به في الحقبة الماوية، وبفضل هذا الطرح الجديد رسمت الصين توجها مخالفا للرؤية الماوية التي كانت فيها الإيديولوجية والمركزية عاملان أساسيان في بناء السياسة الداخلية للدولة [2]. وفي هذا السياق، يمكن القول أن التيار الإصلاحي نجح في إدخال تعديلات جوهرية على النظرية الاقتصادية الاشتراكية في الصين، وأثبت إمكانية الاستفادة من إيجابيات النظام الرأسمالي مادام الهدف من ذلك هو تحقيق النمو الاقتصادي و ترقية المجتمع الصيني.

١ - دوافـــع الإصـــلاح الاقتصـــادي:

يمكن أن نلخص أهم العوامل التي فرضت إصلاح المنظومة الاقتصادية في الصين فيما يلي[3]:

1. انخفاض نسب التنمية الاقتصادية، وما رافقها من تدني في المستوى المعيشي، و انتشار الفقر بين أوساط الشعب الصيني، وهذا ما زاد في تفاقم المشاكل الاجتماعية للدولة التي أصبحت عاجزة عن تأمين الحاجات الضرورية للمواطن الصيني.
2. نجاح النظام الرأسمالي في تحقيق رفاهية شعوب الدول الغربية، وأيضا نجاح التجارب الاقتصادية الرأسمالية في بعض الدول الآسيوية، ولا سيما اليابان وكوريا الجنوبية.

---

[1] - محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية** ، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994، ص 33.

[2] - كونراد زايتش، **الصين عودة قوة عالمية** ، (ترجمة : سامي سمعون)، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003، ص 277.

[3] - Jean-Luc Domenach ,Philipe Richer ,**la chine 1949-1985**, paris : imprimerie nationale, 1987, P 123.

3. الآثار السلبية التي خلفتها الثورة الثقافية الماوية على المجتمع الصيني من خلا إخفاق تبني النزعة الإيديولوجية كعقيدة محورية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4.وصول أنصار التيار الإصلاحي الداعين إلى الانفتاح على الرأسمالية، بقيادة (دنج هيساو بنج) إلى هرم السلطة التنفيذية ؛ الأمر الذي دفع بصانع القرار إلى العمل على تكييف السياسة الداخلية والخارجية في الصين مع المستجدات الدولية، خاصة في القطاع الاقتصادي والسياسي.

المطلب الثـــاني: برامـــج التحديث الاقتصـــادي الصينـــي

خلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في ديسمبر 1978، قررت اللجنة المركزية للحزب المصادقة على المخطط العام للإصلاح الاقتصادي "برنامج التحديثات الأربعة"، وتم التركيز فيه على أهم المحاور الكبرى لإعادة هيكلة وبناء نظام اقتصادي يتناغم مع التطورات التي يعرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ويمكن تلخيص هذا البرنامج في النقاط التالية :

1. إرساء سياسة اقتصادية جديدة بغرض دفع عجلة التنمية، وجعلها أكثر تكيفا وانفتاحا على المتغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي التي غلبت عليه الصبغة الرأسمالية. وفي هذا السياق، قسم مستشار الأمين العام السابق للحزب الشيوعي " زهاو زيانج" حكومات الدول إلى أربعة مجموعات من حيث التعامل والانسجام مع التغيرات السياسية والاقتصادية التي تصيب المجتمع الدولي، وهي كالآتي [1]:

أ). حكومات جامدة واقتصاد جامد: معنى ذلك أن نوع السلطة و البنية الاقتصادية لهذه الدول غير مؤهلة للتكيف مع المتغيرات العالمية مثل : الإتحاد السفياتي .

ب). حكومات مرنة و اقتصاد جامد: معنى ذلك أن آليات التكيف داخل السلطة السياسية مع الوضع الجديد أوفر وأسرع من آليات التكيف في القطاع الاقتصادي مثل: حالة الهند.

[1] - Jurgen Haacke, "china's participation in multilateral pacific cooperation forms aussenpolitils", **German foreign affairs**, vol 48, 2000, P168.

ج). حكومات جامدة واقتصاد مرن : هذا النمط من الدول يكون فيه القطاع الاقتصادي أكثر قابلية و قدرة على التكيف مقارنة بالسلطة السياسية، ومثال على ذلك: دول النمور الآسيوية.

د). حكومات مرنة واقتصاد مرن: في هذا النمط السلطة السياسية والبنية الاقتصادية تتمتعان بمرونة عالية من الانسجام والتكيف مع التغيرات الدولية، وتمثل هذه المجموعة الدول المتطورة . وهنا " زهاو زيانج" يؤكد على ضرورة أن تعمل الصين بكل جهد بغية الانضمام إلى هذه المجموعة التي تقود الاقتصاد العالمي.

2. التسلسل في أولويات التنمية، بدءا بإصلاح القطاع الفلاحي ليليه القطاع الصناعي ثم القطاع العسكري كمرحلة أخيرة.

3. إعادة هيكلة وإصلاح القطاعات الإنتاجية، إذ تم على مستوى القطاع الزراعي إقرار المسؤولية العائلية على المزارع بناءا على قرارات الحزب الشيوعي عام 1980، مع السماح أيضا ببناء مشروعات ذات مسؤولية خاصة، أما الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة بقيت تحت مسؤولية الدولة.

4. بالنسبة للقطاع الصناعي تم فيه فصل الملكية على الإنتاج، وذلك عن طريق ما يلي:

أ). إقرار نظام العقود: يتم فيه ربط الدخل العام للمشروع بأدائه الاقتصادي استنادا للعقد المبرم بين المشروع و جهازه الإداري المشرف.

ب). إقرار نظام الاستئجار: يتم فيه تأجير القطاع إلى هيئة خاصة كتأجير المشروعات الحكومية إلى رجال الأعمال الخواص.

ج). إقرار نظام المساهمة: يصبح فيه العمال يتمتعون بأحقية شراء أسهم إلى جانب الحكومة في المشاريع التي يعملون فيها، وهذه الصيغة تحفز العمال على الارتباط أكثر بالمؤسسة كونه يصبح شريك.

د). إقرار نظام مسؤولية المدير: الغرض منه تقليص تدخلات الحزب الشيوعي في إدارة المشروعات ، وهذا يمنح المسؤولية للمدير في تسيير المشروعات الحكومية.

ه). إقرار نظام الإعلان عن الإفلاس: معنى ذلك أن المؤسسة التي تفلس يتم إغلاقها، وهذا القرار أدى بدفع العمال إلى الزيادة في النشاط والفعالية في الإنتاج خوفا من الدخول في البطالة.

5. الإصلاحات الحضرية التي أقرها الحزب الشيوعي عام 1984م، منها اعتماد اللامركزية في تسيير المشروعات العامة،وخاصة ما تعلق بسياسة الأسعار والعمالة، وفتح مجال المنافسة في بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة.

6. إقرار آليات جديدة خاصة بالتجارة الخارجية كتخفيض الرسوم الجمركية، حيث وصل عدد السلع المطبق عليها هذه الإجراءات 4000 سلعة عام 1995، مع رفع رخص الإستراد عن 170 سلعة، ليليها إجراءات تحفيزية أخرى بدءا من عام 2000 ،تمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 15%.

7. زيادة المرافق السياحية مع إنعاش المرافق التي هي حيز الخدمة.

8. العمل على الانضمام إلى المنظمات التجارية والهيئات المالية الدولية.

9. تعزيز البحث العلمي عن طريق إصلاح منظومة التعليم العالي بما يواكب التطورات العالمية، وخفض عدد التخصصات من 814 إلى 504 تخصص بهدف التركيز على التخصصات التي تحتاجها العملية الإنتاجية للاقتصاد الصيني [1]،وبدءا من عام 1994، بدأت لجنة التعليم الوطنية بتنفيذ (خطة إصلاح المضامين الدراسية للقرن الواحد والعشرين).

1- الإصلاحـات على مستوى القطـاع الزراعـي (1978-1984)

يعتبر القطاع الزراعي أول القطاعات التي حضيت بالإصلاح حسب الأولويات التي سطرتها الصين، وبالرغم من صعوبة التضاريس والمناخ الطبيعي اللذان يجعلان جزءا كبيرا من هذا البلد غير ملائم للزراعة، إلا أن الصين استطاعت أن تحقق تقدما كبيرا في

[1] - مقالة بعنوان "التعليم في الصين"، مرجع سابق.

هذا المجال ، بدءا باستصلاح مساحات شاسعة أصبحت اليوم صالحة للزراعة والتي تقدر بحوالي 130 مليون هكتار من المساحة الإجمالية للصين [1].

وكمرحلة أولية بدأ إصلاح القطاع الزراعي باتخاذ عدة إجراءات، منها إلغاء الكومينات والتعاونيات الزراعية، وتوزيع الأراضي على العائلات التي تمتهن الفلاحة عملا لها مع السماح لهم بحرية اختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون في زراعتها. وهو ما ساعد على تفجير الطاقات وتنويع المبادرات الإنتاجية، وخلق التنافس بين الفلاحين، خاصة بعد أن أصبحت فوائد الفلاحين تقاس على أساس وفرة كمية الإنتاج وليس الأجر [2].

وفي ديسمبر 1987م، أعطت القيادة الصينية الضوء الأخضر لتحويل وسائل الإنتاج من الملكية الجماعية إلى الملكية الخاصة في القطاع الزراعي، كما قامت بإقرار حل الهياكل الفلاحية الجماعية، وتعويضها بنظام جديد عرف باسم نظام الحيازة العائلية، وتشجيعا لطبقة الفلاحين اعتمدت الدولة على سياسة تخفيض أسعار بذور المنتوجات الفلاحية الأكثر استهلاكا مثل (الأرز، القمح، القطن)، وقد وصلت نسبة التخفيضات إلى حوالي 40% بين سنوات 1979-1981. هذه التحفيزات نتج عنها زيادات معتبرة في العملية الإنتاجية الخاصة بالقطاع الزراعي، وعلى سبيل المثال نجد بين عام 1978 إلى 1983 أن نسبة المحاصيل الزراعية زادت بحوالي 40%، وهو ما يعادل زيادة بمقدار 100 مليون طن [3]. كما أدركت الصين أهمية العناية بالأقاليم الريفية؛ الأمر الذي استلزم ضرورة تنميتها وتطويرها وتشجيع النشاط الفلاحي فيها بهدف الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لكل سكان الصين [4].

ومن جهة أخرى، لقد كان لنظام الحيازة العائلية الذي أقره الحزب الشيوعي الصيني عام 1980 أثر إيجابي على نفسية الفلاحين، مما خلق رابطا قويا بين الفلاحين و

---

[1] - Jean-Luc Domenach, Philipe Richer, OP, Cit, p360.

[2] - وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، مرجع سابق،ص 14.

[3] - Françoise Lemoine , **la chine :Histoire, géographie et géopolitique** , Paris :Person Education , 2009 , P45.

[4] - Jean-Luc Domenach ,Philipe Richer, OP.CIT P361.

أراضيهم، وزادهم تحفيزا على زيادة الإنتاج و استثمار أكبر لرؤوس أموالهم في القطاع الفلاحي. و في عام 1985، قررت السلطة الصينية إلغاء حتمية تزويدها بتلك الحصص من الإنتاج المفروضة على الفلاحين من مردود المحاصيل الزراعية باستثناء الحبوب الغذائية و القطن، وهو ما أعطاهم حرية التصرف في الفائض من الإنتاج عكس ما كان متعامل به سابقا. وبالتالي نستنتج أن هذه الإجراءات المطبقة في الإصلاحات أوجدت تنافسا كبيرا بين الفلاحين، و شجعت على ظهور نمط إنتاجي جديد في القطاع الزراعي يعرف بالتخصص العائلي أي كل عائلة تتخصص في نوع ما من الإنتاج (خضر، فواكه، تربية دواجن ، تربية مواشي، أسماك). ومن جانب آخر، هذا التنافس الزراعي خلق طبقة ثرية من الفلاحين ساهموا في تطوير القطاع الفلاحي الذي أصبح يشكل الجهور الأساسي في توفير الغذاء لكامل الشعب الصيني.

ومن النتائج الإيجابية التي حققها الإصلاح الزراعي كونه استطاع أن يحول نحو 300 مليون صيني من الطبقة الكادحة الفقيرة إلى الطبقة الوسطى، حيث نجد أنه في السبعينات كان حوالي ثلث سكان الصين يصنفون كفقراء يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، أما اليوم فإننا نجد أن 10 % فقط من سكان الصين يعيشون تحت هذا التصنيف. وبالتالي، الصين اليوم تعتبر من أكبر الاقتصاديات العالمية في القطاع الزراعي. كما أنها أصبحت تحتل المراتب الأولى في إنتاج الأرز والقطن والقمح والذرة والشعير والشاي، فضلا عن إنتاجها المتنوع في تجارة السلع الغذائية. وبفضل هذا التطور المستمر في وسائل الإنتاج الذي رافقه تكوين ملايين الفلاحين والمهندسين والتقنيين في هذا القطاع، أصبحت الصين اليوم تمتلك نظاما زراعيا ناجحا تستطيع من خلاله توفير الأمن الغذائي لأكثر من 1.3 مليار نسمة يمثلون 22% من سكان المعمورة [1].

[1] - مدحت أيوب، "الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة "، **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008، ص 95.

2- الإصلاحـــات على مستوى القطـــاع الصنـــاعي.

1.2- المرحلة الأولى من (1983-1992):

نظرا للنجاح الباهر الذي تحقق في خضم الإصلاحات في القطاع الزراعي شجع السلطات الصينية إلى الانتقال نحو إصلاح القطاع الصناعي ، حيث بدأت هذه الإصلاحات الاقتصادية بتحرير القطاعات الصناعية بالتدريج من سيطرت الدولة، انطلاقا بتجسيد اللامركزية في صناعة القرار، وتقليص نفوذ الحزب الشيوعي في إدارتها.

والجدير بالذكر هنا، أن هذه العملية الإصلاحية تم فيها التركيز على إصلاحين، الأول إصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها والثاني إصلاح نظام التسعير. وفي إطار إصلاح ملكية الشركات الصناعية، تم تحويل الشركات العامة إلى شركات تسيير، وفقا لآليات ومبادئ السوق، حيث تم نقل جزء مهم من ملكية هذه الشركات إلى المدراء والموظفين فيها؛ الأمر الذي زاد من روح المبادرة والإنتاج، وفقا لمبدأ الزيادة في تحقيق الأرباح. أما فيما يخص إصلاح نظام التسعير ، تم فيه إتباع نظام التسعير المزدوج للسلع أي هناك أسعار تحدد من قبل الدولة لجزء من السلع، والجزء الآخر تحدده آليات السوق كمرحلة أولية، ولكن مع بداية عام 1992 أصبح أكثر من 90 % من الأسعار تحدد انطلاقا من مؤشرات السوق[1].

وعلاوة على ذلك، توسعت هذه الإصلاحات لتمنح العمال فرص أكبر للتعبير عن آرائهم في مجال عملهم. بالإضافة إلى تحرير الوحدات التجارية بالتدريج مع إمكانية الترخيص للاستثمار، وإنشاء المؤسسات الخاصة، وذلك حسب ما أقرته قوانين تنظيم مؤسسات الدولة الصناعية عام 1983م. وأيضا، تم منح المؤسسات العمومية حرية تمويل برامج الإنتاج والتسويق، و وضع القواعد التنظيمية التي تحدد الواجبات والحقوق بين العمال و مؤسساتهم. هذا التحرير الذي عرفه القطاع الاقتصادي ساهم في استقلالية المؤسسات، وتحسين أدائها ؛ الأمر الذي شجع السلطة الصينية في أكتوبر 1985 على

[1]- وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، مرجع سابق،ص 16.

إرساء نظـام يجمع بين التخطيط وتفعيل السوق وتنظيم عناصر العملية الاقتصادية، وتحليل الظواهر الناتجة عنها. وبالتالي، نجد أن هذا الإنعاش الاقتصادي الذي بدأ يظهر من خلال مباشرة هذه الإصلاحات، دفع المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد عام 1987، لصياغة مفهوم جديد سمي بـ " الطور الأول نحو الرأسمالية "، الذي ستليه أطوار أخرى تهدف إلى استمرار التحول نحو اقتصاد السوق [1].

ومنذ أواخر الثمانينات أصبح الاقتصاد الصيني يعمل بواسطة نظامين مختلفين (الشيوعية والرأسمالية) نجحا في تحقيق التعايش بينهما، ومن ثم استطاع هذا النظام المزدوج تجنيب الصين من صدمة الرأسمالية الشرسة التي تعرضت لها البلدان الشيوعية في أوربا الشرقية [2].

2.2- المرحلة الثانية من (1992 - 2002):

تضمنت هذه المرحلة إمكانية إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة ولم تتوفق في أداءها. لقد أعطت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية للدولة نوعا من الاستقلالية والمسؤولية المحلية في التسيير، وساهمت في تشجيعها على تحسين وسائل الإنتاج وتحقيق الأرباح، وحرية تسويق المنتوج، ومع ذلك هذه المؤسسات العمومية لم تصمد أمام منافسة المؤسسات الخاصة أو الأجنبية التي تطورت بسرعة في شتى القطاعات، حيث انتقلت حصتها من الإنتاج الصناعي من 75% في 1978 إلى 46% في 1992، لتصل إلى 28% في 1998، وهو ما يعكس لنا مدى تراجعها في نسبة إنتاجها الصناعي. وبالتالي هذا الأمر، أدى بها إلى عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص الذي كان منظما ومهيكلا، كما أصبحت الآلاف من المؤسسات العمومية في منتصف عام 1998 تتخبط في أزمات مالية نظرا لتعرضها لخسائر مادية كبيرة [3]، وهو ما أجبر الدولة على تقديم دعم مالي في كثير من الأحيان بغية إنعاشها

---

1 - Françoise Lemoine, op.cit, p 46.
2 - Ibid, p 47.
3 - Jean-Luc Domenach, Ou va la chine?, Paris : Fayard librairie Arthéne, 2002, P 275.

من جديد وتجنيبها الإفلاس عن طريق منحها قروض بنكية تارة، وتأجيل دفع مستحقاتها الضريبية تارة أخرى ، أو إعادة تأهيل العاملين في هذه الشركات من خلال فتح مراكز لإعادة التدريب بما ينسجم مع فتح المشاريع الجديدة. فمثلا في أواخر التسعينات، تم إحصاء ما يقارب 70% من 100 ألف مؤسسة اقتصادية عمومية كانت على وشك الإفلاس، والتي استفادت بنسبة 40 % من ميزانية الدولة بغية إعادة تأهيلها [1].

ومما سبق عرضه، يمكن أن نرجع العوائق التي أثرت سلبا على هذه المؤسسات، أولا في كونها غالبا ما تنتمي إلى قطاعات صناعية فقدت القدرة على مواكبة سرعة التنافسية المفروضة من قبل المؤسسات الخاصة، وكذلك نظرا للسياسة التي ورثتها قبل الانفتاح كالحماية الاجتماعية وتوفير السكن للعمال ما شكل عبئا ثقيلا على أرباحها، فضلا عن التداخل في القرار السياسي والإداري لها.

3.2- المرحلة الثالثة من (2002- حتى الآن):

نظرا لما حققته الصين من مكانة عالمية، أصبحت في هذه المرحلة تركز على مبدأ التنمية المستدامة عن طريق الاهتمام بالجودة العالية وترشيد الطاقات والموارد، واستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وهذا بهدف زيادة الإمكانات الكامنة لاقتصادها مما يمكن أن يحقق لها مجتمع متناسق تذوب فيه الفوارق الاجتماعية التي ظهرت من جراء اتساع الفجوة بين الأغنياء ومحدودي الدخل جراء التحول نحو اقتصاد السوق. فهدف الصين في هذه المرحلة هو المحافظة على توازنها التنموي الحديث بما يضمن لها الاستمرار في تحقيق نسب عالية من النمو بغرض الرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطنيها [2].

[1] - Ibid. p 276.

[2] - وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، مرجع سابق،ص 17.

ومع تقلد الجيل الجديد لزمام الحكم في الصين، بعد انعقاد المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012، وانتخاب لجنته المركزية الجديدة، طرح الأمين العام للحزب شي جين بينغ **(Xi Jin Ping)** تصوره فيما يخص تحقيق الحلم الصيني المتمثل في النهضة العظيمة للأمة الصينية، أي إنه بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الحزب عام 2050، سيصل الدخل الصيني إلى مستوى دخل يضاعف ما كان عليه عام 2012، وسيكون الصين وصلت إلى بناء دولة حديثة ومتقدمة. ولتحقيق هذه الأهداف عقد الحزب لجنته المركزية في أكتوبر عام 2014، والتي تم فيها وضع الخطوط العريضة لتجسيد هذا الحلم، والتي سأوجزها فيما يلي [1]:

- تعميق الإصلاحات على نحو شامل في إطار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.
- تجسيد حكم دولة القانون وتحديث منظومتها.
- بناء مجتمع رغيد الحياة على كافة المستويات.
- إدارة شؤون الدولة والحزب بصرامة وعلى نحو شامل.

ولتحقيق هذه الخطوط أوصت اللجنة المركزية للحزب بضرورة توسيع مجال الإصلاحات في الأنظمة التالية:

- إصلاح النظام الاقتصادي عن طريق التنمية والمنافسة.
- إصلاح النظام السياسي لبناء دولة مؤسسات قوية.
- إصلاح النظام الثقافي بتجسيد القيم الاشتراكية.
- إصلاح النظام الاجتماعي و البيئي لبناء صين يتعايش فيها الجميع.
- إصلاح نظام الحزب بالاعتماد على الأسلوب العلمي والديمقراطي والقانوني لممارسة السلطة.

[1]- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الصين والتحديات الداخلية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 18 يناير 2015، ص 4

3- تقييم تجربــة الإصلاح الاقتصــادي فــي الصين:

يمكن القول أن تطبيق الإصلاح الاقتصادي بدأ تجسيده بشكل كبير مباشرة بعد تفكك الإتحاد السفياتي في عام 1991، الذي كان بمثابة الضربة القاتلة لأنصار التيار المحافظ في الصين، وفي الجهة المقابلة، شكل سببا مقنعا لأنصار التيار الإصلاحي و السلطة على حتمية الاستمرار في الاستفادة من إيجابيات النظام الرأسمالي بغرض تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للشعب الصيني. وهو م أكد عليه " دنج هيساو بنج" في جانفي 1992، أثناء زيارته إلى جنوب الصين حيث أكد على ضرورة الإسراع في وتيرة الإصلاح وانفتاح الأسواق، وأعلن لأرباب العمل من رجال الأعمال أن نظرة الدولة للمؤسسات الخاصة أو الأجنبية هي نظرة إيجابية . وفي خريف نفس السنة ، تم عقد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني، وفيه تم تبني " مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي"، وبذلك استمرت الدولة في تحرير التجارة والأسعار، متبوعة بإصلاح المؤسسات البنكية والضريبية [1] .

ولم تقف الصين في تجربتها التنموية الاقتصادية عند هذا الحد، بل اعتمدت على أسلوب جديد في الإصلاح ألا وهو الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي، حيث بدأت العمل بنظام اقتصاد السوق و التخلي على نظام التخطيط المركزي. كما نجد أن هذه الإصلاحات اقتصرت في البداية على مناطق محدودة فقط وبعد نجاحها تم نقلها إلى كل المناطق في البلاد . وفي واقع الأمر، لقد بدأت الصين تطبيق اقتصاد السوق منذ عام 1992 بهدف إعادة هيكلة كل الاقتصاد الصيني، ولهذا قامت بإنشاء خمس مناطق اقتصادية كخطوة أولى تطبق فيها سياسات اقتصادية مدروسة ومنظمة ، والتي يمكن توضيحها بما يلي [2] :

1.العمل على تنمية اقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسي عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسي. حيث عرفت اقتصاد

---

[1] - Françoise Lemoine, op.Cit, p 47.

[2] - عدنان مناتي، **النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية إنموذجا** ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، 2000، ص 72 .

المناطق الخاصة على أنه وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة في الاستثمار والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية، ويخضع الاقتصاد في المناطق الخاصة لقيادة الاقتصاد الاشتراكي في عموم الصين.

2. ضرورة إظهار دور التكييف للسوق ضمن الحركة الاقتصادية في المناطق الخاصة.

3. تقديم تسهيلات خاصة في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إلى الصين بقصد الاستثمار.

4. تطبيق نظام إداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بالحرية الأكبر.

هذا التغير في النظرة الرسمية أكدته كذلك قرارات المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد عام 1997، الذي قررت السلطة وضع يدها فقط على قطاعات محدودة أهمها القطاعات الإستراتيجية كالموارد الطبيعية (طاقة) والتكنولوجيا الدقيقة، وكذلك تم الاعتراف بالمؤسسات الخاصة والأجنبية أو ذات رأسمال المختلط كوحدة أساسية في بناء الاقتصاد الصيني[1].

و يجدر الذكر هنا، أنه منذ بداية الثمانينات تم إنشاء الآلاف من المؤسسات الخاصة وفقا لإستراتيجية التحديث، والتطوير التي تم إرساؤها من قبل القيادة الصينية، إذ أنه منذ 1979 إلى 2004، ارتفع عدد المؤسسات الخاصة إلى حوالي 3,8 مليون مؤسسة، وهو ما يعادل 53% من المؤسسات الصناعية والتجارية ذات رأسمال خاص المسجلة رسميا في الصين [2]، هذا الانتشار الرهيب للمؤسسات الخاصة ساعدها في أن تفرض نفسها بقوة في السوق الصينية إلى أن أصبحت اليوم تسيطر بدرجة كبيرة على النشاط الاقتصادي، وتنتج حوالي ثلثي الناتج الداخلي الخام *(PIB) للصين، وتساهم في تغطية نصف قطاع الخدمات، وثلاث أرباع النشاط التجاري، حيث وصلت قدرتها الإنتاجية إلى 60% من الإنتاج الإجمالي.

---

1 - Jonathan Story, La chine : un marché a conquérir, Paris : Pearon, 2004, P42.

2 - Aglietta Michel, Landry yues, op.cit., P24.

* PIB : Produit Intérieur Brut.

هذا التطور الإيجابي الذي ساهم به القطاع الخاص في ترقية الاقتصاد الوطني لهذا البلد، شجع البرلمان الصيني في ديسمبر 1999، بتشريع قانون حماية حقوق ومصالح جميع أنواع الشركات الخاصة والأجنبية، إلى جانب تشريع قوانين أخرى متعلقة بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع [1].

مما سبق عرضه، يمكن القول أ ن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الصين حولتها إلى ما يسمى بمصنع العالم حيث أصبحت مركزا لجذب الاستثمارات و تجميع رؤوس الأموال الأجنبية (35 مليار دولار سنة 2003) مما أدى إلى تنوع إنتاجها وضخامته فمثلا هي تنتج 20 % من النسيج العالمي و 15% من الأجهزة الإليكترونية بالإضافة إلى تواجد العديد من المؤسسات المالية بها. و بذلك أصبحت الصين مركزا ماليا كبيرا، و قطبا صناعيا عالميا هاما ، يمتلك سوقا تجارية ضخمة تتميز بنسب عالية من التطور ، وتعتمد في ذلك على قوة يدها العاملة المؤهلة [2]. كما نجحت في غزوه ا للأسواق العالمية عن طريق تكثيف وتطوير علاقاتها التجارية مع كل دول العالم ، إلى جانب توسيع ها لمجالات التعاون مع الدول الصناعية الكبرى مثل اليابان والولايات المتحدة الكبرى والإتحاد الأوربي.

[1] - Ibid. P24.

[2] - مقالة بعنوان: "الأقطاب الاقتصادية الكبرى في منطقة شرق أسيا"، 18 ماي 2013 :
http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=14780

جدول رقم (1) : نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة (1990- 2013).

السنة	النمو الاقتصادي في الصين %	السنة	النمو الاقتصادي في الصين %
1990	9.3	2002	9,1
1991	8	2003	10
1992	14,2	2004	10,1
1993	14	2005	11,3
1994	13,1	2006	12,7
1995	10,9	2007	14.2
1996	10	2008	9.6
1997	9,3	2009	9.2
1998	7.8	2010	10.4
1999	7,6	2011	9.3
2000	8,4	2012	7.8
2001	8,3	2013	8.5

المصدر : بيانات وإحصاءات البنك الدولي،شبكة المعلومات الدولية ،الموقع:
ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z

من خلا ل المعطيات الموجودة في الجدول، يتضح لنا أن نسب النمو التي حققتها الصين لمدة أربع وعشرون سنة (1990- 2013) تعتبر نتائج عالية و فريدة من نوعها، حيث أنه عند حسابنا للمتوسط العام لمعدلات النمو نجده يعادل ما نسبته 9.7 % وهي نتيجة جد عالية، ويمكن أن نرجع هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للصين وما تحقق فيها من نمو اقتصادي إلى المنهج التدريجي والتجريبي الذي اعتمدت عليه في التحول إلى نظام اقتصاد السوق.

جدول رقم (2): معدلات القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الصين للفترة (1992- 2009).

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر%	43	47	47	47	48	48	46	46	46
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر%	45	45	46	46	47	48	47	47	46

المصدر : بيانات وإحصاءات البنك الدولي،شبكة المعلومات الدولية ،الموقع:
ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z

من خلال هذا الجدول، يتضح لنا المساهمة الكبيرة للقيمة المضافة الخاصة بالقطاع الصناعي في تكوين رأس المال الثابت في الفترة ما بين (1992- 2009)، حيث أنه عند حسابنا للمتوسط العام لهذه المعدلات نجده يعادل ما نسبته 46,38 %، وهو ما يؤشر على تحول الصين إلى بلد صناعي بامتياز. كما أن هذه النسبة الكبيرة للقيمة المضافة في القطاع الصناعي تترجم لنا الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصناعية التي تتميز بنموها وتكامل وحداتها الإنتاجية؛ الأمر الذي ساهم بطريقة إيجابية في النمو الاقتصادي للصين.

جدول رقم (3): معدلات نمو الصادرات في الصين للفترة (1992- 2009).

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر%	18,11	8,01	30,8	22,95	1,52	21,01	0,5	6,1	27,88
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر%	6,74	22,35	34,59	35,39	28,42	27,22	25,62	17,31	5,08

المصدر : بيانات وإحصاءات البنك الدولي،شبكة المعلومات الدولية ،الموقع:
ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z

من خلال هذا الجدول، يتضح لنا أن معدلات نمو الصادرات الصينية في الفترة ما بين (1992- 2009)، كانت إيجابية بالرغم من تفاوت في النسب من سنة إلى أخرى، ولكن بالاعتماد على المتوسط العام لهذه النسب نجدها حوالي 33,96 %، وهو ما يعد إنجازا تنمويا كبيرا. كما أنه نجد أن قيمة الصادرات الصينية تضاعفت بما يعادل 18 مرة مابين عام 1991 حيث بلغت 72 مليون دولار لتصل في عام 2009 إلى 1302 مليون دولار.

4- الإصلاحـــات على مستـوى النظـام المـــالي.

منذ 1983، أصبحت المعاملات المالية في الصين تسير وفق نظام بنكي مركزي قوي وفعال، وبسياسة أكثر مرونة فيما يخص منح القروض وتسيير نسب الفوائد. كما أنشأت الصين عدة بنوك فرعية تابعة للبنك المركزي "البنك الصيني الشعبي " أهمها: (البنك الفلاحي، البنك الصناعي و التجاري). ودعمت هذه المؤسسات البنكية بإصلاحات جد إيجابية على مستوى النظام المالي الذي تم تعزيزه بمجموعة من القوانين أهمها القانون البنكي لسنة 1995، الذي عزز سلطة البنك المركزي، و حول البنوك الكبرى للدولة إلى بنوك تجارية مسؤولة عن أرباحها وخسائرها ، و أقر إنشاء ثلاث بنوك خاصة بالتنمية (Policy Banks) بغية تمويل المشاريع الحكومية، وهي: بنك التطوير الزراعي، بنك الإستراد والتصدير، بنك التطوير. كما أصبح النظام البنكي الصيني يستفيد من أرباح الودائع المالية الضخمة الخاصة بالادخار والتوفير [1]. وفي الوقت الحاضر، يتكون النظام المصرفي الصيني من أربعة بنوك كبرى للقطاع العام، وثلاثة بنوك تنمية، واثنا عشر بنكا تجاريا، والعديد من تعاونيات إقراض ريفية، إلى جانب فروع من بعض البنوك الأجنبية [2].

وبداية من 2002، انفتح النظام البنكي الصيني على رأسمال الأجنبي شرط أن لا يتجاوز نسبة 25% من القيمة الإجمالية، وهذه الإجراءات حفزت المستثمرين على فتح أرصدة مالية وإيداع أموالهم في أغلبية البنوك الكبرى في الصين، وشجعهم أيضا على شراء الأسهم في بورصة هونكونغ وشنغهاي و شنزن. أما بالنسبة للسياسة النقدية للعملة الصعبة، أقرت اللجنة الوطنية النقدية التابعة للبنك المركزي منذ يناير 1994، استعمال نقطة نظام معدل الوسط ضد الدولار الأمريكي. وفي جويلية 2005، رفعت الصين من قيمة اليوان (الرنمينبي) بنسبة 2.1% مقابل الدولار [3]، وفيما يخص السياسة النقدية في

---

[1] - Françoise Lemoine, op.Cit. p 48.

[2] - فرانسواز لوموان، **الإقتصاد الصيني**، (ترجمة : صباح كعدان)، دمشق: الهيئة العامة للكتاب، 2010، ص17.

[3] - لكيث برادشر، مقالة بعنوان " الصين ترفع قيمة عملتها النقدية، **، الجريدة الإلكترونية نيويورك تايمز**، تاريخ الدخول للموقع:2013/07/08. http://secretsearth.wordpress.com

الصين فقد استطاعت تحقيق نتائج إيجابية تمخضت عنها احتياطات نقدية جد معتبرة بفضل إصلاح قطاعها المالي، وهو ما أهلها إلى احتلال المرتبة الثانية عالميا فيما يخص الاحتياطات النقدية الأجنبية بمبلغ 400 مليار دولار في العام 2003 بعد اليابان التي بلغت احتياطاتها 664.6 مليار دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى عالميا، وفي غضون سنتين زادت هذه الاحتياطات النقدية الأجنبية للصين لتتجاوز 800 مليار دولار في العام 2005، متصدرة بذلك المرتبة الأولى عالميا [1].

أما على مستوى مؤسسات التحصيل الضريبي عمد البرلمان الصيني منذ نوفمبر 1993 إلى إصلاح المنظومة القانونية الخاصة بتنظيم هذا القطاع الذي يمثل أحد الركائز التي تغذي المؤسسات المالية. وفي ظل هذا الإصلاح القانوني عرف التحصيل الضريبي في الصين تزايدا مستمرا حيث وصل في عام 2007 إلى 5130 مليار يوان أي ما يعادل 733 مليار دولار، أي بزيادة تصل نسبتها إلى 33 % في العام. و في خضم عامين متتاليين عرفت السوق المالية الصينية تطورا كبيرا حيث وصل رأسمال البورصة في عام 2007 إلى 130% من الناتج الداخلي الخام (Produit Intérieur Brut :PIB) أي بزيادة تقدر بـ 120% مقارنة بعام 2005 أين وصل إلى 10% فقط [2].

المطلب الثـالث: الصين و المنظمـة العالمية للتجـارة

بفضل حنكة القيادة الصينية، ونجاح برامج الإصلاح والتحديث التي انتهجتها الصين استطاعت هذه الأخيرة أن تنتزع مكانتها بجدارة في المنظمة العالمية للتجارة عام 2001، حيث " يعتبر الوجود الصيني في هذه المنظمة أبعد من مجرد اتفاق تجاري دولي بل هو بمثابة إعلان سياسي على استمرار الانفتاح الصيني على العالم "[3]، ولا

---

[1] - علي حسن بكير، "نحو علاقات صينية – خليجية إستراتيجية"، **مجلة آراء حول الخليج** ، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد 18، مارس 2006، ص 58.

[2] - Chloé Maurel, **la Chine et le Monde :Constats et enjeux**, France : Groupe Studyrama, 2008, P 37.

[3] - Laurence Brahm, **la chine après l'OMC**, (traduit par Cadieux Louise), Beijing :china international press, 2003, P9.

سيما في المجال الاقتصادي عن طريق تحرير التجارة الخارجية بين الصين المالكة لسوق عالمية ضخمة والدول المنتمية لهذه المنظمة.

1 - الصين و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)

لقد عملت الصين منذ بداية الإصلاح الاقتصادي على الانضمام إلى مختلف المؤسسات المالية الدولية، نظرا لما تكتسيه بالنسبة إليها من أهمية بالغة تساعدها على القيام بدور أكبر في العملية الاقتصادية المستقبلية حيث أصبحت عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في عام 1980، وعضوا ملاحظا في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) في عام 1982. وفي شهر جويلية 1986، طالبت الصين رسميا بأن تكون دولة كاملة العضوية في هذه الاتفاقية؛ الأمر الذي دفعها إلى إعادة تكييف قوانينها لتتماشى مع بنود هذه الأخيرة. وبهذا الطلب دخلت الصين في مفاوضات طويلة الأمد جعلتها تقدم عدة تنازلات خاصة بعد أحداث تيان ميان المأساوية والتي اتهمت فيها الصين بعدم احترام حقوق الإنسان؛ الأمر الذي جعلها تعيش عزلة دولية مؤقتة. هذه الأحداث انعكست سلبا على وضعية الصين التفاوضية وخاصة مع معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لها، ولهذا عملت اتخاذ بعد الإجراءات التجارية للخروج من العزلة الدولية، فقامت بإلغاء الدعم المباشر للصادرات في شهر جانفي 1991، وتخفيض التعاريف الجمركية لـمائتي و خمس وعشرون نوعية من السلع المستوردة في العام الثاني، بالإضافة إلى إلغاء ضريبة إعادة التكيف يضاف لها إلغاء ستة عشر رخصة إستراد من أصل ثلاث وخمسون رخصة [1].

ولكن مع كل هذه التحفيزات لم تستطع الصين الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وفقا لما كانت تريده، ويمكن أن نرجع هذا الفشل في الانضمام إلى هذه الاتفاقية إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية حيث طالبت الصين بالدخول أكثر في اقتصاد السوق، و ضرورة احترامها لالتزاماتها مع الدول الأعضاء مثل العدول عن ممارساتها التمييزية في حق السلع الأجنبية، وخاصة منتجات الإتحاد

[1] - Elisabeth Brillet Fonquoire, "la chine et la GATT", **Defense nationale**, décembre 1993, P 149.

الأوربي، ورفع الحواجز التجارية على صادرات الدول الأعضاء مثل ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية التي استقبلت 32.6% من الصادرات الصينية مقابل 8.9% صادرات أمريكية تجاه الصين [1].

2- انضمام للصين إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

تفاعلت الصين مع منظمة التجارة العالمية بطريقة إيجابية عن طريق رفعها لوتيرة الإصلاحات من خلال القضاء على بيروقراطية الإجراءات ، والتعاملات في المؤسسات المالية و العمل على تحسين الكفاءة الإدارية . إضافة إلى تسهيل عمليات تصريف المنتجات والحصول على العملات الصعبة الأجنبية، كما التزمت بتخفيض التعريفة الجمركية واعتماد الشفافية في القوانين المحلية، وعدم التمييز في القواعد والإجراءات بين الدول الأعضاء في المنظمة. إلى جانب اندماجها أكثر في العولمة الاقتصادية وفقا لمتطلبات نظام اقتصاد السوق الحر [2].

وفي نوفمبر 1995، عبرت الصين عن رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فبدأت المفاوضات التي استمرت لمدة ستة سنوات عرفت فيها توقيع اتفاقيات ثنائية بين الطرف الصيني والأمريكي في نوفمبر 1999، وآخر مع الإتحاد الأوربي في أبريل 2000. و بتوقيع الصين لهذه الاتفاقيات استطاعت عبور الحاجز الذي طالما منعها من الانضمام إلى هذه المنظمة . وخلال مؤتمر وزراء بلدان منظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة (قطر)، بتاريخ 10نوفمبر 2001 تم الإعلان رسميا عن دخول الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة. وفي مارس 2002 أصبحت عضوية الصين سارية المفعول. وبهذا تكون إمبراطورية الوسط حققت أكبر نجاح لها في عهد رئيسها السابق جيانغ زيمين [3].

---

[1] - Bruce Stokes, "Chine-OMCM :Pour une nouvelle coopération transatlantique», **politique étrangère**, n°3, 1997, P 337.

[2] - إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، 2008، ص 189.

[3] - فوزي حسن حسين، مرجع سابق، 2009، ص 145.

3.- إيجابيات دخول الصين في منظمة التجارة العالمية

يمكن أن ألخص أهم النقاط الإيجابية التي تمخضت عن دخول الصين لهذه المنظمة العالمية للتجارة في ما يلي [1]:

1. اندماج الاقتصاد الصيني مع الاقتصاد اللبرالي مما زاد الاستثمار الأجنبي الوارد للصين عن طريق جلب رأس المال الأجنبي.
2. زيادة قدرات الشركات الصينية على تحسين الإنتاج ورفع الجودة بخلق اقتصاد أكثر كفاءة، والعمل على إصلاح النظام الإداري وتعزيز المناخ التشريعي المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.
3. نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للصين مما ساهم في تطوير قدراتها الصناعية وإنشاء العديد من مخابر البحث والتطوير.
4. خلق إمكانات جديدة أمام التجارة الخارجية الصينية وفتح قنوات التسويق الصناعي ولا سيما في مجال النقل (السيارات الخفيفة والنفعية).

لقد أدى انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحرير أسواقها انطلاقا من المنتجات الفلاحية والصناعية وتجارة الخدمات، إذ عملت على تخفيض القيود الجمركية وفقا لبروتوكول الانضمام حيث انخفض متوسط الرسوم الجمركية من 40% في عام 1992 ليصل إلى 7% في عام 2002 [2]، وطبقت هذه الإجراءات على المنتجات الزراعية كالحبوب، السكر، الحليب ومشتقاته، التبغ والمشروبات (وهو ما سنبينه في الجدول رقم 04) ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية انخفضت فيها الرسوم الجمركية المتوسطة لتصل إلى 6.9%، وفي قطاع السيارات وصلت إلى 15% [3] ، لتليها بعد ذلك تخفيضات متعلقة بالمنتجات الإلكترونية و النسيجية والسلع الاستهلاكية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 190.

[2] - Martin will ,"L'adhésion à l'OMC et les réformes économiques en chine", **politique étrangère**, n°2, 2004, P 334.

[3] - Ibid. P 337.

الجدول رقم 04: يبين لنا مقارنة بالنسب المئوية للتخفيضات الجمركية التي باشرتها الصين على مستوى القطاع الفلاحي بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المنتجات	قبل الانضمام 1995	أشهر قبل الانضمام 2001	بعد الانضمام 2002
أرز	5-	3.3-	3.3-
قمح	25	12	12
حبوب غذائية	20	32	0
خضر وفواكه	10-	4-	4-
ألياف غذائية	20	17	0
سكر	44	40	20
منتجات زيتية	30	20	3
غنم ولحم	20-	15-	15-
مشتقات الحليب	30	30	11
مواد معالجة	20.1	26.2	9.9
مشروبات وتبغ	137.2	43.2	15.6

Source : Martin Will, Op.cit., P 336.

استنتاجات الفصـــل الأول:

بناءا على ما تم عرضه في هذا الفصل الأول، نستنتج أن الصين دولة قارة تمتلك مقومات الصعود والمنافسة العالمية؛ الأمر الذي ساعدها إلى الوصول لهذه المكانة الدولية. وبالرجوع إلى عناصر القوة التي ارتكزت عليها الصين في تحقيق معجزتها التنموية، يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أن المقومات الحضارية، والبشرية، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية التي تمتلكها مكنتها لبلوغ هذه الدرجة من الصعود المتميز.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن نلخص أهم الأبعاد التي ساهمت في الصعود الصيني فيما يلي:

- المساحة الشاسعة التي تتربع عليها الصين، وموقعها الجغرافي في شرق آسيا، وإطلالتها على بحر الصين الجنوبي والشرقي المتصلين بالمحيط الهادي زاد من أهميتها الإستراتيجية، فضلا عن ضخامة مواردها البشرية التي تمنحها قوة عاملة لا تضاهى في العالم.

- الموروث الحضاري، وما خلفه من قيم كنفوشيوسية كان لها الأثر البالغ في البناء الروحي للفرد الصيني الذي أخذ على عاتقه روح المبادرة والعمل والانضباط والتضامن الجماعي والالتزام بالمعايير الأخلاقية بهدف إحياء أمجاد الإمبراطورية الصينية.

- ظهور التيار الإصلاحي في الحزب الشيوعي الصيني بزعامة دينج هسياو بينج Deng Xiaoping الذي دفع بالصين إلى التخلص من إرث النزعة الإيديولوجية، و تحويلها إلى التكيف مع مقتضيات النظام الرأسمالي، وذلك وفقا لمتطلبات البيئة الداخلية للمجتمع الصيني.

- تطور المنظور الإصلاحي في السياسة الصينية، وانفتاحها على الاقتصاد العالمي وتشجيع الاستثمار الخارجي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية عن طريق الاعتماد على المنهج التدريجي و التجريبي جعلها تنصهر في بوتقة اقتصاد السوق الحر، وتحقق نموا هو الأسرع عالميا.

- تنامي القوة الاقتصادية رافقه تحديث متوازن في القدرات العسكرية لها بالاعتماد على ما حققته من تطور علمي وتكنولوجي في شتى المجالات.

- قوة السياسة الخارجية لـ لـ صـ ين و دبلوماسيتها النشطة، و مرتبتها الثانية في الاقتصاد العالمي، ومكانتها في مجلس الأمن الدولي تجعل منها دولة مؤثرة في السياسات الدولية.

الفصـل الثـانـي
انعكاسات الصعود الصيني
على العلاقات مع اليابان

خريطـة 02: الموقع الجغرافي للصين واليابان.

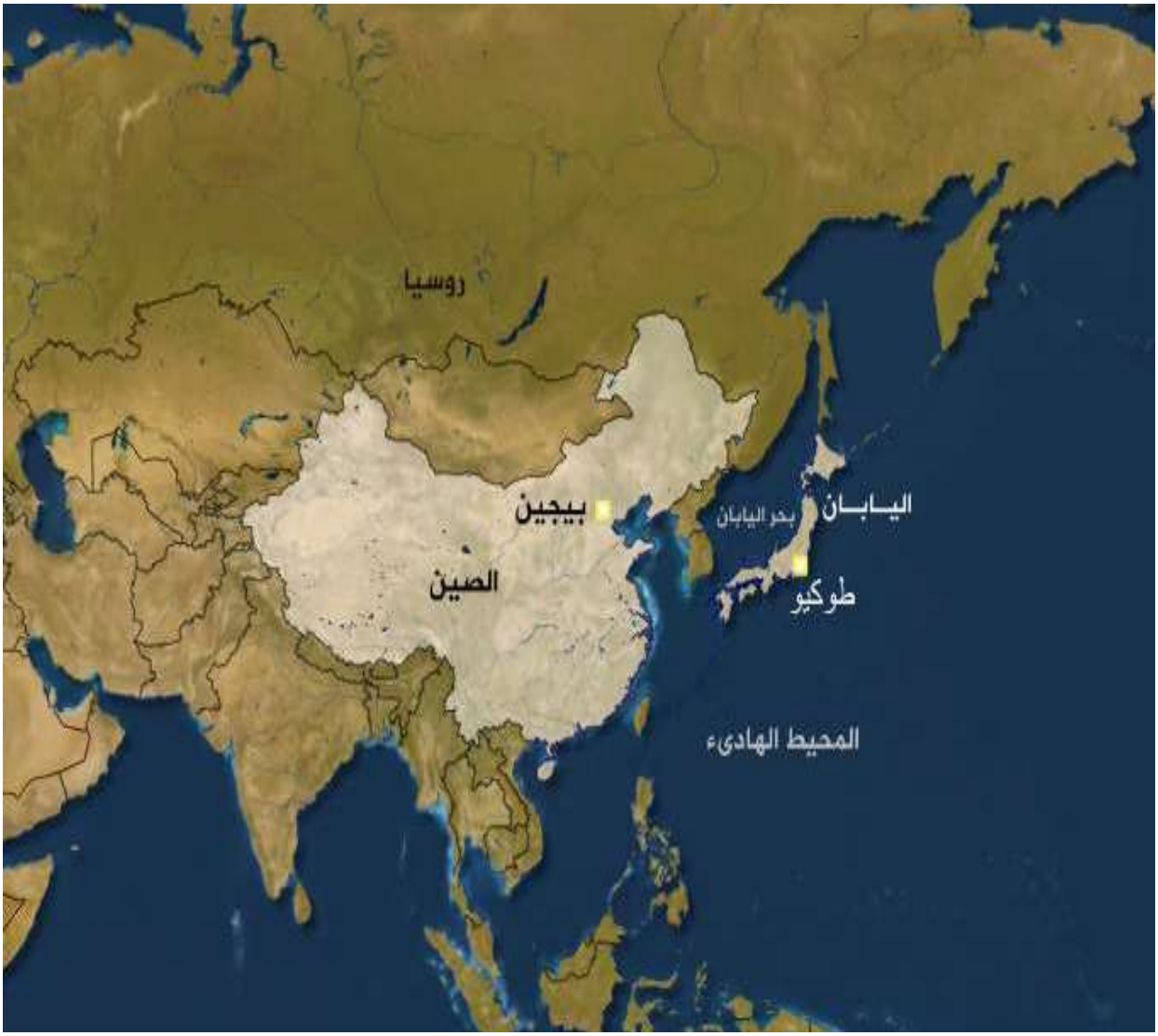

Source : www.jcforstudies@aljazeera.net

تمهـيـد:

لقد عرفت المحطات التاريخية في العلاقات السياسية الصينية- اليابانية تغيرات عميقة منذ تطبيع العلاقات بينهما عام 1972 . لكن هذه العلاقات لم ترق إلى المستويات المطلوبة كونها كانت تتأثر دائما بانعكاسات العامل التاريخي، وبمخلفات الماضي الاستعماري لليابان الذي ألحق ضررا كبيرا بالصين؛ وعليه هذا الأمر جعل اليابان لا تتخلص من عبء هذه الحقبة التاريخية بحكم ما رسخته من مشاعر عدائية في أوساط المجتمع الصيني.

و لكن بالرغم من هذا، نجد أن العلاقات الاقتصادية بينهما تطورت بشكل كبير، خاصة في المجالات التجارية التي أصبحت متماسكة ومتينة. وفي الوقت نفسه، خلق هذا التقارب الاقتصادي فرصا استثمارية ضخمة لليابان تمثلت في تلك الأسواق الصينية الناشئة، فضلا عن قربها الجغرافي الذي يمثل مصدرا قريب للمواد الخام التي تحتاجها اليابان في صناعاتها. أما الصين الصاعدة كان لا بد لها من الاستفادة من التجربة الاقتصادية اليابانية الناجحة، خاصة في مجال اكتساب الخبرات و التكنولوجيا التي كانت تفتقر إليها آنذاك.

ومع نمو الاقتصاد الصيني وتجاوزه لنظيره الياباني، بدأت ملامح التنافس الاقتصادي بينهما تأخذ منحنى تصاعديا، خاصة في إقليم دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، نظرا لوزنها الكبير في العملية الاقتصادية العالمية.

وفي هذا السياق، سأحاول في هذا الفصل الثاني دراسة أهم المراحل التي مرت بها العلاقات الصينية- اليابانية. ومدى تأثير أبعاد هذا الصعود الصيني على مسار العلاقات الاقتصادية بينهما في إقليمي شرق وجنوب شرق آسيا.

المبحث الأول: المحطات التاريخية في العلاقات الصينية- اليابانية

نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، علاقة فريدة من نوعها بين اليابان والصين إذ في إطار الظروف العادية كان من الممكن أن تدفع العوامل الثقافية والجغرافية والاقتصادية البلدين لإقامة علاقات وطيدة بينهما إلا أن القضايا التاريخية واختلاف النظام السياسي في كلا الدولتين و طبيعة العلاقات الدولية في الخمسينات، أدت إلى نشوء علاقات بينهما ذات طبيعة تفاعلية من نوع خاص، تميزت بالصراع الأيديولوجي والاستراتيجي من جهة، ومن جهة أخرى عرفت نشوء قنوات خاصة بالتعاون الاقتصادي والثقافي.

المطلب الأول : العلاقات الصينية- اليابانية بين عامي 1949 إلى 1972 .

في واقع الأمر، العلاقات الصينية- اليابانية تعود أسسها إلى ما قبل انقسام العالم إلى قطبيتين ممثلتين في الرأسمالية والشيوعية. وبحكم التاريخ، الصينيون واليابانيون يتميزون بتشبعهم بالقيم الشرقية المستوحات من المفاهيم الفلسفية والدينية لحضاراتهم القديمة، خاصة تعاليم الفكر الكونفسيوشي التي تعتبر الأساس الجوهري في تكوين هويتهم الاجتماعية المكتسبة من موروثهم التاريخي عبر سالف العصور. فضلا، عن كلا الشعبين هما من عرق ولون وقارة واحدة، ويتجاوران جغرافيا.

ومن جهة أخرى، نجد أن هذه العلاقات الصينية- اليابانية تتأثر بال عامل التاريخي نظرا للآثار السلبية التي خلفتها الحربين التي خاضتها اليابان ضد الصين، الأولى حرب (1894- 1895) التي انتهت بانهزام الصين وتخليها عن تايوان وبعض الأقاليم لليابان. والثانية تتمثل في الحرب العالمية الثانية أين اجتاحت القوات العسكرية اليابانية أغلب سواحل الصين بين (1937-1945)، والتي تم فيها قتل ما يفوق 200 ألف صيني [1].

وعلى هذا الأساس، نجد أن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان، لم تكن هناك علاقات صينية- يابانية بحكم مخلفات الحقبة الاستعمارية الأليمة التي تركها

[1] - Faubert Anne-Sophie, GAMERO Jean-Christophe, **Les relations contradictoires entre la Chine et le Japon**, école de guerre économique : Groupe eslaca ,2007,P 6

اليابان في نفسية الشعب الصيني، وبحكم الانتماء الإيديولوجي المتناقض بين البلدين، و تخندق اليابان في صف القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

و لكن منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في 21 سبتمبر 1949، تبنت هذه الأخيرة نظاما سياسيا شيوعيا صلبا وقويا، ولكن كان يفتقر للبناء الاقتصادي، وفي أمس الحاجة إلى اكتساب الخبرات التقنية والفنية بهدف التحكم في تكنولوجيا التصنيع والابتكار التي كانت آنذاك بحوزة اليابان الرأسمالية. و بدورها اليابان كانت ترغب أيضا في تطوير التجارة البينية مع الجارة الصين بحكم امتلاكها سوقا استهلاكيا كبيرا لأكثر من ثلث تعداد سكان العالم، وتزخر بثروات ظاهرية و باطنية متعددة كانت ترى فيها أساسا جوهريا يوفر لها المواد الأولية الخام التي تحتاجها في صناعاتها الاقتصادية.

وبالعودة إلى المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الصينية-اليابانية، نجد أن الزعيم الصيني ماوتسي تونغ Mao Zedong ، كان له دور كبير في استئناف العلاقات الثنائية مع اليابان حيث ظهر هذا الدور من خلال سياساته ودعواته التي كان يطلقها بين الحين والآخر تعبيرا عن رغبت بلاده في إعادة بناء العلاقات بين البلدين في إطار الأعراف الدولية، وبما تقتضيه المصالح المشتركة بينهما. وبناءا على ذلك، صرح ماوتسي تونغ في عدة مناسبات عن إمكانية نسيان الماضي الأليم، والعمل سويا على بداية عهد جديد يتعايش فيه شعبا البلدين. وبالتالي، هذا الموقف الشجاع الداعي للتصالح من قبل الصين كان بمثابة إشارة حقيقية ونية سليمة لتهدئة الأمور وتطبيع العلاقات مع عدوها التقليدي اليابان.

وتجسيدا لهذه النوايا الحسنة، و بالضبط مع بداية شهر ديسمبر 1952، انطلقت مفاوضات جادة من أجل إرجاع اليابانيين الموجودين في الصين، وفي السنة الموالية تم إعادة 26000 ياباني إلى وطنهم الأم. وفي 21 جويلية 1956، بكين تطلق صراح 325 مجرم حرب ياباني نظرا إلى سلوكهم الحسن الذي التزموا به أثناء وجودهم في السجون، و كذلك اعترافهم بالندم الكبير على ما فعلوه من أخطاء في حق الشعب الصيني، كما

قامت الصين بتخفيض مدة العقوبة لباقي المساجين اليابانيين ما جعلهم يستفيدون من حق التسريح المسبق [1].

هذه الإجراءات الشجاعة الخاصة بالعفو التي أقرتها الحكومة الصينية لصالح المساجين اليابانيين، كانت بمثابة تحرك فعلي و تعبير صريح عن نية صادقة تظهر مدى الضرورة التي تليها الصين لإعادة بناء العلاقات الودية مع اليابان.

وما يمكن ملاحظته أيضا خلال الخمسينيات، نجد أنه بالرغم من استئناف العلاقات التجارية بين البلدين منذ 1952، وتدعيمها باتفاقية تجارية أخرى في مارس 1958، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، ولكن كانت بمثابة العامل الأساسي الذي يمكن من خلاله الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات أفضل. ضف إلى ذلك، أن انعكاسات الإرث التاريخي والتعصب القومي الذي بلغ ذروته في هذه الحقبة شكلا حاجزا منيعا في تطوير هذه العلاقات إلى الأحسن، وخير مثال على ذلك حادثة تمزيق العلم الصيني لأحد الشركات التجارية الصينية أثناء مشاركتها في معرض نغازاكي للتسويق من قبل متطرفين يابانيين ؛ الأمر الذي اعتبرته بكين تصرفا غير أخلاقي و إهانة مباشرة لها، ما جعلها تشن حملة إعلامية عنيفة ضد اليابان، وقد زادت دائرة التوتر اتساعا بعد توقيع اليابان على المعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 23 جانفي 1960 .

ولإنهاء هذا التوتر في العلاقات أخذ رئيس الوزراء الصيني " شواين لاي Chou-En-lai" زمام المبادرة مصرحا أن الصين مستعدة لإعادة العلاقات التجارية مع اليابان وفق القواعد التالية [2]:

.- تتم الاتفاقيات التجارية على مستوى الجهاز التنفيذي للحكومتين.

- عدول اليابان نهائيا عن الترويج لفكرة وجود صينيتين، مع اعترافها بأن تايوان جزء لا يتجزأ من وحدة الأراضي الصينية أي هناك صين واحدة.

- امتناع اليابان عن أي عداوة ضد الصين .

---

[1] -Robert Garry, "Les relations de la Chine et du Japon ", **Études internationales**, vol. 1, n° 1, 1970, p 42.

[2] - Ibid,p 43

- تجنب كل فعل من شأنه التأثير في تهدئة وتحسين العلاقات بين البلدين، وبصورة أخرى الاعتراف الدبلوماسي الكامل للحكومة الصينية الموجودة في بكين من قبل اليابان.

وفي عام 1963، أين أجريت فعاليات الطبعة الثالثة للمعرض التجاري الدولي بالصين سجلت اليابان حضورا قويا خاصة في مجال التصنيع بكل من بكين و شنغهاي، وهذا بمشاركة المئات من رجال الأعمال التجار والصناعيين اليابانيين. وفي نفس السنة، وقعا البلدين على اتفاقية في مجال الصيد يتم بمقتضاها تسهيل عمليات الصيد في البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي لكلا الدولتين، كما تلتها عدة اتفاقيات مهمة في القطاع التجاري، وفي مجال التعاون المالي منحت اليابان قروضا بعيدة الأمد للصين بغرض إنشاء مصانع النسيج.

وفي حقيقة الأمر، نجد أن تحسين العلاقات بين البلدين عرف تقدما منذ عام 1964، أين وافقت الحكومتين على إقامة بعثتين غير رسميتين مختصتين في المجال التجاري مهمتهما تنظيم الإجراءات الإدارية الخاصة بسفن شحن البضائع بين مدينة شنغهاي الصينية وأوساكا اليابانية، و إبتداءا من هذه العملية بدأ التبادل التجاري بين البلدين يعرف تضاعفا مستمرا، الأمر الذي دفع الصين إلى إقامة معرض تجاري ضخم في طوكيو ثم أوساكا أين حضره ما يفوق 520 000 شخص[1].

وفي موضع آخر، نجد أن الموقف الياباني المعتدل جراء التجارب النووية الناجحة للصين ساهم في تليين هذه العلاقات، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول الياباني " ساتو Sato " الذي صرح في 16 أكتوبر 1964: « أن بلاده ستستمر في تعزيز علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الصين، وسنسعى دائما لحل المشاكل السياسية و الاقتصادية التي يمكن أن تشكل حاجزا يعرقل تمتين هذه العلاقات. كما لا نرى أي مانع لتغيير سياستنا القاعدية مع جمهورية الصين الشعبية بسبب تجاربها النووية ». وقد جاء أيضا على لسان المندوب الياباني خلال مداخلته في الأمم المتحدة في 11 نوفمبر 1965 ما يلي : « إن مسألة دخول الصين في هيئة الأمم المتحدة هي مسألة جد مهمة، وهي إضافة إيجابية لتدعيم وتعزيز الأمن والاستقرار الآسيوي والعالمي »[2].

---

[1] -Ibid, pp. 45,47.

[2] - د.باهر مردان، مقالة بعنوان "العلاقات الصينية اليابانية"، بكين 2013 ،تاريخ الدخول للموقع:2014/04/12:
www. International Relations, China, and Japan. academia.edu

في واقع الأمر، يعتبر عام 1968، بداية حقيقية في تغير السياسة اليابانية التي أصبحت أكثر نضجا تجاه نظيرتها الصينية. وهو ما أكده الحكام اليابانيون في مناسبات عديدة كونهم لا ينظرون إلى الصين نظرة عدائية ولن يشاركوا في أي مؤامرة من شأنها تقسيم الصين إلى صينيتين، وسيسعون جادين لإزالة العقبات التي من شأنها عرقلة المسار الطبيعي لبناء علاقات قوية مع بكين. ومن جهة أخرى، عرفت هذه الفترة اتساعا في دائرة المعارضة تجاه السياسات الحكومية اليابانية. فمثلا في 24 جويلية 1969، يصرح مجموعة من القضاة اليابانيين أنه : " لا يوجد دستوريا أي مانع قانوني يخول للحكومة اليابانية أن تمنع وتعارض المعاملات التجارية مع البلدان الشيوعية، وحتى إذا تعلق الأمر بالمنتجات الإستراتيجية ". وهذا التصريح جاء كرد على قرار وزارة الصناعة والتجارة اليابانية بعد رفضها تصدير 19 نوع من منتجاتها إلى الصين، وذلك بعد نهاية المعرض التجاري الذي أقامته اليابان في كل من بكين وشنغهاي[1].

و يجدر الذكر هنا، أن النمو البطيء في تطور العلاقات بين الصين واليابان منذ العشرين سنة التي عقبت تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، كان سببه إلى حد كبير التأثير الأمريكي القوي على السياسة الخارجية اليابانية، وبحكم الصراع الإيديولوجي الصيني الأمريكي في إقليم شرق آسيا حول عدة مسائل مختلفة أهمها (القضية التايوانية - القضية الفيتنامية- القضية الكورية).

ولكن مع تغير الأوضاع في المجتمع الدولي، ولا سيما التصدع الذي عرفته العلاقات الصينية السوفيتية منذ الستينيات، والذي ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تبني مقاربة إستراتجية جديدة في العالم، وذلك في أواخر عام 1969 وبداية عام 1970، بدأت بوادر الانفراج تظهر لإعادة تطبيع العلاقات الأمريكية- الصينية بمبادرة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الذي بعث بتقرير خاص للكونغرس بعنوان: " سياسة أمريكية خارجية جديدة للسبعينيات و إستراتيجية جديدة نحو السلام "، وفي هذا التقرير أشار الرئيس نيكسون في الجزء المتعلق بالصين إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية

[1] - Robert Garry, OP.CIT, p 48.

إلى اتخاذ كافة التدابير الممكنة لتحسين علاقاتها مع بكين [1]، وهو الأمر الذي قابله الزعيم الصيني ماوتسي تونغ و رئيس الوزراء شو إين لاي بالمباركة والقبول دون تردد.

و بعد تبادل الرسائل الرسمية بين البلدين لتلطيف الأجواء ، والتي أحيطت بسرية تامة، وقع اختيار الرئيس الأمريكي نيكسون على مستشاره الخاص بالأمن القومي هنري كيسنجر للقيام بمحادثات سرية مع رئيس الوزراء الصيني شو إين لاي في الفترة من 9 إلى 11 جويلية 1971، والتي انصبت حول ثلاث مسائل أساسية [2] :

1.- العمل المشترك على تسوية المشاكل الآسيوية بالطرق السلمية.

2.- مطالبة الصين باعتراف رسمي من الولايات المتحدة الأمريكية بأن تايوان مقاطعة لا تتجزأ من الصين الشعبية، وتقرير مصيرها السياسي يكون مسألة داخلية في يد الصينيين أنفسهم.

3.- العمل المشترك على أن يكون التقرير السياسي لفيتنام الجنوبية من جانب كلا الطرفين الفيتناميين المتنازعين بعد وقف إطلاق النار.

وفي اليوم التالي، من نهاية المحادثات أعلن كلا البلدين، وفي وقت واحد رسميا عن برمجة زيارة للرئيس الأمريكي نيكسون قبل حلول شهر ماي 1972، و ذلك بدعوة رسمية من نظيره الصيني شو إين لاي بهدف تطبيع العلاقات المشتركة بين البلدين، وتبادل وجهات النظر في المسائل التي تهم الجانبين.

هذا التغير الإيجابي في العلاقات الأمريكية الصينية بعد نفور دام لما يقارب العشرين سنة، جعل اليابان تتفاجئ في بداية الأمر كونها لم تحظ بدراية مسبقة حول هذه الخطوة من قبل حليفتها الأمريكية طبقا لما كان متفق عليه بينهما سابقا. وعلى ضوء هذا كله أيقنت اليابان أن الوقت قد حان لكي تعيد النظر بصورة دقيقة في وضعها بين دول العالم، وأن تضع اعتمادها على الولايات المتحدة كشريك لليابان موضع التساؤل.

وفي 21 فبراير 1972، تمت زيارة الرئيس نيكسون للصين في ظل ظروف دولية مشحونة لكنها اتسمت بالنجاح، ولم تمضي بعد ذلك إلا فترة وجيزة من سقوط حكومة

---

[1]- فوزي درويش، **الشرق الأقصى الصين واليابان 1853- 1972**، الطبعة الثالثة، القاهرة : مطابع غياشي بطنطا ،1997، ص 200.

[2]- نفس المرجع، ص 204.

ساتو اليابانية لتحل مكانها حكومة تاناكا التي سارت مباشرة على خطى الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بإعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين [1].

وقد فتحت هذه الخطوة الأمريكية الطريق أمام الحكومة اليابانية لتهدئة أكثر القضايا السّاخنة والمثيرة للانقسام في السياسة المحلية اليابانية، وهي مسألة العلاقات اليابانية مع الصين. وينبغي أن نشير في هذا المقام أن تحسين العلاقات الأمريكية الصينية قد انعكس أثره على المجتمع الدولي، خاصة بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على انضمام الصين إلى هيئة الأمم المتحدة بعد سنوات من الاعتراض على مثل هذا التحرك. و هو ما تجسد فعليا في أكتوبر 1971، أثناء انعقاد أشغال الدورة الـ 26 للجمعية العامة للأمم المتحدة حين فازت الصين الشعبية بأغلبية ساحقة قدرت بـ 76 صوت ضد 35 مما سمح لها بالانضمام إلى هذه المنظمة ومجلس أمنها آخذة بذلك مقعد تايوان [2].

وعلى إثر هذه التغيرات جاءت زيارة رئيس الوزراء الياباني تاناكا كاكوي Tanaka Kakuei للصين في 25 سبتمبر1972، والتي دامت خمسة أيام لتتوج بنشر الإعلان الصيني الياباني المشترك في التاسع والعشرين من نفس الشهر وبموجبه اعترفت طوكيو رسميا بحكومة بيكين كممثل شرعي ووحيد للصين الشعبية، وأن تايوان هي جزء من الأراضي الصينية ، كما قامت الحكومة اليابانية بالتعبير عن أسفها وندمها العميق للأضرار الكبيرة الناجمة عن حربها علي الصين ، ومقابل ذلك رفضت الصين بدورها التعويضات المالية عن الحرب ، و اتفق البلدين على تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، وتعهدا الطرفين بعدم السعي للهيمنة في المنطقة الآسيوية [3]. و يمكن القول أنه منذ هذه الزيارة التاريخية أصبح البلدان يقيمان علاقاتهما الرسمية في إطار المبادئ الخمسة للتعايش، و انطلاقا من هذا التقارب بدأت تظهر في الأفق إرادة حقيقية لتطوير العلاقات الدبلوماسية بين هذين العملاقين.

---

[1] - أدوين رايشاور، **اليابـــانيون** ، (ترجمة : ليلى الجبالي)، سلسلة عالم المعرفة عدد 136 ،الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1989، ص 333.

[2] - محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال** الطبعة الأولى، بيروت: دار الفارابي، 2008، ص201.

[3] - Guillain Robert," la politique extérieure du japon", **Défense nationale**. Octobre 1979. P 38.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية اليابانية منذ بداية التطبيع 1972 إلى 2014

منذ بداية تطبيع العلاقات الرسمية بين الصين واليابان عام 1972، عرفت العلاقات بينهما تحسنا ملحوظا نتيجة الزيارات الكثيفة بين كبار مسئولي البلدين، مما أسفر على توقيع معاهدة السلام والصداقة بين هذين البلدين في أوت 1978، إذ مثلت هذه المعاهدة تعبير عن بداية مرحلة جديدة بين البلدين، وكان أبرز ملامحها الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي المتزايد حيث كان إلزاما على الصين أن تسعى للحصول على التكنولوجيا اليابانية المتقدمة ، مقابل أن تسعى اليابان للحصول على المواد الخام والطاقة وخاصة البترول من الصين وكذلك الحصول على نصيب مهم في السوق التجارية الكبيرة لهذا العملاق.

وتعتبر معاهدة السلام والصداقة الصينية - اليابانية التي أجازها الاجتماع الثالث للدورة الخامسة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني وثيقة قانونية تؤكد تخلي الصين عن مطالبة اليابان بدفع تعويضات عن خسائر الحرب، وإعلان واضح عن انتهاء سياسة العداء بين الطرفين. وقد حددت المدة الزمنية لهذه المعاهدة بعشر سنوات قابلة إلى الاستمرار إلى أجل غير مسمى في حالة عدم مطالبة أحد البلدين بفسخها [1]، و بهذا التقارب بقيت هذه المعاهدة سارية المفعول إلى يومنا هذا، كما أنها تشكل لبنة أساسية في تعزيز السلم والأمن في منطقة المحيط الهادي- الآسيوي .

ومع التغيرات التي عرفتها الصين انطلاقا من نهاية فترة حكم 'ماوتسي تونغ ' وبداية عهد الإصلاح والانفتاح على الاقتصاد العالمي بقيادة 'دينج هيساو بينغ ' عرفت العلاقات بين البلدين دفعا إيجابيا، خاصة في المجال الاقتصادي والعلمي والثقافي.

ففي ديسمبر 1979، وقع البلدين اتفاقا ثنائيا في المجال الثقافي والعلمي الغرض منه تكثيف التبادلات الثقافية والتعليمية والعلوم الطبيعية والرياضية. و في ماي عام 1980،

[1] - ناجي عبدالباسط هدهود ، **اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي** ، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2007، ص 148

تم توقيع اتفاقية التعاون التكنولوجي بينهما، والتي كانت نتائجها جد حسنة نظرا لما حققته لكلا البلدين من تطور سريع في مجال التكنولوجيا الحديثة، خاصة بالنسبة الصين التي كانت تعاني ضغفا كبيرا في المجال التقني[1].

وفي حقيقة الأمر، هذا التقارب في العلاقات بين البلدين لا ينفي وجود بعض قضايا الخلاف المرتبطة بانعكاسات العامل التاريخي ومخلفات الحقبة الاستعمارية اليابانية، فعلى سبيل الذكر، في أواخر ثمانينات القرن العشرين طالبت الصين الحكومة اليابانية بحل مشكلة الأسلحة الكيماوية و الإفصاح عن المناطق التي دفنت فيها تلك الكميات الهائلة من هذه الأسلحة، وذلك في الفترة الأخيرة من استسلامها عام 1945. وفي أواخر جويلية 1999، توصل البلدين إلى توقيع مذكرة ببكين حول تدمير الأسلحة الكيماوية التي تركتها اليابان داخل الصين ، وجاء في مضمون المذكرة أن اليابان ستعمل جاهدة بروح البيان المشترك الصيني الياباني واتفاقية السلام والصداقة الصينية اليابانية على التعهد بتنفيذ واجبات تدمير هذه الأسلحة ضمن اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية. وتجري حكومتا البلدين مشاورات حول تدمير هذه الأسلحة في أسرع وقت ممكن وفقا لروح المذكرة.

وفي نفس السياق، نجد أن التوتر بين البلدين يظهر من حين لآخر، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالملف التاريخي بين البلدين إبان الحقبة الاستعمارية اليابانية للصين والتي تشكل فترة أليمة وجد حساسة في نفوس الشعب الصيني، إذ نجد أن اليابان في عام 2001، قام بنشر سلسلة من الكتب التاريخية غير فيها حقائق تاريخية بهدف تبرير غزو ه للصين، وهوما جعل هذه الأخير تحتج على المغالطات التي غضت النظر عن الاضطهاد الذي عانته الأمة الصينية من قبل الاحتلال، وردا على هذه الخطوة اليابانية الجريئة خرج الشارع الصيني والكوري في مظاهرات منددة بهذا التصرف ، وقوبل بـوفض هذه المراجع التاريخية التي اعتبرت أن المذابح التي ارتكبها اليابانيون في الفترة الممتدة بين ديسمبر 1937 و مارس 1938، والتي أدت إلى مقتل ما بين 5000 و3000 صيني،

[1]- مقالة بعنوان"العلاقات الصينية اليابانية في المائة عام الأخيرة"، تاريخ الدخول للموقع: 2014/01/10:
http://pearls.almountadaalarabi.com/t1593-topic

كانت مجرد حدث وليس سياسة دولة، و أن الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية قد ساهم في تحديثها وتطويرها [1]. هذا التصرف الياباني، أثار سخط الصين وكوريا معا مما دفعهم ا بمطالبة اليابان بعدم طمس الحقائق التاريخية مع ضرورة الاعتذار عما سببته لشعوب المنطقة من مآسي وآلام .

وتلطيفا للأجواء العلاقات بين البلدين ، بادرت كلا الحكومتين في عام 2002 ، بتنشيط عام الثقافة الصينية وعام الثقافة اليابانية بغرض إحياء الثراث المشترك بين البلدين، وتبع هذا النشاط مباشرة إقامة المخيم الصيفي للشباب والناشئين الصينيين واليابانيين والكوريين الجنوبيين، ومسابقة المعارف التلفزيونية الصينية واليابانية والكورية الجنوبية والمنتدى الاقتصادي الصيني الياباني. و بغية تعزيز التقارب بينهما ، تم إنشاء لجنة الصداقة اليابانية-الصينية للقرن الواحد والعشرون في عام 2003، والتي تمثلت مهمتها الأساسية في دراسة سبل تطوير العلاقات بينهما في المجال السياسي، والاقتصادي، و الثقافي، و البحث العلمي والتكنولوجي، و وضع دراسات استشرافية تهم البلدين [2].

ولكن مع كل هذه المجهودات المبذولة من أجل دعم هذا التقارب إلا أننا نجد دائما أن العامل التاريخي يلقي بانعكاساته السلبية على مسار هذه العلاقات بين البلدين نظرا لحساسية الملف بالنسبة للجانب الصيني، و يجدر الذكر هنا أن هذه العلاقات عرفت توترا آخرا في أ بريل 2005، بعد الزيار ات المتكررة ل رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي Junichiro Koizumi لمعبد ياسوكوني Yasukuni الذي دفن فيه 14 مجرم حرب ممن ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في حق الشعب الصيني وجيرانه من الآسيويين خلال الحرب العالمية الثانية [3]. هذه الزيارة رفضتها الصين شعبا وحكومة،

---

[1] - Wu Jinan, **Rise of Japan's New Generation Politicians and Cross Straight Relations** , Shanghai :Shanghai Institute of International Studies (SIIS), Shanghai, 2002, p 6.

[2] - MORELON Camille, **La volonté d'apaisement des deux géants asiatique**, Ecole de guerre économique : Groupe eslaca, 2007,P 3.

[3] – Linda Benson, **la chine de puis 1949**, Belgique : éditions de l'université de Bruxelles, 2012, p. 186

وعبرت عن هذا الموقف الجبهة الاجتماعية الداخلية التي خرجت في مظاهرات حاشدة منددة بهذا الاستفزاز الذي مس شعور الأمة ومرتّدة بسياسة اليابان العدوانية .

كما طالب الجانب الصيني الحكومة اليابانية بحتمية الاعتراف بتلك المرحلة من التاريخ ومعالجتها معالجة صحيحة لأنها تشكل شرطا أساسيا لكي تحض اليابان بثقة البلدان الآسيوية والمجتمع الدولي، وعلى الزعماء اليابانيون أن يحترموا التزاماتهم، وألا يقدموا على ما من شأنه جرح مشاعر شعوب البلدان الضحية. وفي واقع الأمر، يمكن القول أنه مع وصول رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي "Shinzo Abe" في عام 2006 إلى السلطة ، عمل على إعادة إنهاء التشنجات والتوترات التي عصفت بالعلاقات بين البلدين لمدة خمس سنوات، في عهد حكومة جونيشيرو كويزومي "Junichiro Koizumi"

كما نجد أن اللوبي الاقتصادي الياباني كان له دور كبير في إعادة تهدئة الأوضاع، وإنهاء هذا التوتر السياسي بحكم المصالح التجارية المشتركة بين رجال الأعمال اليابانيين والصينيين [1].

ومع ذلك كله، يمكن القول أن مسعى تليين العلاقات بين هذين البلدين لم يكن سهلا وتطلب جهدا حكوميا مستمرا من قبل اليابان لاسترجاع قوة اقتصادية آسيوية عملاقة بدأت ملامحها تظهر جليا على مستوى المشهد الدولي. و من هنا يتضح لنا جليا أن المشكلة التاريخية بين البلدين تظل تشكل عقبة في وجه تطو ي العلاقات بينهما. وإن لم تراع الحكومة اليابانية تماما مشاعر الشعب الصيني مستقبلا ، فإن العلاقات بين البلدين ستعرف توترات أخرى .

وفي نفس السياق، نجد أن وصول رئيس الوزراء الياباني إيكيو أطويام "Yukio.hatoyama" إلى السلطة في عام 2009 وتبنيه لسياسات إصلاحية جديدة في بناء العلاقات مع دول الجيران شجع التقارب الثنائي الياباني – الصيني[2]، الأمر الذي أسفر

---

[1] – علي حسين باكير،"مسار العلاقات اليابانية - الصينية"، **مجلة العصر**، أبريل ، 2005، ص 25.

[2] - Linda Benson, Op.cit.p. 186

ولأول مرة في تاريخ الدولتين القيام في نفس العام بتدريبات عسكرية نوعية مشتركة في مجال التعاون العملياتي لمواجهة الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الأعاصير، الزلازل)، وهو مؤشر إيجابي فيما يخص تفعيل العمل الميداني المشترك بين الدولتين والذي يمكن أن يساهم مستقبلا في المحافظة على أمن المنطقة [1].

المبحث الثاني: الاعتمـــاد الاقتصادي المتبادل بين الصين واليـابان

عرفت العلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان تطورا مستمرا بالرغم من التوتر الموجود بينهما من الحين إلى الآخر على الصعيدين السياسي والجغرافي. هذا التطور الذي عرفه المجال الاقتصادي بين هذين العملاقين ينعكس من خلال ارتفاع الحجم التجاري والزيادة الكبيرة في الاستثمارات بينهما خلال العقود الماضية.

و تجدر الإشارة في هذا المقام، إلى أن الصين منذ الثمانينات اتبعت إستراتيجية آسيوية تعتمد على التعاون الاقتصادي و الانفتاح على العالم الخارجي، وكان الهدف من ذلك هو الحفاظ على مناخ إقليمي ودولي مستقر يسمح لها بتطوير بنيتها التحتية والصناعية، ويساعدها على حل مشاكلها الداخلية و يدفع بها إلى مواصلة نموها الاقتصادي. وهكذا استطاعت الصين بفضل حنكة قيادتها منذ بداية الإصلاح الاقتصادي عام 1979 خلق فضاء تجاري حيوي عالمي تقوم فيه بالدور المحوري، الأمر الذي جعلها تحقق نموا اقتصاديا متسارعا ومستمرا، وكنتيجة لهذا الصعود استمرت العلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان في التطور بشكل كبير خلال الثلاثين سنة الماضية، وهو ما سأحاول عرضه بشكل مفصل في هذا المطلب من المبحث الثاني من الفصل الثاني.

---

[1] – خليل حسن، مقالة بعنوان، "من سيقود أسيا الصين أم اليابان؟"، **جريدة إيلاف الإلكترونية**، العدد 4556 ،الاثنين 11 نوفمبر 2013:
http://www.elaph.com/Web/opinion/2013/11/847157.html

المطلـــب الأول: الاستثمارات بين الصيـــن واليابـــان

خلال 35 سنة الماضية، الصين استفادت من 30 مليار دولار من اليابان في شكل قروض بهدف مساعدتها على التنمية [1]، اعتبرت الصين أكبر بلد مستقبل للمنح اليابانية في العالم بعد اندونيسيا ففي العام 2001 م حصلت الصين على منح إنمائية من اليابان تقدر ب 686 مليون دولار [2]، و حتى منتصف عام 2005، بلغ إجمالي المساعدات اليابانية التي حصلت عليها الصين ما قيمته 3.13 تريليون ين قروضا، و 145.7 مليار ين منحا، و144.6 مليار ين مساعدات فنية [3]. هذه الإعانات المادية دفعت الصين على العمل دبلوماسيا لتتجاوز أحقاد الماضي التي خلفتها الحقبة الاستعمارية اليابانية بهدف تعزيز الاستثمار المشترك بين البلدين .

تعتبر بداية التسعينات السنوات الأولى التي عرفت فيها الاستثمارات اليابانية في الصين تزايدا كبيرا و تنوعا في شتى المجالات، وبالتالي لم تعد تقتصر على قطاع الخدمات الذي شكل حوالي 72% من الاستثمارات اليابانية المباشرة في الصين خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 1990، مقابل 26.5 % استثمارات موجهة للقطاع الصناعي، وهي نسبة جد ضئيلة لبلد يمتلك قاعدة صناعية جد كبيرة [4].

ومع بداية عام 1995، أصبحت اليابان الدولة الأولى من حيث الاستثمارات المحققة في الصين، خاصة في القطاع الصناعي، ولا سيما تلك المجالات المتعلقة بالمنتجات الإلكترونية والبنية التحتية، وهو ما ساهم في تدفق ذلك الكم الهائل من رؤوس الأموال إلى الصين [5].

---

[1] - Laetitia Bougier, "Chine et Japon : tensions politiques, commerce au beau fixe", **HEC EURASIA INSTITUTE**, TOPIC Février 2006, P1

[2] - وانج خوا، "العلاقات الصينية – اليابانية. الطريق إلي المستقبل وانعكاسات الماضي"، **دورية العلاقات الثنائية لدول شرق آسيا** العدد الأول, أكتوبر2003، ص 26.

[3] - Ministry of Foreign Affairs of Japan ،Overview of Official Development Assistance (ODA) to China. http://www.mofa.go.jp/policy/oda/region/e_asia/china/index.html

[4] - François Grpoutaux, "chine-japon : enjeux et stratégie", **le courrier des pays de l'est**, n°399, mai 1995.

[5] - louis pin Jean, l'**ouverture économique de la chine 1978-1999**, Paris : la documentation française, 1999, P 157.

و بانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة عام 2001 ، تحررت أسواقها التجارية مما حفز رجال الأعمال اليابانيين في زيادة حجم استثماراتهم في الصين التي أصبحت تمثل سوقا تجاريا ضخما يمتلك ديناميكية كبيرة ساعدته على النمو المستمر، إذ بلغ حجم هذه الاستثمارات المباشرة في الصين عام 2002م 2,6 مليار دولار ، والتي عرفت تزايدا مستمرا لتصل إلى نسبة 14.4%، مقابل 10.9% استثمارات صينية في اليابان[1] ، و في عام 2003 عملت الشركات اليابانية على تبني إستراتيجية أكثر فعالية في الصين مما مكنها من بلوغ المرتبة الثالثة في قائمة الدول ذات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة بنسبة 9.5%[2]، وفي سنة 2006 ارتفعت نسبة استثمارات الأرخبيل الياباني في الصين إلى 20% ، والتي فاقت 6.5 مليار دولار.هذه الحركية الاقتصادية بين البلدين تنعكس من خلال وجود أكثر من 23 ألف مؤسسة يابانية تستثمر في الصين والتي توظف ما يقارب 10 ملايين صيني يستفيدون من الخبرة و التكنولوجيا اليابانية الراقية [3].

واستمر حماس الشركات اليابانية للفوز بالمستهلكين الصينيين إلى زيادة الاستثمارات المباشرة من جانب شركات الصناعة اليابانية في الصين بنسبة 68 في المائة خلال خمس سنوات، لتصل إلى 3,740 مليار ين في عام 2009، وفي عام 2011 تجاوز حجم الاستثمارات اليابانية في الصين 12 مليار دولار، أي ما يعادل 11% من الاستثمارات اليابانية في الخارج، ليصل حج الاستثمارات اليابانية المتراكمة في الصين منذ 1996 إلى 83 مليار دولار[4].

ومما سبق، يمكن أن نستنتج أن التوجه الياباني لتعزيز الاستثمار في الصين يؤكد لنا أن هذه الأخير أصبحت اليوم سوقا كبيرة لكل الدول الصناعية في العالم، وأصبح

---

[1] - Faubert Anne-Sophie, GAMERO Jean-Christophe, OP.CIT p. 4

[2] - Anne Androuais, **les relations économiques japon- chine : Concurrence ou coopération à moyen et long terme**, futuribles, 2006, P133

[3] - Foubert, Anne-Sophie, GAMERO Jean-Christophe , Op .Cit. P2.

[4]- عبد الرحمن المنصوري، "الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 06 فبراير 2013،ص ص2، 3.

المستثمر الياباني يرى في الصين وجهة مفضلة لتجسيد نشاطاته الإنتاجية، ويعتبرها كقاعدة إنتاج أخرى لا يمكن الاستغناء عنها .

المطلب الثـانـي : المبادلات التجارية بين الصين واليـابان

سارت العلاقات التجارية بين الصين واليابان على نفس وتيرة الاستثمارات بين البلدين، إذ عرفت تطورا كبيرا رافقه ارتفاع مذهل في التجارة البينية بينهما ليتجاوز البلدان المنافسة الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويظهر هذا التعاون الاقتصادي من خلا ل زيادة حجم المبادلات التجارية بينهما إذ بلغت في عام 1994م 46,3 مليار دولار، كما أصبحت الصين منذ 2002 الممول الأول للصناعات اليابانية فيما يخص المواد الأولية. و يجدر الذكر هنا، أن الصين أصبحت منذ 2003، أكبر شريك تجاري لليابان بحجم تجاري تجاوز 216 مليار دولار ، لتتفوق بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ حجمها التجاري مع اليابان حوالي 199.4 مليار دولار في نفس السنة. و في عام 2004، فاق الحجم التجاري بينهما 177 مليار دولار .بالإضافة إلى ذلك، انخفضت حصة السوق للولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالتجارة الخارجية مع اليابان بين عامي 2000 و 2004 من 25 % إلى 18.6%، وهذا ما يفسر توجه الاقتصاد الياباني نحو تعميق التجارة البينية مع الصين[1].

وطبقا لإحصائيات عام 2009م، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 91,2 مليار دولار بنسبة 15,5% من إجمالي حجم التبادل التجاري الصيني مع العالم الخارجي [2]. وفي سنة 2011 بلغ الحجم التجاري بينهما حوالي 345 مليار دولار، أي ما يعادل 9 % من التجارة الخارجية للصين، و 21 % من الحجم التجاري الكلي لليابان، وحسب إحصائيات شهر نوفمبر 2013، أصبحت اليابان ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد

[1] - Laetitia Bougier, OP.CIT P 2, 3.

[2] - محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق.

الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بحجم تجاري تجاوز 229 مليار دولار أمريكي[1].

ا . الصـــادرات والواردات بين الصيــن واليابــان:

لقد أدت برامج الإصلاح والتحديث الاقتصادي التي باشرتها الصين منذ عام 1978 والتي انسجمت مع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي إلى ارتفاع حجم الصادرات الصينية إلى العالم، ولاسيما مع اليابان .

عرفت الصادرات الصينية نحو اليابان تنوعا انطلاقا من المواد الأولية مثل البترول و القطن وغيرها في الثمانينات، وصولا إلى تصدير مختلف السلع المصنعة مع بداية التسعينات مثل المواد الغذائية ، النسيج، الأحذية، ولعب الأطفال، والمحركات الكهربائية وغيرها [2].

وفي واقع الأمر كانت المبادلات التجارية الصينية- اليابانية في العقدين الأولين من بداية الانفتاح الاقتصادي للصين على العالم ترتكز على ما يعرف بالتقسيم الدولي العمودي للعمل، ويعني ذلك أن اليابان بصفتها دولة متقدمة أخذت على عاتقها تصدير المنتجات الصناعية التي تتميز بتكنولوجيا ذات دقة عالية، مقابل ذلك اعتمدت الصين على تصدير المنتجات التي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة و تتطلب يد عاملة منخفضة. ولكن مع التطور الاقتصادي والمعرفي الذي حققته الصين في السنوات الأخيرة الأمر الذي مكنها من الوصول إلى إنتاج تكنولوجيات صينية دقيقة تنافس نظيراتها من الدول المتقدمة أصبحت المبادلات التجارية الصينية اليابانية تعتمد على تقسيم دولي للعمل أكثر أفقية، وبالتالي وصلت الصين إلى تصدير المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا الراقية. هذا التحول في القدرات الإنتاجية للصين ساهم في ارتفاع الصادرات بين البلدين التي

---

[1]- وول سوريت جورنال، تاريخ الدخول للموقع: 2012/09/17
http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2012/09/17/whats-at-stake-in-china-japan-spat .

[2] -Edited by: Hanns Gunther, "René Haak Hilpert, "**Japan and China Cooperation, Competition and Conflict** " ,New York: Palgrave, 2002 , P 45.

زادت في الفترة التي تمتد من 2000 إلى 2004 بنسبة 144% بالنسبة لصادرات اليابان نحو الصين ، أما الصادرات الصينية نحو اليابان وصلت إلى 71% [1].

ويمكن تفسير هذه الزيادة في الصادرات بين البلدين انطلاقا من تحرير الأسواق الصينية و التسهيلات الجمركية المعتمدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، فـعلى سبيل المثال تم تخفيض التعاريف الجمركية منذ عام 2002 على إستـراد الهاتف النقال من 12% إلى 3%، وفي عام 2006 تم اعتماد نفس المعاملة بالنسبة للسيارات التي انخفضت فيها التعاريف الجمركية من 70% إلى 25%. وبالتالي تراجعت نسبة الحقوق الجمركية من 13.6% قبل انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجـارة لتصل إلى 9.8% في عام 2010. في عام 2004، نصف أجهزة الإعلام الآلي المباعة في اليابان تم تصنيعها في الصين. و في عام 2006، نقلت المؤسسة العالمية اليابانية FUJI 90 % من إنتاجها الخاص بآلات الطباعة إلى التراب الصيني [2].

وفي عام 2005 بلغت الصادرات الصينية نحو اليابان ثلث القيمة الإجمالية من المواد الاستهلاكية، وفي المقابل بلغت الصادرات اليابانية نحو الصين ثلثي القيمة الإجمالية من التجهيزات الصناعية والمكونات الإلكترونية، وهو ما يعكس تكامل سوقي هذين البلدين الكبيرين.

وقد عرفت الصادرات اليابانية نحو الصين ارتفاعا ملحوظا منذ سنوات الألفين، حيث تجاوزت 1 تريليون ين عام 2007 [3] ، وقد تنوعت هذه الصادرات بين الآلات الإلكترونية، السيارات، ووسائل النقل بمختلفها، الأجهزة الكهربائية، الصناعات التكنولوجية الدقيقة، وبصورة أكبر كل ما تعلق بعتاد التجهيز الذي بلغت نسبة صادراته حوالي 30% من مجموع الواردات اليابانية، وهو ما أهلها لتكون الممول الأول للصين [4].

---

[1] - Laetitia Bougier, OP.CIT P 3.

[2] -Centre de recherche sur la culture japonaise de rennes, "Implantation des firmes japonaises en chine : des enseignements pour les entreprises françaises", mai 2010. www.industrie.gouv.fr

[3] - Edited by: Takatoshi Ito, Chin Hee Hahn"**The Rise of China and Structural Changes in Korea and Asia**", USA:Edward Elgar Publishing,2010 **, P 261.**

[4] - Louis pin Jean, Op. Cit, p 123.

و في عام 2008 جاءت اليابان في المرتبة الثالثة من بين الدول المستوردة من الصين بنسبة 8,1% من إجمالي الصادرات الصينية ،و شكلت الصين الوجهة الأولي للصادرات اليابانية، بواقع 18.88% من إجمالي هذه الصادرات، تلتها الولايات المتحدة بواقع 16.42%، ثم كوريا الجنوبية 8.13%، وتايوان 6.27%، وهونج كونج 5.49%. كما احتلت الصين المركز الأول في قائمة الموردين التجاريين لليابان في العام نفسه بواقع 22.2%، تلتها الولايات المتحدة بواقع 10.96%، ثم استراليا 6.29%، والمملكة العربية السعودية 5.29%، ودولة الإمارات العربية المتحدة 4.12%، وكوريا الجنوبية 3.98%.

وفى الجانب الآخر فقد جاءت الصين في المرتبة الأولى من حيث الدول المستور دة من اليابان بنسبة 13,3% من إجمالي حجم الصادرات اليابانية متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية حليف اليابان التي جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 7,1% مما يوضح لنا مدى حاجة المنتجين اليابانيين للسوق الصينية [1].

وبهذا التماسك الاقتصادي الكبير أصبح البلدان يعتمدان على بعضهما في الاستيراد والتصدير والاستثمار وخلق الفرص التنموية. كما اتجهت الشركات الصناعية اليابانية التي تعتمد على اليد العاملة بكثرة إلى الصين لتجعل منها قاعدة صناعية لها، وقد ساعدها ذلك كثيرا في الحفاظ على تنافسيتها على المستوى العالمي.

المبحث الثالث: التنافس الصيني- الياباني على دول جنوب شرق آسيا.

تعتبر رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان، ASEAN*) من التكتلات الاقتصادية والتجارية االناجحة عالميا، حيث استطاعت خلال الثلاثة عقود المنصرمة تحقيق نمو اقتصادي باهر وصف بالمعجزة ، كما اعتبرت من قبل الخبراء الدوليين أنجح منظمة إقليمية للدول النامية لما حققته من نجاح اقتصادي واستقرار اجتماعي في أبرز دولها.

---

[1]- وانج خوا، نفس المرجع، ص 29.

* - ASEAN: Association of South - East Asian Nations.

وفيما يخص تاريخ نشأة الآسيان، تأسس هذا التكتل في 08 أوت 1967 في بانكوك-عاصمة تايلاند - من قبل خمس دول: تايلاند ، الفلبين، اندونيسيا، ماليزيا، وسنغافورة، وفي سنة 1984 انضمت بروناي، وفي سنة 1995 التحقت فيتنام، وفي سنة 1997 انضمت لاوس وميانمار (برمانيا). ثم التحقت كمبوديا في سنة 1999. ويوجد مقر الرابطة بعاصمة اندونيسيا جاكرتا، ويضم هذا التكتل تعداد بشريا يفوق 500 مليون نسمة تعيش على مساحة تقدر بحوالي 4.5 مليون كلم² [1] .

ونظرا للدور الفعال والمؤثر الذي أصبحت تلعبه دول الآسيان في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا بصفة خاصة، جعل كل من الصين واليابان تتنافسان على استقطاب هذا التكتل لصالحمها وتتسابقان فيما بينهما على إقامة شراكات اقتصادية وإستراتيجية معه بغرض تعزيز مكانتهما في هذا الإقليم .

المطلب الأول: العلاقات التجارية الصينية مع منظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

1. تطور العلاقات بين الصين ودول الآسيان:

كان للصعود الصيني تداعيات مختلفة عل ى الصعيدين الإقليمي والدولي ، وهو ما ساعدها على إقامة شبكة متداخلة من العلاقات التجارية والاستثمارات مع دول الآسيان التي تسعى للاستفادة من النمو الاقتصادي للصين، ولا سيما في مجال تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة. وفي الطرف المقابل تتبنى الصين سياسة هادئة مع دول الآسيان لأنها بحاجة لتدعيم قطاعها الاقتصادي بالشراكة مع هذه الدول حديثة التصنيع، الأمر الذي جعلها تكثف من اتفاقيات التعاون و تعتمد على مبدأ حسن الجوار والتحلي بروح المسؤولية وتدعيم الأمن والاستقرار في إقليم جنوب شرق آسيا. ومن جهة أخرى، بالرغم من هذا التقارب أصبحت دول الآسيان ترتاب من سلمية هذا الصعود الصيني وما قد يترتب عليه من هيمنة إقليمية، بالإضافة إلى التدهور البيئي في الإقليم الناتج عن النمو غير المسبوق لحركة التصنيع في الصين .

---

1 - Denis Lambert, "**Géopolitique de la chine** ",Paris : ellipses edition , 2009, P 423.

عرفت العلاقات الصينية مع الآسيان تطورا كبيرا في العقدين الأخيرين، حيث أصبحت الصين شريكا مهما للآسيان منذ الاجتماع الوزاري المنعقد بينهما في 29 جويلية 1996 بجاكرتا عاصمة اندونيسيا، هذا الاجتماع كان بمثابة الأرضية التي دعمت هذه العلاقات ودفعت بها إلى مستوى أعلى مما تمخض عنه توقيع عدة مواثيق مهمة في المجال السياسي و الاقتصادي والأمني، منها [1]:

-الإعلان المشترك حول تعاون الصين مع الآسيان في 1997.

- البيان المشترك حول التعاون في القضايا الأمنية غير التقليدية في 2002.

- الإعلان المشترك لرؤساء دول الآسيان والصين حول الشراكة الإستراتيجية للسلام والتنمية والرخاء في اجتماع القمة السابع للآسيان في أكتوبر 2003 في بالي بإندونيسيا.

وأعقب ذلك تبني خطط العمل الخماسية 2005- 2010 لتنفيذ هذا الإعلان في الاجتماع الثامن لقمة دول الآسيان مع الصين في 29 نوفمبر 2004 بفتيان عاصمة لاوس من أجل توسيع علاقات الشراكة بطريقة أكثر شمولية بغرض تحقيق المصالح المتبادلة بين البلدين. كما اتفق الجانبان على تكثيف التعاون في عدة مجالات تشمل الطاقة، والنقل، و الصحة العامة، والثقافة ، والسياحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمارات المتبادلة بتطوير الموارد البشرية، والبيئة، بالإضافة إلى مشروع ضخم مرتبط بتطوير مجري نهر "ميكونج" . وفي المجال الاقتصادي، وقع الجانبان اتفاقا للتعاون الاقتصادي لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحلول عام 2010، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة 534,9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1.33 مليار نسمة للصين [2]. وتجسيدا لروح الاتفاق بدأت الدول الأكثر تقدما بإلغاء التعريفة الجمركية بحلول عام 2007 في " بروناي، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند "، في حين تعمل الدول

---

[1]- مدحت أيوب،"الآسيان بين بكين وواشنطن"، **السياسة الدولية**، الأهرام، يناير 2011:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=409165&eid=759

[2]- محمود الفقي،" رابطة دول الأسيان والصين ، أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159 ، المجلد 40 ، جانفي 2005 ، ص225 .

الأقل نموا على إلغاء التعريفة الجمركية بحلول عام 2015" كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام" والهدف من وراء إلغاء التعريفة الجمركية هو تيسير عمليات التجارة المتبادلة [3]

و في عام 2006، عقدت الصين والآسيان اجتماعات متبادلة حول قضايا الأمن غير التقليدية التي تدخل في إطار اتفاقيات الصداقة والتعاون ، لتليها جلسات تشاور منتظمة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود و تهريب المخدرات، وعقلنة السلوك في بحر الصين الجنوبي بين الطرفين. ولتقوية التعاون الاقتصادي بين الجانبين، أعلنت الصين عن إنشاء صندوق استثمار بقيمة 15 مليارات دولار يختص بمشروعات التعاون الاستثماري في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية، وبغرض مساعدة الشركات الصينية على التواصل مع شركائها في آسيا [1].

وعلى هامش اجتماع دول الآسيان مع الصين العاشر في سيبو بالفلبين في يناير 2007، وقع الجانبان اتفاقية التجارة في الخدمات والتي دخلت حيز التنفيذ من جويلية 2007. واختتم الجانبان مفاوضات اتفاقية الاستثمار في نوفمبر 2008، وتم توقيع الاتفاقية في أوت 2009 في بانكوك، وهو ما يعني أن الجدول الزمني للاتفاق الاقتصادي الشامل يسير في موعده [2].

2. المبـادلات التجاريـة بين الصين والآسيـان:

فيما يخص حجم المبادلات التجارية بين الصين ودول الآسيان بلغ عام 2003 حوالي 59.6 مليار دولار فقط ، وفي عام 2004 وصل إلى 80 مليار دولار، ليعرف تطورا مستمرا زاد بنسبة 25% في السنة. وفي نهاية عام 2007 أصبحت الآسيان الشريك التجاري الرابع للصين بحجم تجاري بينهما تجاوز 202.5 مليار دولار لأول مرة [3]. وفي 2008، بلغ حجم التجارة بين الجانبين 192.5 مليار دولار. و في النصف الأول من

---

[3]- مدحت أيوب، مرجع سابق.

[1] - محمود الفقي، مرجع سابق، ص ص 253-254.

[2] - مدحت أيوب، مرجع سابق.

[3] - Chloé Maurel, OP,Cit, P 111.

عام 2010 انخفض حجم التجارة بينهما إلى 136.5 مليار دولار[4]، وفي خضم العامين التاليين عرف حجم التجارة بين الصين ودول الآسيان ارتفاعا قياسيا ليصل إلى حوالي 443.6 مليار دولار في 2013، بزيادة قدرها 11% عن العام 2012 ، أما خلال عام 2014 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ما يزيد على 346 مليار دولار ، وفيما يخص الاستثمارات المتبادلة بينهما تجاوزت 123 مليار دولار وذلك إلى غاية شهر سبتمبر الماضي من نفس السنة [1].

وقد ساهم هذا الارتفاع في حجم التجارة البينية بين الصين والآسيان في تنوع طبيعة الصادرات والواردات بينهما، حيث أصبحت الصين منذ 2005 الوجهة الرئيسية لصادرات دول الآسيان بدل الولايات المتحدة الأمريكية [2]. فاليوم دول الآسيان تكثف من مبادلاتها التجارية مع الصين حيث تصدر لها مختلف المواد الأولية و الأجزاء الإلكترونية و المنتجات الزراعية وتستورد منها المنتجات المصنعة [3].

ويمكن القول أن هذا التقارب التجاري دعم العلاقات الثنائية بين الصين ودول الآسيان ، وساهم في استفادت بعض دولها من حيوية الاقتصاد الصيني وخاصة تلك الغنية بالمواد الأولية مثل إندونيسيا التي نمت صادرتها نحو الصين من 3.9% لتصل إلى 8.2% في غضون ثلاث سنوات[4]، وفي عام 2005 وقعا البلدين عدة اتفاقيات تعاون من بينها إنشاء مصنع كبير لإنتاج الزيوت النباتية مع استصلاح 1.8 مليون هكتار من الأراضي الإندونيسية لهذا الغرض والذي يمكن أن يوفر 200 ألف منصب عمل ، وكذلك بالنسبة لبرمانيا (ميانمار) التي تزخر بثروات طبيعية معتبرة حيث وصلت المبادلات

---

[4]- مدحت أيوب، مرجع سابق.

[1]- محمد صلاح الدين، " الصين وآسيان.. مصالح تتخطى البحر الجنوبي" ، **جريدة دوت مصر**، 14 نوفمبر 2014:
http://dotmsr.com/ar/1003/2/126344

[2] -François Raillon, **La chine et l'ASEAN en 2020 :du rapprochement à la collision**, Paris, 2006, p 112.

[3] - Chloé Maurel, Op.Cit. P 114.

[4] - Sophie Boisseau Du Rocher, " Asie du sud-est prise au piége", Paris : **édition Perrin**, février 2009,p.305.

بينهما إلى 146 مليار دولار في 2007 بزيادة نسبتها 26% مقارنة بعام 2004، بالإضافة إلى لاوس التي تعتبر الممول الأساسي للصين في زراعة شجر المطاط [5].

وفيما يخص الاستثمارات الصينية في الآسيان عرفت تزايدا مستمرا منذ عام 2004 خاصة عن طريق البنك الآسيوي للتطوير، وقد وصلت هذه الاستثمارات إلى 190 مليار أورو مقابل 2.5 مليار أورو بالنسبة لليابان، كما حازت الصين على مشاريع ضخمة في مجال المنشآت القاعدية وبناء السدود و الطرق الكبرى ، إلى جانب إنشائها لمصنعين للتجميع بفيتنام وتايلاند و شراكات مختلفة في مجال صناعة النسيج باندونيسيا وماليزيا [1].

3.النزاع الصيني مع دول الآسيان في بحر الصين الجنوبي.

بالرغم من تميز العلاقات والشراكات الصينية مع دول الآسيان، خاصة في القطاع الاقتصادي من خلال النمو الكبير في المبادلات التجارية وتنوع الاستثمارات بينهما إلا أن هذا لم يحد من وجود نزاعات بين الصين و بعض دول الآسيان حول ملكية بعض الجزر (اسبرا تلي، البراسيل ، براتاس) التي تقع في بحر الصين الجنوبي الذي هو أحد البحار التي تكتسي أهمية كبرى ويشهد حاليا نزاعات مختلفة بين دول إقليم شرق وجنوب شرق آسيا. و ينتمي هذا البحر جغرافيا إلى المحيط الهادئ و يمتد من سنغافورة حتى مضيق تايوان حيث يرتبط هناك ببحر الصين الشرقي وتقارب مساحته حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون كيلومتر مربع، ويعتبر ثاني أكثر ممرات العالم البحرية ازدحاما بسفن التجارة الدولية [2].

وفيما يخص هذه المسألة الخلافية، ترى الصين أحقيتها في امتلاك 80 % من بحر الصين الجنوبي، وقد أعلنت في عدة مناسبات أنها لن تتردد في استخدام قواتها العسكرية للدفاع عن حدودها ومصالحها وحقوقها في هذا البحر الذي يخضع لسيادتها طبقا للوثائق التاريخية والقانونية التي بحوزتها كدلائل تثبت هذه الحقوق ، و استنادا على ذلك تقوم

---

5 - Sophie Boisseau Du Rocher, Op.cit.305.

1 - Chloé Maurel, Op.cit. P 112.

2- عزت شحرور،" الصين ونزاعات المحيط الهادئ: الأسباب والمآلات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 01 أكتوبر 2012، ص 4.

الصين بتحديد مياهها الإقليمية عل أساس رصيفها القاري الطويل مما يجعل هذه الجزر المتنازع عليها داخل حدودها البحرية، وهو الأمر الذي ترفضه الفلبين وفيتنام و ماليزيا وبروناي وإندونيسيا، بالإضافة إلى تايوان حيث تدعي كل دولة منهما امتلاك أجزاء من هذه الجزر [3]. ومن جهة أخرى، يمكن القول أن حدة هذه الخلافات عرفت منحنى تصاعديا بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في هذه المنطقة المتنازع عليها [4].

و تكمن أيضا أهمية بحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين في كونه يمثل ممر تجاري حيوي يربط بين أوروبا والشرق الأوسط وشرقي آسيا وصولا إلى مضيق ملقا، ونظرا لهذه الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها لا ترغب اليابان ولا الولايات المتحدة الأمريكية ولا كوريا الجنوبية في سيطرة الصين على هذا الممر.

بالرغم من وجود هذه الخلافات الحدودية بين الصين ودول الآسيان إلا أنه نجد أن كلا الطرفين يعملان بشكل مستمر بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة من خلال المباحثات التي أصبح يعقدانها منذ عدة سنوات ماضية مما أسفر على توقيع تفاهم ثنائي عام 2002 يحظر على أي دولة اتخاذ قرارات أحادية خاصة في عمليات التنقيب عن النفط والغاز، كما تعهد الطرفان بالشروع في التفاوض على إيجاد صيغة للاستثمار المشترك في المناطق المتنازع عليها.وفي أبريل 2010 خلال القمة السادسة عشر لمنظمة دول جنوب شرق آسيا المنعقدة في العاصمة الفيتنامية هانوي دعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إلى ضرورة إيجاد آلية دولية لحل النزاع في بحر الصين الجنوبي مع ضمان حرية الملاحة البحرية فيه، كما أكدت على أن استمرار التوتر في هذه المنطقة يقوض المصالح الإستراتيجية الأميركية [1].

هذا الخطاب رأت فيه الصين تدخلا أمريكيا علنيا في قضايا المنطقة مما دفعها إلى تهدئة مخاوف دول الآسيان من خلال زيادة تعاونها معها في مجال التجارة البينية . وفي عام 2011، أصبحت 7000 سلعة يتم تداولها بين الصين ودول الآسيان كمرحلة أولى

---

[3] - مدحت أيوب، مرجع سابق.

[4] - Linda Benson, Op .cit, p182.

[1] - عزت شحرور، مرجع سابق، ص 5.

بدون جمارك لتنشأ بذلك أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بناتج محلي إجمالي 6 تريليونات دولار،

و يجدر الذكر هنا، أن دول الآسيان زادت ثقتها في الصين منذ مساندتها لها أثناء الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 [2]. وبالتالي التعاون بين الصين والآسيان تدعم كثيرا من خلال التشابك الاقتصادي الكبير بينهما الأمر الذي فرض سقفا قريبا جدا يحول دون تصاعد أي خلافات تؤثر في معدلات النمو لكلا الجانبين، ولهذا أصبحت المحافظة على البيئة الإقليمية الآمنة شرطا أساسيا لاستمرار هذا النمو والتطور الذي تعرفه الصين ودول الآسيان.

المطلب الثاني: العلاقات التجارية اليابانية مع منظمة دول جنوب شرق آسيا

لقد ساعد الوزن الاقتصادي لليابان منذ السبعينات في بناء علاقات ثنائية مع دول الآسيان ، إلى جانب الجوار الجغرافي و التشابه في الأنظمة الاقتصادية التي مهدت لحدوث هذا التقارب بينهما. لقد عملت اليابان على تقديم مساعدات مالية وتقنية لدول جنوب شرق آسيا بغرض تحسين صورتها لدى هذه الشعوب التي عانت من ويلات نزعتها التسلطية في الماضي. و هو الأمر الذي تفهمته هذه الدول التي كانت بحاجة إلى رؤوس الأموال و التكنولوجيا اليابانية لرفع عجلة التنمية الاقتصادية لها.

1. تطور العلاقات بين اليابان ودول الآسيان:

بدأت العلاقات اليابانية مع دول الآسيان تتطور شيئا فشيئا منذ ستينات القرن الماضي خاصة بعد المساعدات المالية التي منحتها لهذه الدول بغية إنعاش إقتصاداتها، وقد أدى التقارب بينهما في المجال الاقتصادي إلى تشكيل نوع من الثقة الجديدة في اليابان التي كانت بدورها تسعى إلى محو الآثار السلبية التي خلفتها في نفوس شعوب إقليم جنوب شرق آسيا من جراء ممارساتها أثناء الحرب العالمية الثانية، وبهذه السياسة

[2] - مدحت أيوب، مرجع سابق..

الجديدة استطاعت طوكيو أن تعيد بناء علاقاتها مع دول الآسيان ومنطقة المحيط الهادي لكن على أسس مختلفة عن تلك التي قامت عليها قبل الحرب. وبهذا التقارب تم تشكيل الجمعية اليابانية مع دول الآسيان لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة و الاستثمارات . ولم يتوقف تعاون اليابان مع دول الآسيان عند هذا الحد فقط بل تعداها إلى مدها بالتكنولوجيا و رؤوس الأموال.

علاوة على ما سبق، أصبحت المؤسسات اليابانية تستورد الموارد الأولية التي تحتاجها في صناعاتها من بلدان جنوب شرق آسيا كمرحلة أولية ، ثم بعد ذلك قامت اليابان بتوجيه استثماراتها إلى هذه البلدان قبل غيرها نظرا لما توفره هذه الدول من يد عاملة رخيصة و نظرا لقربها الجغرافي من اليابان وكونها تمثل سوقا استهلاكية معتبرة. كما أن الشركات اليابانية الكبرى أنشأت فروعا لها في هذه الدول لمضاعفة استثماراتها التي تركزت في القطاع الفلاحي و الصناعي، وأصبح جل إنتاجها المتحقق في بلدان جنوب شرق آسيا يصدر نحو الولايات المتحدة الأمريكية [1].

كما أن القطاع المصرفي القوي لليابان أعطى دفعا للمؤسسات المستثمرة في دول الآسيان حيث لعب المصرف الياباني للتصدير والاستيراد و المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية دورا مهما في مجال تشجيع الاستثمارات اليابانية المتجهة نحو البلدان الآسيوية من خلال تخفيض سعر الفائدة لتمويل تلك الاستثمارات. وبالتالي يمكن القول أن الدور الفعال الذي قام به اليابان في إقليم جنوب شرق آسيا يعتبر من بين العوامل التي ساهمت في نجاح النهضة الصناعية والنمو السريع الذي شهدته دول الآسيان خلال الفترة 1965-1995، ومما سبق عرضه نجد أن للاقتصاد الياباني تأثير واقعي على مسيرة التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا، وكان بمثابة القاطرة التي تجر ورائها بقية الاقتصاديات الآسيوية في إطار ما يعرف بنظرية الإوز الطائر [*].

---

[1] - Yves Le Diascron, **Le Japon miracle ou mirage**, Paris :Edition ellipses, 1997, p130.

[*] - **نظرية الإوز الطائر**: تعود معالمها للاقتصادي الياباني آكماتزو الذي مثل مراحل النمو الاقتصادي للبلدان النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع كأسراب الإوز التي تسير بشكل خطي وذلك مع اختلاف درجات السرعة و الارتفاع لكل بلد في إطار المسار التاريخي المحدد له وفقا لثلاث منحنيات (منحنى الاستيراد، منحنى الإنتاج، منحنى الصادرات).

و في عام 1981 ضاعفت اليابان من تقديم دعمها لرابطة الآسيان، وهو الدعم الذي تزايد عام 1983 لكل من اندونيسيا و ماليزيا و تايلاند. و في عام 1987 أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال قدره مليارا دولار، و في ماي 1991 أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها في دعم و تشجيع النمو الاقتصادي لدول الآسيان و البحث عن إطار مشترك لمناقشة القضايا السياسية و الأمنية في المنطقة [2].

ومع تزايد النفوذ الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، بدأت اليابان في تكثيف جهودها بغية استقطاب دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) من خلال عقدها عدة لقاءات ثنائية بغرض توسيع مجالات التعاون والشراكة وتوحيد المواقف، ومن هذا المنطلق جاءت قمة طوكيو باستضافة قادة دول الآسيان في ديسمبر 2003 التي استمرت لمدة يومين والتي أسفرت أشغالها الإعلان على توثيق التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين اليابان والدول ال عشر المكونة للرابطة. كما تم التفاهم المشترك بين اليابان ودول الآسيان على إقرار خطة عمل ثنائية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما بحلول عام 2012، وتم تحديد عام 2005 تاريخ انطلاق المفاوضات التمهيدية لهذا الأمر، ولم تقف اليابان عند هذا الحد بل أخذت على عاتقها تقديم 3 مليارات دولار كمعونات اقتصادية وتحفيزية لدول المنطقة لدفع جهود التنمية، ويتم تخصيص نصف هذا المبلغ لتنمية المناطق المطلة علي نهر الميكونج كمبوديا و لاوس وبورما وتايلاند وفيتنام [1]. ويمكن القول هنا أن هذا المسعى الياباني لإقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول الآسيان وتقديمه للمساعدات المالية جاء كرد فعل على الاتفاقية المشتركة الصينية- الآسيانية الهادفة لإقامة أكبر سوق تجارية حرة في العالم بحلول عام 2010. و كمحاولة جريئة لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في إقليم جنوب شرق آسيا .

---

[2]- علي عواد الشرعة، "الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منه"، **المجلة الإلكترونية *إنسانيات***، العدد 88-63 ، 12 نوفمبر 2012.
http://insaniyat.revues.org/8350

[1]- كمال جاب الله، "سباق ياباني - صيني على إقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول الأسيان"، **جريدة الأهرام**، العدد 127، 13 ديسمبر 2003.
http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/12/13/Worl7.htm

وفي نفس السياق، أكد رئيس الوزراء الياباني جونتشيرو كويزومي أن بلاده تعتزم منح 30% من الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية لدول الآسيان وحدها ، وبهذه النسبة من الإعانات تصبح اليابان الدولة الأولى التي تمنح الآسيان 60 % من منحها المالية [2] بغية تعزيز جهود الإنعاش الاقتصادي عقب الأزمة المالية في البورصات الآسيوية وانخفاض قيمة عملاتها.

وتلعب دول الآسيان دورا هاما في الواردات الصناعية اليابانية، ففي عام 1988 كانت الواردات من المنسوجات حوالي 29% والمنتجات الخشبية 2.4%، وبين عامي 1975-1992 زاد نصيب الواردات الصناعية في إجمالي الواردات اليابانية من 20.3% إلى 50.2% وبلغت هذه النسبة 60% عام 1996. وتبلغ الواردات الصناعية اليابانية من الدول الآسيوية ما يزيد عن 50% من مجمل وارداته الصناعية [1].

تعتبر اليابان من أكبر الدول المستثمرة في دول الآسيان حيث يصل حجم الاستثمارات اليابانية على سبيل المثال في ماليزيا 23,8% من جملة الاستثمارات الأجنبية حسب إحصائيات عام1997. وتعد اليابان أهم شريك تجاري لدول الآسيان، إلا أن صادراتها تشهد انخفاضا بلغ نحو 8,2% عام 2003 مقارنة بعام1997 ، في حين أن صادرات الصين زادت أكثر عام 2003 بنحو 157% مقارنة بعام1997[2].

مما سبق عرضه، نجد أن اليابان نجح في بناء حزام صناعي مستخدما في ذلك ارتفاع قيمة الين في منتصف الثمانينات مما دفع الشركات اليابانية إلى الترحيل المتسارع لجزء من وحداتها الإنتاجية نحو بلدان رابطة الآسيان للمحافظة على التنافسية، و رغبة منها في تخفيض تكاليف الإنتاج والصناعات الكثيفة العمالة وذات المحتوى التصديري المرتفع وبغرض السيطرة على هذه السوق. وبهذا يكون اليابان استطاع بناء قوة طاردة

---

[2] - كمال جاب الله، مرجع سابق.

[1] - Philippe Hugon, **Les séquences inversées de la régionalisation**, Paris : édition ellipses, 1998, p 537.

[2] - خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، "رابطة دول جنوب شرق آسيا : نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس،2006، ص 90-91.

لمركزية عمليات التصنيع نحو البلدان المجاورة له ، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى تحقيق درجات جد معتبرة في نموها الاقتصادي. و بالتالي نرى أن اليابان بعد تحقيق معجزاتها الاقتصادية أخذت على عاتقها مسؤولية دعم دول الإقليم لذلك قامت بمساعدة الدول الآسيوية المجاورة فقدمت لها مختلف أشكال الدعم الاقتصادي والمالي والتقني، وشجعتها على الانفتاح الاقتصادي وتحرير القطاع العام. ومن هذا المنطلق ، نستنتج أن نجاح بلدان الآسيان لا يعود إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعتها أو طبقتها لوحدها وإنما يعود بدرجة كبرى إلى الدور الرئيسي الذي لعبته الاستثمارات المالية اليابانية في عملية التنمية داخل بلدان جنوب شرق آسيا.

ومن جهة أخرى ، لا يمكن أن نتناول علاقات اليابان بدول الآسيان دون الأخذ في الحسبان الدور الصيني، ولهذا نجد أن تكتل الآسيان يعمل جاهدا على تمتين علاقات التعاون الإقليمي مع الدول الكبرى في المنطقة؛ الأمر الذي أسفر على مبادرة الآسيان +3 " الصين، اليابان، كوريا الجنوبية" والتي بدأت عام 1997، وتهدف دول الآسيان من خلال هذه المبادرة إلى فتح آفاق واسعة للتبادل التجاري الحر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية بشكل تدريجي بين دول الرابطة بما فيها الصين واليابان وكوريا الجنوبية مع إمكانية إقامة تكتل جهوي في أفق 2020 مبني على أساس [1]:

- **الوحدة الأمنية**: وذلك بتحقيق السلم وحل الخلافات باعتماد الحوار، واحترام الاتفاقات والمعاهدات.

- **الوحدة الاقتصادية**: تحقيق الاندماج الاقتصادي و إنشاء جهة اقتصادية مستقرة تنافس باقي التكتلات الاقتصادية العالمية باعتماد التبادل الحر للخدمات والبضائع والتخفيض من نسبة الفقر في أفق 2020.

---

[1]- شاهر جوهر،" رابطة أمم جنوب شرقي آسيا "الآسيان"، **مجلة العالم السورية**، تاريخ الدخول للموقع:12/06/ 2014:

http://9alam.com/community/threads/bxhth-xhul-rabt-dul-gnub-shrq-sia-alsian.23219.

- **الوحدة السوسيوثقافية** : وذلك بخلق هوية جهوية موحدة بين دول الرابطة، وتحسين مستوى عيش السكان، وبالتالي الرفع من مستوى التنمية البشرية لدول الرابطة .

و لكن مع تصاعد الخلافات اليابانية -الصينية على إثر الخلافات الحدودية وتصادم الطموحات الإقليمية أصبحت اليابان اليوم تكثف من جهودها الدبلوماسية بغية الاستفادة من دعم الآسيان. وفي هذا السياق ، جاءت القمة اليابانية ودول الآسيان في 14 ديسمبر 2013 بالعاصمة طوكيو، بعد أسابيع من إعلان الصين عن منطقة دفاع جوي جديدة فوق بحر الصين الشرقي أطلقت عليها اسم " منطقة تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي "، وتشمل هذه المنطقة جزرا تخضع للسيادة اليابانية حاليا، كما تشمل منطقة صخرية في البحر تطالب بها كوريا الجنوبية [2]. وهذا القرار الأحادي من قبل الطرف الصيني أثار مخاوف القوى الإقليمية والدولية من إعلان منطقة مماثلة فوق بحر الصين الجنوبي الغني بالموارد والذي تدعي الصين السيادة على ما يقرب 90% منه [1]. وعلى إثر هذا الإعلان وجهت واشنطن وطوكيو وسيول انتقادات حادة للصين لتأسيسها هذه المنطقة من الدفاع الجوي بشكل أحادي مع إعلانهم بعدم الامتثال لهذا القرار الذي يتعارض مع القوانين الدولية.

كما دعا البيان المشترك لهذه القمة بين اليابان وقادة رابطة الآسيان إلى حرية المرور والملاحة والتجارة في المنطقة، دون إشارة مباشرة إلى منطقة الدفاع الجوي الصينية إذ جاء في البيان "....نحن نؤكد على أهمية حفظ السلم والاستقرار والازدهار في المنطقة، وتعزيز السلامة والأمن البحري وحرية الملاحة والتجارة غير المقيدة وممارسة ضبط النفس وحل النزاعات بالطرق السلمية طبقا لمبادئ القانون الدولي المعتمدة

[2] - موقع بيبس الإلكتروني، مقالة بعنوان:" اليابان تمنح 20 مليار دولار مساعدات وقروض لدول الآسيان"، 14 ديسمبر 2013: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/12/131214_japan_asean_aid

[1] - محمد صلاح الدين، مرجع سابق.

عالميا ..." [2]. وبالتالي نستنتج أن هذه المعاني القوية في البيان هي بمثابة الرسالة الموجهة للصين بغية مراجعة قراراتها.

وفي نفس الإطار المرتبط بالمساعدات المالية التي ما فتئت اليابان تقدمها للآسيان، أعلن في هذه القمة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي أن بلاده قررت منح مبلغ 20 مليار دولار لهذا التكتل في شكل مساعدات، و إن هذه الحزمة المالية ستتوزع على مدى خمس سنوات وستأخذ في الغالب شكل قروض ميسرة [3]، وهذه الخطوة يمكن تفسيرها على أن اليابان تحاول كسب دعم و تأييد دول الآسيان في مواجهة التوسع الصيني ، خاصة بالنسبة لدول الرابطة الأربعة (بروناي وماليزيا والفيليبين وفيتنام) التي هي على خلاف مع الصين بشأن السيادة على بعض الجزر "جزر البراسيل، اسبراتلي، براتاس" الواقعة في بحر الصين الجنوبي [4].

ومما سبق عرضه يمكن القول ، أن مصالح الآسيان واليابان والصين بل ومنطقة آسيا-الباسيفيك برمتها تحكمها علاقة تكاملية، و تعتمد على وجود علاقات مستقرة بين الرابطة وشركائها، وأي تصعيد عسكري بين الأطراف لا يخدم مستقبل هذا الإقليم ولا المجتمع الدولي، نظرا للتأثير القوي في العملية الاقتصادية والسياسية والأمنية للآسيان والصين واليابان. ومن ناحية أخري، تمر الآسيان حاليا بمرحلة حاسمة لتشكيل كيان ها الاقتصادي المشترك في عام 2015، وبالتالي هي في أمس الحاجة إلى شركاء مسؤولين للتعاون معها من أجل تحقيق السلم والأمن و الاستقرار والازدهار في المنطقة، وعليه الرابطة لا تريد أن يخلق أي شريك لها حالة من الفوضى، خاصة إذا تعلق الأمر بالصين واليابان.

---

[2] - جريدة الرؤية الإلكترونية ،مقالة بعنوان "اليابان تحشد دعم «آسيان» ضد التنين الصيني "، 2013/12/14.

http://alroeya.ae/2013/12/14/110253

[3] - موقع بيبس الإلكتروني، مرجع سابق..

[4] - شيماء خه، "التودد إلى دول الآسيان من أجل معاداة الصين "حلم يقظة"، **جريدة العربي للأخبار**، 14 ديسمبر 2013.
http://arabic.news.cn/topic/2013-12/14/c_132967657.htm

استنتاجـات الفصـــل الثـــــاني:

انطلاقا مما تم عرضه في هذا الفصل الثاني، نجد أن منذ تطبيع العلاقات بين الصين واليابان في عام 1972، تطورت العلاقات الثنائية بينهما تطورا كبيرا، خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، ولا سيما بعد عمليات الإصلاح التي باشرتها الصين منذ عام 1978، حيث أصبح الاقتصاد هو البعد المسيطر على العلاقات الرسمية بينهما في إطار تحقيق الاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة التي تنعكس من خلال تزايد المبادلات التجارية بينهما. فالصين استفادت من المساعدات المالية والاستثمارات اليابانية التي ساهمت إلى حد كبير في تحويل التكنولوجيا إليها، واليابان استفادت من السوق الصينية الضخمة والمواد الأولية التي تحتاجها في صناعاتها الكبرى.

ضف إلى ذلك، الصين واليابان لم تشهدا صعودا متزامنا، حيث كانت اليابان هي الأقوى إلى أن بزغ نجم الصين على الساحة الدولية في العقدين الأخيرين، الأمر الذي ترتب عنه تحول الدولتين إلى قوتين متنافستين في ذات الوقت وهو ما عده المراقبون تحديا غير مسبوق. وبالرغم من أن هذا التعاون الفعال بينهما حقق انجازات ايجابية، إلا أن القضايا التاريخية بينهما، خاصة آثار الحقبة الاستعمارية اليابانية في المنطقة مازالت تؤثر سلبا على مسار العلاقات السياسية بينهما بين الحين والآخر، وذلك في ظل تنامي الحس القومي في كلا البلدين.

ومن جهة أخرى، نجد أن النمو الاقتصادي الصيني الذي تجاوز نظيره الياباني دفع بالبلدين للتسابق على استقطاب دول الآسيان نظرا للدور الفعال والمؤثر الذي أصبح يلعبه هذا التكتل في الاقتصاد العالمي بصفة عامة، و في التوجهات السياسية في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا بصفة خاصة. كما أن إقامة شراكات اقتصادية وإستراتيجية مع هذا التكتل سيعزز من مكانتهما في هذا الإقليم .

الفصل الثالث

الملفات الساخنة بين الصين واليابان

خريطـــة 03: خريطة جغرافية لإقليم شرق آسيا.

Source : http://www.google.dz/imgres?imgul11

خريطـــة 04: خريطة جغرافية لإقليم حنوب شرق آسيا.

Source : http://www.google.dz/imgres?imgul13

تمهيـــد

منذ العقدين الأخيرين، بدأت العلاقات بين الصين واليابان تشهد توترا حادا حول مجموعة من القضايا الجوهرية بينهما، والتي تتمثل في الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية ، و التنافس على مصادر الطاقة، إلى جانب تنازعهما حول مجموعة من الجزر ذات الأهمية الإستراتيجية. وبالتالي، لم يعد الهدوء هو السمة التي كانت تميز المحيط الهادئ- الآسيوي عن باقي أقرانه من محيطات العالم، فقد أصبح مسرحا لاستعراض القوة بين مختلف القوى الإقليمية التي تطمح لتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة، وعلى وجه الخصوص بين دولتي الصين واليابان التي تتنافسان من أجل السيطرة على بحر الصين الشرقي مما قد ينعكس سلبا على منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا بصفة خاصة، والعالم بصفة عامة، وهذا نظرا للوزن الاقتصادي الثقيل الذي يتميزان به في الساحة الدولية.

ومن هذا المنطلق، سأتناول في هذا الفصل الثالث دراسة أهم قضايا الخلاف بين البلدين، والدوافع التي جعلت هذين العملاقان يتنافسان على الهيمنة الإقليمية في هذه المنطقة مع إعطاء تصور عام حول ترتيبات الأمن الإقليمي في المحيط الهادئ- الآسيوي دون إغفال الدور الأمريكي الذي تربطه تحالفات إستراتيجية مهمة، خاصة مع دولة اليابان وكوريا الجنوبية، ثم في الأخير سأحاول استشراف مستقبل العلاقات بين الصين واليابان في ظل هذه الأوضاع الراهنة بكل ما تقدمه من احتمالات التقارب والاستمرار أو احتمالات التصادم والتنافر.

المبحث الأول : مسائل الخلاف بين الصين واليابان

على الرغم من تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين طوكيو وبكين عام 1972 على أساس تأجيل القضايا الخلافية بينهما إلا أن قضية الخلاف حول ترسيم خط المياه الإقليمية بين البلدين، والصراع حول جزر دياويو/ سنكاكو الغنية بمواد الطاقة شكل إحدى المحاور والعقبات الأساسية في العلاقات الخارجية بين الصين واليابان .

المطلـــب الأول: النزاع الصينى-اليابانى حول جزر دياو يو/ سنكا كو

منذ ثمانينيات القرن الماضي، بدأت العلاقة بين الصين واليابان تشهد بين الفينة والأخرى توترا مستمرا بسبب النزاع حول جزر (دياو يو، Diaoyu Islands) بالصينية أو (سنكا كو ، Senkaku Islands) باليابانية، والتي يدعي كلا الطرفين ملكيتها. وتضم هذه الجزر المتنازع عليها ثماني جزر صخرية غير مأهولة أكبرها مساحة تصل إلى 4 كيلومترات مربعة، وتبعد عن شواطئ البر الرئيسي للصين قرابة 100 ميل بحري وحوالي 71 ميلاً بحريا عن شواطئ اليابان فيما تبتعد حوالي 93 ميلا بحريا عن شواطئ تايوان [1] .

ويكمن جوهر الصراع الصيني - الياباني في هذه المشكلة حول الأحقية التاريخية لملكية هذه الجزر حسب إدعاء كلا البلدين ، ونظرا للتقلبات في التبعية الجغرافية لهذه الجزر طوال ما يفوق قرن من الزمن ، بقيت هذه المسألة تعرف خلافا مستمرا إلى أن بدأت تأخذ منحى حادا مع إعلان الأمم المتحدة عام 1971 عن وجود كميات كبيرة من النفط والغاز في تلك المنطقة من بحر الصين الشرقي، وهو الأمر الذي زاد في تغذية النزاع بين البلدين نظرا لما تزخر به هذه الأخيرة من ثروات طاقوية ضخمة يمكن استخدامها في تموين القطاع الاقتصادي والعسكري بمصادر الطاقة . و يتراوح الاحتياطي النفطي في هذا البحر بين 60 و 100 مليون برميل من النفط، في حين يوجد احتياطي مهم من الغاز الطبيعي يتراوح بين 2 و 1 تريليون قدم مكعب،

[1] - عزت شحرور، " الصين ونزاعات المحيط الهادئ: الأسباب والمآلات "، **مركز الجزيرة للدراسات**، 01 أكتوبر 2012، ص 4.

حسب تقديرات إدارة المعلومات حول الطاقة EIA التابعة للحكومة الأمريكية، بينما تقول المصادر الصينية بأن الاحتياطي النفطي يتراوح بين 70 و 160 مليون برميل[1]، ويزخر هذا البحر أيضا بثروات معدنية مهمة مثل الأحجار المرجانية الثمينة، والذهب، والبيتانيوم، والبلاتين.

و بما أن هذه المجالات الحيوية تمثل أهمية بالغة في العملية الاقتصادية الدولية، ولاسيما البترول الذي هو بمثابة العصب الحيوي للصناعات الكبرى، نستطيع القول أن هذا الاكتشاف سيعقد النزاع أكثر بين البلدين و يساهم سلبا في عدم الوصول إلى حل قريب لهذه المسألة مستقبلا، باعتبار أن الجغرافيا هي التي تصنع التاريخ و ترسم معالم المستقبل .

و بالإضافة إلى ذلك كله، فإن للجزر قيمة إستراتيجية للبلدين معا بفعل موقعها الإستراتيجي، فالسيادة على هذه الجزر ستسمح لليابان أو الصين بالمطالبة باستغلال 400000 كيلومتر مربع من المياه المحيطة بها باعتبارها منطقة اقتصادية خالصة، كما يمكن استغلال الجزر عسكريا ؛ الأمر الذي تخشاه الصين في حالة قيام اليابان بإنشاء نظم استطلاعية جوية وبحرية تضع كامل المنطقة وما يجاورها من مناطق ذات سيادة صينية مثل" وينزهو "و"نينغ بو" تحت المراقبة المباشرة لليابانيين، وبطبيعة الحال هذا الاحتمال الوارد تتوى فيه القيادة الصينية تهديدا أمنيا وعسكريا مباشرا [2].

وإذا عدنا للجذور التاريخية لهذه الجزر، نجد أن الصينيين يروا أنهم هم أول من اكتشف جزر" دياو يو" التي تعني في ثقافتهم جزر صيد السمك، وهي جزر تدخل ضمن النطاق الجغرافي لجزيرة تايوان (فورموزا سابقا) طوال عهد أسرة مينغ الملكية (1368-1644)، ولكن بعد دخول الصين في مرحلة الإذلال والضعف وهزيمتها في حربها الأولى مع اليابان عام 1895، تم إجبارها على التخلي على جزيرة تايوان و الجزر

---

[1] - مجلة جنوب شرق آسيا المعاصرة، المجلد 31 ، عدد 1، إبريل 2009، http://muse.jhu.edu/journals/contemporary_southeast_asia_a_journal_of_international_and_strategic_affairs/v031/31.1.buszynski.html

[2] - عبد الرحمن المنصوري، " الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية " ، **مركز الدراسات للجزيرة**، 06 فبراير 2013، ص ص 4، 5.

الملحقة بها بما فيها (جزر دياو يو) لصالح اليابان طبقا لمعاهدة شيمونوسكي التي وقعتها حكومة تشينغ الصينية مع اليابان في نفس السنة، إلا أنه بعد هزيمة اليابان واستسلامها دون شروط تمت إعادة هذه الجزر إلى الصين وفقا لإعلان القاهرة عام 1945.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بسط نفوذها في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، وتعزيزا لوجودها في هذه المنطقة فرضت على اليابان اتفاقية سان فرانسيسكوا للسلام عام 1951، الذي تخلت بموجبها على أراضي جزر تايوان وبيسكادوريس للصين طبقا للمادة الثانية من الاتفاقية، وبقيت جزر سنكاكو كجزء من الأراضي اليابانية، وطبقا للمادة الثالثة من هذه الاتفاقية، حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حق إقامة إدارة مدنية و قواعد عسكرية في جزيرة نانسيي شوتو التابعة لمحافظة أوكيناوا اليابانية مع إلحاق جزرسنكاكو بها إقليميا [1] .

وقد استمر هذا الوضع على حاله حتى عام 1971، أين قررت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة جزيرة أوكيناوا وملحقاتها من الجزر إلى اليابان، وهو الأمر الذي رفضته كل من تايوان وبكين التي سجلت اعتراضها في الأمم المتحدة وأعلنتا عن أحقيتهما في ملكية هذه الجزر، ولكن واشنطن تجاهلت هذا الاحتجاج ، وسلمت الجزر إلى طوكيو في 15 ماي 1972 [2].

من جهة أخرى، تـرى اليابان بأنها صاحبة السيادة على هذه الجزر بناءا على حقائق تاريخية أيضا، وتعتبرها جزء لا يتجزأ من جزر" نانسي" "شوتو" التابعة لمقاطعة "أوكيناوا"، وتستند في ذلك على عملية المسح التي أجرتها على كامل المنطقة ولم تجد أية آثار تدل على تبعيتها لمملكة أسرة" تشينغ "الصينية، وبهذا تنفي اليابان قطعا أن تكون جزر سنكاكو/دياويو تابعة لجزيرة تايوان أو جزر" بيسكادوريس " التي تنازلت عنها الصين لصالح اليابان عام 1895، وتحتج في ذلك أيضا بأن ولغاية نهاية الستينات

---

[1] - عزت شحرور، مرجع سابق، ص 3.

[2] - وزارة الخارجية اليابانية، "جزر سنكاكو" ، نوفمبر2012 :
http://www.eg.embjapan.go.jp/a/territory/senkaku/pdfs/senkaku

كانت جزر سنكاكو تظهر في الأطلس الجغرافي الصيني على أنها جزر يابانية، ولكن بعد أن أظهرت الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة في سبعينيات القرن احتمال توفر المنطقة على كميات مهمة من الطاقة بدأت الحكومتان الصينية واليابانية بالمطالبة رسميا بهذه الجزر[1]، وبناءا على ذلك فإن اليابان تشكك في مصداقية الطرح الصيني وترفضه شكلا ومضمونا، سواءا كان في جوانبه التاريخية، أو الجغرافية، أو الجيولوجية، أو القانونية.

والجدير بالذكر هنا، أن الأسباب التي أدت إلى إثارة النزاع حول الجزر متعددة، ويمكن أن نلخصها فيما يلي :

- تتوفر هذه المنطقة على مخزون هائل من مصادر الطاقة التي تعتبر عامل حيوي بالغ الأهمية في العملية الاقتصادية والعسكرية لكلا البلدين.

-التغيرات الهيكلية التي شهدتها المنطقة والتي ظهرت في خضمها الصين كقوة عالمية صاعدة بفضل ما حققته من نمو اقتصادي متسارع خلال عقود من الزمن.

-تنامي نزعات التعصب القومي والمشاعر الوطنية في أوساط المجتمعين الصيني والياباني.

و في واقع الأمر، يبدوا واضحا للعيان أنه في السنوات الأخيرة تعمق النزاع حول هذه الجزر الصغيرة التي أصبحت المصدر الرئيسي للتوتر في العلاقات بين البلدين، ولا سيما بعد قرار الحكومة اليابانية القاضي بشراء ثلاثة من الجزر الخمسة وتأميمها في سبتمبر من عام 2012. ومن جهة أخرى، يبدو أن النزاع حول هذه الجزر سيعرف منحنى تصاعدي في خضم هذه الفترة التي يحكم فيها الحزب الليبرالي الديمقراطي البلاد في اليابان بقيادة رئيس الوزراء " شينزو آبي" نظرا لتعهده أمام الشعب بتطوير القدرات العسكرية اليابانية لحماية المصالح الوطنية لليابان في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا.

[1]- عبد الرحمن المنصوري، مرجع سابق، ص، 5.

ونظرا لهذا التعصب في المواقف من خلال تمسك كلا الطرفين بحقه السيادي على هذه الجزر دون تقديم أي تنازل أو محاولة لإيجاد أرضية مشتركة للحوار ، يمكن القول أن هذا النزاع سيكون بمثابة العتبة التي يمكن أن تفجر العلاقات بين البلدين في المستقبل.

المطلب الثانـــي: الخلاف الصيني الياباني حول ترسيم الحدود البحرية

مما لا شك فيه أن الجوار الجغرافي خلق مجموعة من المشاكل بين الصين واليابان، وأهمها الخلافات الحدودية البحرية حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لكل منهما في بحر الصين الشرقي الذي يزخر بكميات كبيرة من النفط والغاز والمعادن حسب دراسات التنقيب الحديثة. ولمعرفة أوسع لهذا البحر هو جزء من المحيط الهادئ تبلغ مساحته حوالي مليون وربع المليون كيلو متر مربع، وتطل على شواطئه كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان، ويلتقي مع بحر الصين الجنوبي عند مضيق تايوان، ومع بحر اليابان عبر مضيق كوريا وينفتح شمالا على البحر الأصفر. و ظل هذا البحر حتى القرن التاسع عشر بحرا هامشيا لم يحظ بالاهتمام الإعلامي والدولي كما هو عليه الآن إلا بعد اكتشاف مصادر الطاقة المختلفة في أعماقه.

لقد عرف بحر الصين الشرقي على مدار العقود الأخيرة خلافات حول قضية ترسيم الحدود بين كل من الصين واليابان وبصفة أقل تايوان التي تعتبرها الصين إحدى مقاطعاتها، فهاتان الدولتان تتنازعان على فضاء بحري تقارب مساحته حوالي 210000 كلم² ، ويزخر باحتياطات خامة تقدر بالملايين من براميل البترول والملايين من الأمتار المكعبة من الغاز والمعادن، و فضلا عن ذلك، هذا البحر هو بمثابة البطن الرخو لأمن كلا الدولتين و يشكل مجالا ذو أهمية إستراتيجية في الخريطة الجيوبوليتيكية لكل دول إقليم شرق آسيا [1].

[1] - Liao jx , " Sino-Japanse energy Security and régional stability : the case of the east china sea gas exploration " , **East asia : an international Quarterly**, vol 25 , nº1, 2008, P 57.

ونظرا لأهمية البحار في سياسات هاتين الدولتين ظهرت خلافات حول ترسيم وامتداد الحدود البحرية لكل بلد داخل بحر الصين الشرقي، وقد نتج عن هذا النزاع تباين في تأويلات البلدين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . فلليابان بدورها اقترحت ترسيم الخط البحري بين البلدين استنادا على المادة 57 من قانون البحار التي تنص على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد ما لا تتجاوز 200 ميل بحري، وبما أن عرض البحر بين البلدين لا يتجاوز 400 ميل بحري، فإن اليابان رسمت من جانب واحد خطا حدوديا على مسافة متساوية من ساحلي البلدين ؛ الأمر الذي رفضته الصين.وعليه، هذه الأخيرة طالبت بترسيم حدودها وفقا للمادة 76 فقرة 5 أي على أساس مبدأ " الامتداد الطبيعي لجرفها القاري" وهو ما سيسمح لها باستغلال منطقة ممتدة على مسافة 350 ميل بحري أي المسافة التي يمتد عليها كامل جرفها القاري [1] .

و بالرغم من هذا الاختلاف عقد كلا البلدين عدة مفاوضات سعيا منهما للوصول إلى حل مشترك يرضي الطرفين و لكن دون جدوى، ما عدى بعض الاتفاقيات الموقعة بين عام 1997 و 2000 ، و التي كانت الغاية منها تحديد مناطق الصيد لا أكثر. وفي شهر جوان 2008، توصل هذين البلدين بعد 12 جولة من المحادثات، إلى اتفاق يقضي بتطوير منطقة بحرية مشتركة بين الصين واليابان تضم حقل النفط" لونغ جينغ " أو "أسونارو " وفقا للتسمية اليابانية، كما ينص هذا الاتفاق على مشاركة الصين واليابان في تطوير الحقل الغازي" تشون شياو " أو"شيراكابا"، لكن هذا التعاون لم يحقق أي تقدم يذكر بين الجانبين[2].

وفي 11 ماي 2009 ، بدأت الصين في تطوير حقل" تيان ويوين"، من جانب واحد باعتباره يدخل ضمن الحدود البحرية التابعة لها، مما أثار احتجاج اليابان. وفي شهر سبتمبر 2010، توقفت المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ورجعت إلى نقطة الصفر بعد الأزمة السياسية الناتجة على إثر احتجاز خفر السواحل اليابانية لسفينة

[1] - Collin, Sébastien, OP.CIT, P 90.
[2] - Ibid., P 92.

صيد صينية كان على متنها 14 صيني، وذلك بمحيط جز ر سنكاكو / دياويو المتنازع عليها. ومن جهة أخرى، ردت الصين على ذلك باحتجاز 4 يابانيين بحجة دخولهم منطقة عسكرية صينية بدون تصريح ووجهت لهم اتهامات خاصة بتصوير أهداف أمنية وعسكرية بالفيديو بطريقة غير قانونية [1]، وعلى إثر هذين الحادثين وما نتج عنهما من تطور متسارع رافقه سخط شعبي في شوارع كلا الدولتين قامت اليابان بالإفراج عن قبطان السفينة و كامل أفراد الطاقم المحتجزين، لترد الصين بنفس الخطوة وتقوم بالإفراج عن اليابانيين المحتجزين لديها، وبهذا القرار المشترك استطاعت الصين واليابان المحافظة على العلاقات الثنائية بطريقة سلسلة ، خاصة بعد المحادثات الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الياباني السابق "نودا" مع القيادة السياسية الصينية التي تركزت على ضرورة اتخاذ إجراءات مشتركة بغرض إصلاح العلاقات المشتركة بينهما وإزالة الآثار السلبية لهذا الحادث. كما حث هذا الأخير الصين على لعب دور محوري في التعامل مع كوريا الشمالية، خاصة بعد وفاة رئيسها السابق " كيم يونج إيل"، وذلك في سبيل ضمان استقرار شبه الجزيرة الكورية.

وإلى جانب هذه الخلافات الحدودية البحرية، توجد مسألة أخرى لا يتفق فيها البلدان تتعلق بـ" أوكينو توريشيما"، وهي شعاب مرجانية تقع على مسافة 1100 ميل شرقي طوكيو، ولا تدعي الصين سيادتها على هذه الشعاب، لكنها ترفض استعمالها من قبل اليابان، وذلك للمطالبة بمنطقة اقتصادية خالصة في غرب المحيط الهادئ لأن الصين تعتبرها مجرد صخرة وليست جزيرة [2].

---

[1]- د.باهر مردان، مرجع سابق.
[2]- عبد الرحمن المنصوري، مرجع سابق، ص 5.

ا .الأهميــة الجيوستراتيجية والاقتصـــادية لمنــاطق النزاع:

لقد أصبحت آسيا والمحيط الهادئ خلال السنوات الأخيرة، من أهم المناطق الإستراتيجية باعتبارها أحد المحركات الأساسية في العملية الاقتصادية العالمية، وباعتبارها أيضا أكثر مناطق العالم ديناميكية وحركية بعد انتقال مركز الثقل الاقتصادي إليها.

والجدير بالذكر هنا، أنه منذ القدم كانت هناك منافسة شرسة بغرض السيطرة على مياه المحيط الهادئ، خاصة بحري الصين الشرقي والجنوبي نظرا لما يشكلانه من أهمية في حسابات الجغرافيا السياسية للدول الكبرى، وزاد هذا التنافس حدة بعد اكتشاف الدراسات الحديثة لتلك الكميات الهائلة من مصادر الطاقة والمعادن في هذين البحرين. وبالإضافة إلى ذلك، المحيط الهادئ يمثل الامتداد الطبيعي والبطن الرخو لأمن كل الدول المتصلة به، ويكتسي أهمية جيوسياسية واقتصادية في كامل منطقة شرق وجنوب شرق آسيا نظرا لإطلاله على جنوب الصين وشمال إندونيسيا وشرق فيتنام وغرب ماليزيا، حتى أصبح اليوم من نافل القول أن من يمتلك موطئ قدم أو على الأصح مرسى باخرة في المحيط الهادئ، سيكون قادرا على الإسهام في تحديد وصياغة مستقبل الأوضاع الدولية سياسيا واقتصاديا خلال المراحل القادمة .

وفي نفس السياق دائما، نجد أن هذه الأهمية الإستراتيجية للمحيط الهادئ تكمن أيضا في احتوائه على عدة ممرات بحرية تتحكم بدرجة كبرى في حركة التجارة الدولية و الملاحة البحرية، والتي سأتناولها بالتفصيل في المطلب الأول من المبحث الثاني لهذا الفصل.

المبحث الثـانـي: التنـافس الصينـي- الـيابـانـي على مصادر الطاقة

يقول الدكتور "دانييل يرجن"[1]، رئيس مركز أبحاث الطاقة في جماعة " كامبردج " البترول : هو 10 بالمائة من الاقتصاد و 90 بالمائة من السياسة، و لا يوجد مادة أولية لها علاقات حميمية جدا و قوية مع الجيوبولتيك كما هو البترول. حيث أننا نشاهد ذلك في

[1]- دانييل يرجن، **مجلة السياسية الدولية** ، العدد 98، شتاء 2002 - 2003، الصفحة 231.

الشرق الأوسط، وفي روسيا، و في الصين، و في أمريكا اللاتينية أو في جميع أنحاء العالم ".

هذه التأكيدات تبين لنا الأهمية المتعاظمة لمصادر الطاقة في الرهانات الدولية نظرا لكونها تشكل عصب الاقتصاد العالمي، ولاسيما ما يعرف بالذهب الأسود" البترول"، كما أن مسألة تأمين هذه المادة الحيوية و السيطرة على منابع تموينها أصبحت مسألة جيوبوليتيكية، وهو الأمر الذي تسعى إلى تحقيقه كل الدول الكبرى في العالم على غرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين واليابان و الهند وغيرها.

المطلب الأول: الإستراتيجية الصينية واليابانية للهيمنة على منابع البترول

مسألة التنافس على مصادر الطاقة مرتبطة بأسباب منطقية لكلا هاتين القوتين الآسيويتين نظرا لما توفره هذه المادة من منتجات مصنعة تحتاجها الدولة لتغذية قطاعها الاقتصادي والعسكري، فعلى سبيل المثال تشير الدراسات الحديثة إلى أن ه بحلول عام 2025 ستصل قارة آسيا لاستهلاك نصف ما يستهلكه العالم من البترول، وهو أمر منطقي مادامت تستهلك الآن نسبة 63 % من الطاقة عن طريق الإستراد من بلدان الشرق الأوسط "العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت، عمان، الإمارات العربية المتحدة" [1]. وبناءا على هذه التحديات المستقبلية التي سيشتد فيها الصراع على مصادر التموين بالطاقة في العالم نجد أن الصين واليابان في بناء إستراتيجيتهما النفطية يأخذان بعين الاعتبار التخوفات الناجمة عن التبعية في مجال الطاقة، و لا سيما مع الاستحواذ الأمريكي على أهم منابع التموين في العالم.

بالنسبة للصين منذ 2003، أصبحت المستهلك والمستورد الأول بالنسبة للطاقة في قارة آسيا والثانية في العالم بعد أمريكا، وهذا العامل يجعلها تؤثر وتتأثر بمتغيرات السوق العالمية في هذا المجال، كونها تعرف أن أهم مصادر التموين بالطاقة تقع في الشرق

[1] - NIQUET Valérie, **Chine-Japon :l'affrontement**, Perrin, 2006 , p 20.

الأوسط، وفي غالب الأحيان هي مناطق تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأول لليابان في قارة آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، إن ظهور أخطار القرصنة البحرية و التهديدات الإرهابية تدفع الصين إلى العمل على تأمين المسالك البحرية التي تعبرها ناقلاتها الخاصة بتموين البترول أو نقل السلع التجارية.

من جهة أخرى، نجد أن النمو الاقتصادي الكبير للصين في الربع الأخير من القرن الماضي أثر على احتياجاتها الطاقوية؛ الأمر الذي جعلها تتحول في عام 1993 من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد لإشباع حاجاتها المتزايدة في مجال الإنتاج الصناعي، حيث أصبحت الصين تستهلك حوالي 6.3 مليون برميل من النفط يوميا لتتصدر بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي لازالت تسبقها كثيرا كونها تستهلك أكثر من 20مليون برميل يوميا، ومن المتوقع أن يزداد معدل الاستهلاك الصيني ليصل إلى 10.9 مليون برميل يوميا بدخول عام 2030. وفي نفس السياق، نجد أن الصين لوحدها مسؤولة عن 40 % من الزيادة العالمية في الطلب على النفط منذ عام 2000، وتشير الإحصائيات إلى أن وارداتها النفطية وصلت إلى نسبة 3.5 % في عام 2004 و 3.3 % في عام 2005. و من المتوقع أن يتزايد طلب الصين على النفط الخام سنويا بنسبة 12% حتى عام 2020 [1]. وترتبط هذه الزيادة في إستراد النفط بارتفاع متطلبات قطاع النقل الذي يمثل أهمية بالغة في الاقتصاد القومي الصيني، حيث يتوقع أن يزداد طلب النفط في قطاع النقل الصيني من2.1 مليون برميل في عام 2005 إلى 4.5 مليون برميل في عام 2020، ليصل إلى 5.8 مليون برميل في عام 2030، كما ستزداد حصة الصين من إجمالي الوقود المستخدم في قطاع النقل من 91 % عام 2000 إلى 96% في عام 2030 [2].

---

[1]- وينران جيانج، **النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لامن الطاقة في انحاء العالم، في الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية : التنافس على موارد الطاقة**، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص ص 325، 327.

[2]- سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، عدد43 ، ديسمبر 2009، ص ص 6،7.

يتضح مما سبق، أن الطلب المتزايد للصين في مجال النفط مرتبط بعدة اعتبارات أهمها، الحفاظ على جاهزية القوة العسكرية الصينية التي لا يمكن لها أن تقوم بأدوارها الدفاعية في الجو والبحر والبر بدون تأمين مصادر الطاقة الكافية لتلبية حاجاتها الضرورية. وأيضا إن ضمان الاحتياطات النفطية يمنح الاقتصاد الصيني القدرة على الحفاظ على تطور حركة التصنيع التي تعرف ارتفاعا مستمرا، إذ نجد أن القطاع الصناعي في الصين لوحده يستهلك حوالي 70 % من إجمالي الطاقة [1]. وللمحافظة على هذا النمو لجأت الصين لتجسيد إستراتيجية شاملة لتحقيق أمنها الطاقوي بالاعتماد على مستويين :

1.- **المستوى الداخلي**: إنشاء مخزون احتياطي نفطي إستراتيجي ضمن ما يعرف بأمن الطاقة الوقائي انطلاقا من عام 2003، وأسندت هذه المهمة إلى مكتب الاحتياط النفطي ضمن لجنة التخطيط والتنمية الحكومية (SDPC) والتي أخذت على عاتقها بناء أربع قواعد لإستعاب النفط المخزن وهي: قاعدة " تشنهاي" في مقاطعة تشجيانغ وقاعدة " دايشان" في تشوشان، وقاعدة "هوانغداو" في تشينغداو وقاعدة "شينقانغ" في داليان [2].

2.- **المستوى الخارجي:**

- تأمين خطوط نقل النفط عن طريق بناء ناقلات نفط عملاقة صينية الصنع، بالإضافة إلى تحديث الأسطول البحري ونشر قواتها العسكرية في الدول الحليفة التي تقع على طول الخط الساحلي بغرض حماية سفن الشحن من أخطار القرصنة، أو أي عمليات إرهابية في أعالي البحار أو عبر الممرات البحرية، خاصة عبر الطريق الممتد من مضيق هرمز إلى مضيق ملقا [3].

- البحث عن مصادر طاقة بديلة للنفط كالطاقات المتجددة والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية حيث تتجه الصين لبناء مشروع " الشمس الاصطناعية " كمصدر جديد لإنتاج

---

[1] - Jonathan E Sinton, Rachel E Stern, "Evaluation of Chinas Energy Strategy Options",**Lawrence Berkeley National Laboratory**, Berkely, May 2005, P 10.

[2] - Oil Security : A top priority for China, Xinhuanet, 29 April 2004, **published also at this link**. www.ecosonline.org/back/pdf-reports/Nieuws/April/Oil%20security.doc

[3] - Ibid.

الطاقة منذ عام 2004، وهو عبارة عن مفاعل خاص بالاندماج النووي الحراري يمكنه توفير طاقة غير محدودة للصين تخول لها تقليص إستراد البترول والاعتماد عليه كمصدر أساسي للطاقة مستقبلا [1].

وفي الوقت الذي يشهد فيه الطلب الصيني على الطاقة زيادة كبيرة من مختلف الأسواق العالمية ضمن إستراتيجيتها النفطية الجديدة أصبح هناك إدراك قوي لدى الحليفين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بأهمية الخطر الصيني على مستقبل الأمن الطاقوي لهما، وفي هذا المقام صرح أحد زعماء تيار المحافظين الجدد" فرانك ج.غافني، Frank G.Gaffney" الذي قال:" إن هذا التوسع الصيني من أندونيسيا إلى السودان، ومن سبيريا إلى فنزويلان، ومن إيران إلى كندا، ومن أدربيجان إلى كوبا، لا يندرج ضمن حاجيات الطاقة الصينية فحسب، وإنما يهدف إلى الإستلاء على هذه الأسواق التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في حاجياتها النفطية. كما أن الصينيين ينتهجون إستراتيجية بعيدة المدى من أجل السيطرة على موارد الطاقة الإستراتيجية لخدمة أغراضهم العسكرية، وأعتقد أنهم يخططون للتفوق الاقتصادي على أمريكا وإذا اقتضت الضرورة التفوق علينا عسكريا " [2].

وفي نفس السياق دائما، نجد أن الصين استطاعت أن تنجح في إستراتيجيتها النفطية الجديدة عن طريق بناء مناطق للتخزين و تنويع مصادر التموين والانتشار عبر العالم وساعدها في ذلك تحديث قوتها العسكرية لتأمين إمداداتها النفطية، ولكن هذا التوسع أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية مما دفعها لإعادة النظر في إستراتيجيتها العسكرية في المحيط الهادئ، ولاسيما إقليم شرق وجنوب شرق آسيا بغرض الحد من الطموحات الصينية.

---

[1] - علي حسن بكير، "إستراتيجيات الصين النفطية"، **مجلة العصر**، بتاريخ 2006/05/20، متاحة على الرابط التالي:
www.alasr.ws/index.cfm?method.

[2] - Jean Philippe Miginiac,"Chine-USA, le Nouveau Grand Jeu Pétrolier", **Strategic Road.com Analysis**, 30/09/2005, P 35.

أما بالنسبة لليابان هي تحتل المرتبة الثالثة كأكبر مستهلك للنفط في العالم بعد أمريكا والصين، وتستورد حوالي 98% من احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية وقطر والكويت)، مع كميات صغيرة من إيران وروسيا وبقية العالم، وبحكم سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على أهم منابع التموين في هذه المنطقة، نجد أن اليابان مازالت تخضع لتأثيرات بلد العم سام في مجال الطاقة النفطية، كما أن البعد الجغرافي لمنابع النفط التي تمول اليابان تدفعها إلى حتمية التوجه إلى الاعتماد على البحرية الأمريكية للقيام بدوريات في الممرات البحرية و في الخليج العربي عبر المحيط الهندي ومياه شرق آسيا لتوفير حماية ناقلات تموين النفط في المناطق الحرجة نيابة عن هذه الأخيرة. ولذلك نجد أن الجيش الأمريكي لا يتواجد في الخليج العربي لحماية النفط المتجه إلى الولايات المتحدة بقدر ما هو متواجد لتأمين إمدادات النفط المتجهة إلى أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية [1].

هذه المنافسة الشديدة و التبعية التي تواجهها اليابان في مجال تأمين احتياجاتها الخاصة بالطاقة، دفعتها لوضع إستراتيجيته نفطية تقوم على أولوية إنشاء احتياط نفطي وجعلتها مسألة تندرج ضمن أمنها القومي والاقتصادي والاجتماعي، وضمن هذا الإطار قامت هذه الأخيرة منذ 1996 ببناء عشر منشآت خاصة بعمليات التخزين وبتكلفة تجاوزت 2 تريليون ين ياباني، وبحلول عام 1997 استطاعت اليابان أن تجمع مخزون نفطي قادر على تزويدها بالنفط لمدة 4 أشهر تقريبا في حال تعطل إستراد النفط بصفة شاملة [2].

1. التنافس الياباني- الصيني على النفط الروسي:

منذ العقدين الماضيين ، عرف هذان العملاقان منافسة حادة على سوق الطاقة في روسيا نظرا لقربها الجغرافي منهما مقارنة بالشرق الأوسط . ضف إلى ذلك، أن هذا

---

[1]- مقالة بعنوان " حروب النفط"، تاريخ الدخول للموقع: 08/31/ 2014، متاحة على الرابط:
http://altagreer.com /uncategorized

[2] -Oil Security : A top priority for China, Op. Cit.

الجوار الجغرافي يساهم في تخفيض الأعباء، وتوفير تكاليف الشحن ، ورفع الجدوى الاقتصادية لصالح كل من الصين واليابان . ومن جهة أخرى ، من يسيطر على النفط الروسي سيضمن استحداث ممرات جديدة للطاقة و يوفر تنويع الإمدادات النفطية التي سيعتمد عليها مستقبلا.

وفي نفس السياق ، نجد أن مجال التنافس الياباني– الصيني على مصادر الطاقة الروسية يكتسب طابعا خاصا نظرا للدوافع المختلفة بين البلدين، فالدافع الصيني لإستراد النفط الروسي يحكمه التزايد الكبير للطلب على هذه المادة الحيوية، خاصة مع ازدياد الاستهلاك الداخلي و ارتفاع الطلب نظرا للقدرة المحدودة للإنتاج . كما أنه يضمن إمدادات ثابتة ومستقرة وطويلة الأمد من البترول الخام، مما يقلل إلى حد كبير من المخاطر الكامنة على أمن الطاقة الصينية، خاصة طرق الإمداد نتيجة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط. أما الدافع الياباني، بالرغم من أنه مرتبط بتأمين احتياجاتها النفطية في هذا المجال إلا أنه يأخذ في الحسبان سعيه ا لتحسين وتطوير روابطه ا مع روسيا في خضم تدهور علاقاتها مع الطرف الصيني في كثير من الأحيان، كما سيضمن لها تواجدا تجاريا ونفوذا اقتصاديا في روسيا بعد غياب طويل [1]. وبالتالي نجد أن التنافس الياباني-الصيني على الاستفادة من مصادر الطاقة الروسية ليس مرتبط فقط بالجانب التجاري بل يأخذ طابعا سياسيا نظرا لما تمتلكه هذه الدولة من مكانة في الساحة العالمية، ولا سيما مجلس الأمن الدولي.

هذه الدوافع المختلفة لكلا البلدين، جعلتهما أيضا يتسابقان على مشروع ضخم أطلقته روسيا لإنشاء خط أنابيب نفطية. وبالرغم من أن الصين كانت أول من بدأ في المشاورات المرتبطة بهذا المشروع مع الطرف الروسي منذ 1996، وذلك في إطار اتفاقية التعاون في مجال الطاقة التي تجمعهما [2] إلا أن دخول اليابان مجال المنافسة أخلط أوراق الصين.

---

[1]- علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية :الأبعاد والانعكاسات**، بيروت : دار المنهل، 2010 ، ص ص 220،221.

[2]- المركز العربي للمعلومات، مقالة بعنوان" أمن الطاقة الصينية"، تاريخ النشر 2008/06/11، تاريخ الدخول للموقع: 2013/10/15: http://www.arabsino.com/publish/content_nc.php/74798,0.html

وفي عام 2003 بدأت روسيا في مفاوضات أخرى مع كل من الشركة الصينية CNPC ، ومع الشركة اليابانية JNOC، فأسفرت المفاوضات على ثلاث مقترحات [1]:

أ - <u>المقترح الصيني</u> : إنشاء خط جنوبي لأنابيب نقل البترول من سيبيريا إلى شمال شرقي الصين، بحيث ينطلق من حقول بترول أنغارسك" Angarsk" الروسية ويلتف حول بحيرة بيكار ثم يدخل الحدود الصينية ليصل إلى مدنية داتشينغ" Daqing" الغنية بالنفط، وذلك بطول 2400 كلم ومع قدرة استيعاب تقدر بـ 30 مليون طن سنويا.

ب- <u>المقترح الياباني</u>: إنشاء خط شمالي لأنابيب نقل البترول من أنغارسك "Angarsk" إلى ناكاهودكا "Nakhodka" الميناء الواقع في المحيط الهادئ، وذلك بطول 3500 كلم ومع قدرة استيعاب تقدر بـ 50 مليون طن سنويا، إضافة إلى تعهده ا بتقديم مساعدة مالية بقيمة خمسة مليار دولار أميركي من أجل بناء هذا الخط.

ج- <u>المقترح الروسي</u>: جاء بعد أن دخلت الحكومة الروسية في جدال ومناقشات ساخنة مع الطرفين لينتهي الأمر بدمج الاقتراحين الصيني والياباني في مشروع واحد أي إنشاء خط أنابيب أنغارسك- ناكاهودكا كخط رئيسي مصحوبا بخط فرعي أنغارسك–داتشينغ ، على أن يتم البدء بالأعمال الهندسية الإنشائية بخط أنغارسك – داتشينغ أولا.

مما سبق عرضه، يبدو أن روسيا هي المستفيد الأول إلى حد الآن حيث أنها استطاعت أن تستثمر في التنافس الياباني- الصيني على نفطها، وذلك بما يخدم مصلحتها الوطنية ويزيد من أهميتها في المنطقة. كما يتضح لنا أن روسيا أصبحت تفضل أن تتعامل مع الصين واليابان فيما يتعلق بموضوع الطاقة على أساس ثنائي وليس أحادي.

2- <u>التنافس الياباني- الصيني على النفط الإيراني:</u>

تعتبر إيران ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة التعاون الاقتصادي لدول منطقة آسيا- المحيط الهادي "أوبك" بعد المملكة العربية السعودية وتمتلك احتياطا يقدر بحوالي 10%

---

[1] - Gaye Christoffersen, "The Diplemmas of China's Energy Govermance : Recentralization and Regional Cooperation , The China and Eurasia Forum Quarterly", **<u>Central Asia –Caucasus Institute § Silk Road Studies Program</u>**, Volume3, November 2005, PP 56,57.

من حجم الاحتياط العالمي من النفط وتصدر إيران حوالي 2.7 مليون برميل يوميا، ويأتي في قمة الدول المستوردة لنفطها كل من: الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأوربا [1]، ونظرا لما تمتلكه إيران من احتياطات نفطية كبيرة جعلها محطة تنافس بين العملاقين الآسيويين(اليابان و الصين).

بالنسبة لليابان ، تستورد حاليا ما يقدر بـنسبة 15 % من النفط الإيراني أي بزيادة تصل إلى 2 % عن السابق، وهو الأمر الذي أهل طهران لتحتل المرتبة الثالثة في ترتيب الدول التي تصدر النفط لليابان بعد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الإستراد إلى الاستثمار الياباني في الحقل النفطي الإيراني "اديجان" الغني بالنفط بعد أن خصصت الحكومة اليابانية حوالي 2 مليار دولار لهذا الغرض، وهو ما يجعله أكبر مشروع إنتاج نفطي في إيران[2]. ولكن مع كل هذا نجد أن استمرار الصراع الأمريكي- الإيراني، وما ينجم عنه من تأثيرات سلبية على السياسة الخارجية اليابانية من قبل بلد العم سام جعل اليابان غير قادرة على الانخراط القوي في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع إيران بالشكل الذي يرغب فيه الطرفان. بالإضافة إلى النفوذ الصيني داخل الدولة الفارسية يحد من فرص تواجد الطرف الياباني بصفة قوية.

أما بالنسبة للطرف الصيني، فقد حاز على صفقات جد مهمة في مجال النفط الإيراني تتراوحت قيمتها بين 70 إلى 100مليار دولار في عام 2004، تقوم بموجبها الصين بشراء النفط والغاز الإيراني وتتولى من خلالها الاستثمار في حقل "ياداوران" الغني بالنفط و الغاز، وقد أنيطت مهمة إنجاز هذا المشروع إلى الشركة الصينية للبتر وكيماويات SINOPEC التي لديها الحق في شراء 50% من الإنتاج اليومي للحقل، ولم يقتصر التعاون الصيني- الإيراني في مجال الطاقة فقط ، بل امتد ليشمل صفقات أخرى

---

[1]- علي حسين باكير، مقالة بعنوان " الصين والنفط الإيراني والملف النووي "، **مجلة العصر الإلكترونية** ، تاريخ الدخول للموقع: 2013/10/15:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method.

[2]- علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 224.

في مجال البنية التحتية والتصنيع والتجارة مما دفع البلدين لعقد اتفاقية التعاون المشتركة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني[1].

وبالتالي، يمكن القول أن هذا التقارب الصيني- الإيراني أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية التي تنظر لطهران كدولة مارقة تشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين من خلال ملفها النووي. وعلى هذا الأساس، أصبحت تعمل على محاصرتها عن طريق فرض عقوبات اقتصادية عليها مع تأنيب المجتمع الدولي ضدها. ومن هذا المنطلق، نجد أن واشنطن ترفض كل تقارب دولي مع إيران، ولا سيما إذا كان نابعا من دولة بحجم الصين، ولهذا من المنطقي أن تعتبر أن هذا التقارب بمثابة تحالف ثنائي جديد في الشرق الأوسط.

المطلب الثـــاني: مضيق ملقا كمركز تنافس صيني- ياباني

إن التغييرات الجوهرية التي عرفتها شبكة العرض والطلب على الموارد الهدروكربونية زاد في اتساع التجارة البحرية المتعلقة با لنفط، خاصة في مجال ال نقل والتسويق والتوزيع. وهذه التحولات العالمية في مجال استهلاك الطاقة أعطت للملاحة البحرية بما فيها الممرات المائية والمضائق أهمية بالغة ما خلق تنافسا متزايدا بين القوى البحرية الإقليمية والدولية كالصين والولايات المتحدة و اليابان والهند للسيطرة على طرق الملاحة المؤدية إليها [2]. فعلى سبيل الذكر، جاء في تقرير مركز دراسات الجزيرة أن كل سنة يتم نقل حوالي 62 % من كميات النفط التي يتم إنتاجها في العالم عبر ناقلات النفط البحرية، فيما يتم نقل 38 % من الكمية الباقية عبر أنابيب النفط والقطارات أو حتى الشاحنات للمسافات القصيرة نسبيا [3].

---

[1]- نفس المرجع ، ص ص 108،109.

[2]- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 309.

[3]- علي حسن بكير، "تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 8 جوان 2014، ص 4.

هذه الأهمية التي أصبحت تتمتع بها الطرق البحرية تنعكس من خلال الحركية النشطة في سوق النقل البحري حاليا حيث نجد حوالي 4042 ناقلة نفط بحرية في الخدمة، منها حوالي 396 ناقلة تتسع لنقل أكثر من 2 مليون برميل نفط عبر مختلف المحيطات والبحار والتي يمكن أن نحصرها في ثلاثة مسارات بحرية إستراتيجية، وهي كالآتي :[1]

- مسار بحري يمتد من رأس الرجاء الصالح إلى الولايات المتحدة و أمريكا الشمالية والجنوبية.
- مسار بحري عبر مضيق ملقا الإستراتيجي باتجاه جنوب شرق وشرق آسيا و يمثل هذا المسار الأكبر حجما كونه يضم كلا من الصين و اليابان بصفتهما من أكبر مستهلكي الطاقة على الإطلاق في المنطقة والعالم.
- مسار إلى أوروبا عبر قناة السويس(السفن الكبيرة جدا تسلك مسار رأس الرجاء الصالح أيضا).

ومما لا شك فيه، نجد أن هذه الممرات البحرية العالمية مليئة بالمضائق والقنوات، لكن القليل منها يمتلك أهمية استراتيجية بحكم أن أغلبتها تقع في مناطق غير مستقرة سياسيا أو أمنيا الأمر الذي يزيد من خطر الملاحة عند استعمالها. أما فيما يخص المجال الجغرافي لتوزيع النفط بحريا نجده يتضمن ستة مضائق بحرية في العالم يمر عبرها حوالي 35 مليون برميل نفط يوميا الأمر الذي يجعل منها الشريان الذي يتغذى منه الاقتصاد الدولي، وتتمثل هذه المضائق في: مضيق ملقا ، و هرمز، وباب المندب، والبوسفور، وقناة السويس وبنما [2].

1 - الأهمية الإستراتيجية لمضيق ملقـا:

يعتبر مضيق ملقا من أهم الممرات الإستراتيجية المائية في العالم إلى جانب مضيق هرمز، وهو أطول مضيق للملاحة البحرية في العالم إذ يبلغ طوله حوالي 800 كلم

[1]- نفس المرجع، ص 5.
[2]- علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 171.

وعرضه بين 50 و320 كلم، حيث نجد أضيق مكان فيه يصل عرضه إلى 2.5 كلم، أما عمقه يقارب 23 متر. و فيما يخص الموقع الجغرافي لهذا المضيق فهو يتوسط كل من ماليزيا وإندونيسيا كما تقع سنغافورة على طرفه، كما نجده يتصل طبيعيا بالمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي، وهو ما يجعل منه مركزا للتقاطع التجاري بين أوروبا وآسيا في المحيط الهادي [1].

الخريطة رقم 02: مضيق ملقـــــــا

Source : http://www.google.dz/imgres?imgurl

شكل 01: جيوبوليتيك الممرات البحرية

Source :http://www.lefigaro.fr/international/ content_nc.php.

[1] – Ian Storey," China's Malacca Dilemma, China Brief", **James Town Foundation**, Vol n° 6v, Issue 8, 12 April 2006, p5.

ومن ناحية أخرى، لطالما شكل هذا المضيق جزءا مهما من الطرق التجارية التي كانت تربط العرب بالصين، والشرق الأوسط بجنوب شرقي آسيا منذ عابر القرون [1]. ويعتبر مضيق ملقا ذو قيمة اقتصادية هامة نظرا لأنه أقصر المسالك البحرية الرابطة بين دول الخليج المصدرة للطاقة ودول شرق وجنوب شرق آسيا، خاصة الصين ، واندونيسيا واليابان، وكوريا الجنوبية، ودول الحوض الباسيفيكي. و يتم عبر هذا المضيق نقل حوالي 13.6مليون برميل يوميا طبقا لإحصائيات عام 2009، وكانت هذه الكمية قد بلغت 14 مليون برميل عام 2007، و15 مليون برميل عام 2006. كما يتميز هذا المضيق أيضا بحركية كثيفة بسبب العبور المستمر للناقلات البحرية إذ تعبره مابين 50 إلى 60 ألف سفينة سنويا. و يجدر الذكر هنا، أنه في حالة غلق هذا المضيق فإن حوالي نصف أساطيل العالم التجارية ستدور وتلتف حول الأرخبيل الاندونيسي لتعبر من خلال مضيق لومبوك، أو مضيق سوندا أو غيرها من المعابر القريبة، وهو ما يكلف مسافة وزمنا أكثر طولا و نفقات مالية أكثر تكلفة [2]. ويشكل مضيق ملقا حاليا حوالي 40 % من تجارة العالم، ويشهد مرور ما بين 80 إلى 90 % من الواردات النفطية لكل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. كما يتصل هذا المضيق ببحر الصين الجنوبي الذي يعتبر منطقة بحرية جيوستراتيجية تربط الإقليم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا [3].

بالإضافة إلى ما سبق عرضه، نجد أن مضيق ملقا يتمتع بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة، جعلت كل من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة تأكد على حقهم الأوحد والمشترك في حماية المضيق وتأمين الوضع الأمني فيه لضمان استمرار الملاحة عبره، ولكن نظرا للأهمية التي أصبح يحضا بها دوليا فإن كثير من الدول الكبرى بدأت تساهم في الجانب العملياتي

---

[1] - علي حسين باكير،مرجع سابق، ص 175.

[2] - أحمد علو، مقالة بعنوان "نقاط الاختناق العالمية"، تاريخ الدخول للموقع 2014/07/10:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?33048#.VDaskVvpwY4

[3] - علي حسن بكير،"تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجا"، مرجع سابق، ص 5.

لتأمين المضيق حماية لمصالحها على غرار كل من الصين، واليابان، والهند و الولايات المتحدة الأمريكية .

أولا : أهمية مضيق ملقا بالنسبة للصين

يعتبر مضيق ملقا ممرا ذو قيمة اقتصادية و إستراتيجية هامة بالنسبة للصين، بحيث راح البعض يطلق عليه بالعقدة التي تأرق أمن الطاقة الصينية، وهذا نظرا لأن غالبية إمداداتها النفطية المستوردة من الشرق الأوسط وإفريقيا تأتي كلها عبر هذا المضيق. هذه الأهمية الكبيرة للمضيق أدرجتها الصين ضمن إستراتيجيتها النفطية الأمر الذي دفعها إلى تحديث قوتها البحرية و عصرنة أسطولها بغرض الرفع من جاهزيته وقدراته حتى يصبح قادرا على حماية مصالحها النفطية والتجارية إقليميا ودوليا، فضلا عن إمكانية تدخله في أعالي البحار للدفع بالقوى المعادية لها خارج بحر الصين الذي تعتبره بمثابة بحيرة تابعة لها .

وبالموازاة مع تحديث قوتها العسكرية المتنامية، تعمل الصين على توثيق علاقاتها مع الدول الممتدة من بحر الصين الجنوبي وصولا إلى الشرق الأوسط وكل الدول التي تنتشر على طول الخط الساحلي الذي يزودها باحتياجاتها الحيوية منتهجة إستراتيجية "عقد الؤلؤ" المتمثلة في بناء منشآت حيوية (موانئ، قواعد، رادارات، مطارات، طرق، مصافي نفط، منشآت للخدمات اللوجستيكية ...إلخ) في كل من بنغلاديش، بورما، كمبوديا، مالديف، ميانمار، سيشل، سيريلانكا، تايلاند وباكستان، وهذا بغرض تأمين المناطق البحرية الحيوية وحماية خطوط الإمدادات الخاصة با لموارد الأولية القادمة إليها، ولا سيما تلك الآتية من سواحل الصومال وماليزيا وإندونيسيا والفلبين [1].

هذه الخطوات الجبارة التي تقوم بها الصين من خلال الرفع من قدراتها العسكرية البحرية لحماية أمنها الاقتصادي، جعل بعض القوى الإقليمية والدولية كالولايات المتحدة

[1] - علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية :الأبعاد والانعكاسات**، مرجع سابق ، ص 178.

الأميركية واليابان و الهند تخشى أن تعكس هذه الخطوات نوايا صينية توسعية مبيتة، خاصة في المناطق البحرية التي تدعي ملكيتها وتسعى إلى فرض سيادتها عليها.

ثانيـا: أهمية مضيق ملقا بالنسبة لليابـان

تحتل اليابان المركز الثالث عالميا في مجال استراد النفط، حيث أن ما يفوق 80 % من حجم بترولها المستورد وأكثر من 50 % من حجم بضائعها المصدرة إلى منطقة الشرق الأوسط وأوروبا تمر عبر مضيق ملقا. ومن هذا المنطلق ، نجد أن الاهتمام الياباني بهذا المضيق تفرضه عليها المصالح الحيوية الذاتية والمنطلقات الإستراتيجية. ومع تزايد التبادلات التجارية مع أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، أصبحت الحكومة اليابانية تنظر إلى مضيق ملقا على أنه بمثابة طريق جديد للتخلص من الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا نجد أن التحركات اليابانية التي اتخذتها بغرض تأمين أمنها الخارجي قد اتسعت لتطول مضيق ملقا. ففي ماي عام 2000، توصلت اليابان إلى اتفاقية مع سنغافور ة حول استخدام قاعدة جوية لها. كما سبق لها أن طالبت دول جنوب شرقي آسيا بإجراء تعاون في مجال القيام بمناورات عسكرية مشتركة ضد القرصنة البحرية وتبادل المعلومات الاستخبار ايتة، و حاليا تعمل الآن على تنمية وتطوير قدراتها على الاستكشاف والاستطلاع والهجوم بعيد المدى [1]. وفي هذا الصدد يمكن القول أن التطور العسكري الياباني الذي تشهده حاليا يدخل ضمن إستراتيجيتها البحرية التي تهدف من خلالها إلى التحضير للعب أدوار إقليمية ودولية مستندة في ذلك للدعم الأمريكي لها.

ثالثـــا :أهمية مضيق ملقا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

لقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها منذ ثمانينات القرن العشرين للسيطرة على الممرات البحرية بما يضمن لها تطويق القوى البحرية وإغلاق الملاحة في وجه الدول الأخرى أوقات الحروب والنزاعات. ومن بين هذه الممرات مضيق ملقا الذي يعتبر

[1] - المركز العربي للمعلومات، مرجع سابق.

واحدا من أهم نقاط الاختناق البحرية العالمية بالنسبة لأمريكا، والتي تعتبره بمثابة الحنجرة الرئيسية التي تغذي آسيا. فضلا عن أن هذا المضيق، يشكل أول نقطة اشتباك متقدمة في التنافس الاستراتيجي المتصاعد بين الصين من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها في شرق آسيا وجنوبها الشرقي من جهة أخرى.

وبالتالي مضيق ملقا، يحظى بأهمية كبرى لدى الولايات المتحدة الأمريكية لكونه يمثل الشريان الحيوي الذي يمر عبره معظم واردات حلفائها (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) أو منافسيها (الصين و روسيا وكوريا الشمالية) في المنطقة. وبما أن هذا المضيق يمثل نقطة اختناق تمتد من جنوب شرق آسيا إلى شمال شرقها فإنه يمثل أهمية عسكرية وأمنية كبيرة بالنسبة إلى واشنطن التي تأخذ في حسبانها احتمالات الخطر الناتجة في حالة إغلاق هذا المضيق من قبل أي دولة أو أي تحالف دولي، الأمر الذي سيؤدي إلى قطع طرق الإمداد الإستراتيجية إلى جميع دول شرق وجنوب شرق آسيا مما يعني تهديد أمنها القومي و الإقليمي. وبالتالي هذا الاحتمال، سيدخل الاقتصاد العالمي في أزمة خانقة نظرا للدور المحوري الذي تقوم به دول هذه المنطقة في العملية الاقتصادية الدولية . ونظرا لهذه التخوفات ، بدأت الإدارة الأمريكية بداية من نوفمبر 2011 تعمل على تغيير اهتماماتها الجيوستراتيجية العالمية من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولهذا بدأت في نقل ثقلها العسكري إلى هذه المنطقة بهدف تطويق الصين وروسيا [1].

[1] - Hillary Clinton, "America's Pacific Century": The future of politics will be decided in Asia, not Afghanistan or Iraq, and the United States will be right at the center of the action, Foreign Policy magazine, November 2011 :

www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century.

المبحث الثالث: ترتيبات الأمـن الإقليمي في المحيط الهادئ- الآسيـوي (الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية)

يتناول هذا المبحث مطلبين، الأول سأحاول فيه دراسة الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها المحيط الهادئ الذي أصبح مسرحا للتنافس السياسي والاقتصادي والأمني بين عملاقي الاقتصاد العالمي (أمريكا،الصين). فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى في هذه المنطقة بالذات أن تثبت للعالم أنها مازالت القوة العظمى الأولى في هذا القرن، لذلك وضعت ضمن أولوياتها سياسة جديدة قائمة على الاستباق و الاحتواء. وهذا ما نجده مطبقا على حالة الصين بحكم أنها الخصم الصاعد الذي يمتلك مقومات القطبية التي تؤهلها للقيادة العالمية، ولم تكتف واشنطن عند هذا الحد بل اتجهت إلى بناء تحالفات إستراتيجية أمنية وعسكرية مع دول المنطقة التي ترفض بيكين كدولة مهيمنة، ولاسيما اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين. أما الصين بصفتها دولة صاعدة ترى أنه من حقها الطبيعي أن تصبح قوة إقليمية متفوقة في قارة آسيا، ولهذا ترفض أي قوة محلية (اليابان) أو أجنبية (أمريكا) تنافسها في ذلك. ولتحقيق هذا الهدف تتجه الصين لبسط نفوذها على إقليم المحيط الهادئ-الآسيوي بغرض قطع الطريق أمام تنامي نفوذ أي قوة عسكرية تهدد طموحاتها.

أما المطلب الثاني، فقد خصصته لاستشراف العلاقات المستقبلية الصينية- اليابانية، وما يمكن أن ينتج عنها من انسجام أو اختلال. ومن هذا المنطلق، سأفترض احتمالين الأول مرتبط بإمكانية وصول البلدين إلى استقرار في العلاقات بينهما أي استمرار الوضع الراهن بالاعتماد على تعزيز المصالح الاقتصادية المتشابكة بينهما. أما الإحتمال الثاني مرتبط بفرضيات تصاعد وتيرة التنافس والتوتر بين البلدين مما يمكن أن يقودهما إلى درجة التصادم، خاصة إذا تعلق الأمر بالنزاعات الحدودية والطموحات السياسية و الجيوبوليتيكية لكلا الطرفين.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي- الصيني في المحيط الهادئ-الآسيوي

حسب الاعتقاد الأمريكي السائد يمثل الصعود الصيني بالنسبة لها خطرا يهدد هيمنتها السياسية و الاقتصادية على العالم، وهو ما أصبح ظاهرا للعيان مع مطلع القرن الحادي والعشرين أين شهد النظام العالمي تحولات جذرية في ميزان القوى العالمية ؛ الأمر الذي أدى إلى تغيرات في طبيعة العلاقات الدولية وفي مقدمتها العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث برز هناك صراع قوي بين الدولتين من أجل الهيمنة على المحيط الهادي الآسيوي، يتبعه تنافس شديد على مصادر الطاقة والمواد الخام والأسواق التجارية.

الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى المارد الصيني على أنه قوة فاعلة لها دوره ا الإقليمي والدولي بما تمتلكه من مقومات القطبية العالمية انطلاقا من ثقلها الديموغرافى والاقتصادي والسياسي والعسكري، ولكن في الوقت نفسه ترفض هذا الصعود لكونه يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، وفي الجهة المقابلة، تنظر الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم الأمر الذي يدفعها إلى المحافظة على الوضع الراهن مع عرقلة صعود أي دولة يمكن أن تنافسها، وذلك بهدف ضمان استمرارها في الهيمنة الدولية، وعلى هذا الأساس تطالب الصين بضرورة التوجه إلى بناء عالم متعدد الأقطاب يتم فيه مراعاة التوازن بين القوى الكبرى [1].

من خلال هذا التضارب في وجهات النظر المصحوبة بعدم الثقة بين الدولتين، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ تفكك الإتحاد السفياتي، بدأت تركز أنظارها على الانتشار الصيني في العالم ؛ الأمر الذي جعلها تعبر في كثير من المناسبات عن تخوفها من هذا النمو المتوازن للقوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، ولهذا أصبح تأثير هذه الدولة الصاعدة من أولويات الفكر الجيوبوليتيكي الأمريكي وخاصة بعد أحداث 11

[1] - مغاوري شلبي علي، "الولايات المتحدة والصين .. قطبية ثنائية جديدة؟"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد يناير، 2010 ، ص 52

سبتمبر 2001. ومن هذا المنطلق، وضعت واشنطن إستراتيجية شاملة لاحتواء العملاق الصيني باعتمادها على تحقيق خمس أهداف أساسية للحد من هذا الصعود المتسارع [1] :

01- مراقبة احتياجات الصين في مجال الطاقة مع ضرورة السيطرة الأمريكية على مصادر التمويل.

02- العمل على تطويق الصين عن طريق إقامة شبكة من التحالفات والاتحادات في مجالها الإقليمي.

03- إضعاف الصين من خلال عرقلة طموحاتها الجيوبوليتيكية وضرب وحدتها السياسية الداخلية بمساعدة الحكومة الانفصالية في تايوان لاستعمالها كورقة ضغط على السلطة المركزية في بيكين، إلى جانب دعم الأقليات القومية الانفصالية في التبت و سينكيانج (تركستان الشرقية).

04- استخدام ملف حقوق الإنسان ضد الحكومة الصينية بغية إحراجها في المجتمع الدولي وللضغط عليها بحكم الانتهاكات التي تقترفها في حق الأقليات الداعية للانفصال، و في حق المعارضة الممنوعة من حرية التعبير والممارسة الديمقراطية.

05- محاولة الحد من القدرات النووية الصينية ومراقبة نشاطاتها في هذا المجال، وخاصة بعد شكوكها في أن الصين تمد بعض الدول بالتقنيات النووية العسكرية مثل كوريا الشمالية ؛ الأمر الذي تعتبره تصعيدا للتوتر الإقليمي في المحيط الهادي الآسيوي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ونظرا لما يمثله عامل الطاقة من أهمية بالغة في استمرار النمو الصيني عملت واشنطن على وضع يدها على أكبر مضخة بترولية في العالم (مضخة الشرق الأوسط) التي تغذي أغلبية الدول الآسيوية ولاسيما الصين، وعلى هذا الأساس قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على بترول العراق منذ تدخلها العسكري فيه عام 2003، كما أصبحت تهيمن على مصادر الطاقة في الكويت وتؤثر في سياسة الطاقة للمملكة

[1]- Aymeric Chauprade,"la stratégie globale des Etas Unis face à l'émergence de la chine ", **revue française de géopolitique**, Ellipses édition marketing, 2005,P 225.

العربية السعودية، وهي اليوم تراقب إيران بصفتها دولة مارقة وتحاول بشتى الطرق إضعافها اقتصاديا وعسكريا. هذا الاحتكار الأمريكي لأهم المجالات الحيوية للطاقة في العالم الغرض منه تجفيف منابع التمويل والضغط على الدول المستوردة للبترول وجعلها في حالة تبعية لها [1] .

ومن ناحية أخرى، يبدو لنا جليا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تمثل القوة الكونية الأولى، وتسعى جاهدة للمحافظة على هذه المكانة ؛ الأمر الذي يدفعها إلى العمل على وضع يدها على المحيط الهادئ-الآسيوي من أجل مراقبة هذا الصعود الصيني أو احتوائه في حالة استطاعتها توفير الظروف الملائمة لهذا الغرض وإذ أنه يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن، و تجسيدا لهذا الهدف بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها العسكرية المتواجدة في العراق وأفغانستان بالتدريج، وتحويلها إلى إقليم الباسيفيك الآسيوي في إطار ما يعرف بأولوياتها الإستراتيجية المستقبلية .

ومن هذا المنطلق، نجد أنه منذ عام 2012 بدأت المؤشرات العملية على هذا التحول تتضح أكثر، وخاصة بعد إصدار الرئيس الأمريكي براك أوباما (Barak Obama) توجيها استراتيجيا لوزارة الدفاع الأميركية في ديسمبر 2012 بعنوان «ا **لحفاظ على القيادة العالمية و أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين** »، يؤكد فيه على أهمية المحيط الباسيفيك الآسيوي بالنسبة إلى المصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية، فضلا عن دعوته إلى ضرورة تعزيز الشراكة الإستراتيجية م ع حلفائهم في منطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقي[2]. وتطبيقا لهذه التوجيهات شرع البنتاغون الأمريكي في مراجعة حجم وتوزيع قواته العسكرية في منطقة شمال شرق آسيا، وبدأت الولايات المتحدة في تقليل تواجدها العسكري في اليابان وكوريا الجنوبية مقابل نقل هذه القوات إلى منطقة جنوب شرق آسيا حيث يوجد مضيق ملقا الذي يمثل مدخلا مهما يمكن من خلاله ا لتأثير على المنطقة

[1] - Ibid. P 226.

[2] - أحمد علو، "التحول الجيوستراتيجي الأميركي في شرق آسيا وجنوبها"، م**جلة الجيش اللبناني**، العدد 325 ، جويلية 2012 http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?32029#.VFUR6kBewYU

برمتها. و ضمن هذا السياق، أصبحت كل من الفلبين وفيتنام وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وحتى أستراليا على قائمة أهم الدول التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية العلاقات الثنائية معها بغرض تأسيس قواعد عسكرية أو إقامة اتفاقيات دفاعية و أمنية لبسط نفوذها في هذا الإقليم[1]. والأمر نفسه أشار إليه وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا أثناء زيارته إلى الهند مطلع شهر جوان 2012، حيث جاء في خطابه ما يلي: " إن إستراتيجيتنا تهدف إلى توسيع شراك اتنا العسكرية وتواجدنا في القوس الذي يمتد من غرب المحيط الهادئ وشرق آسيا إلى منطقة المحيط الهندي وجنوب آسيا " [2] .

و في السياق نفسه، جاء توجه كاتبة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية الأمريكية سابقا هلاري كلينتون (Hillary Clinton) حينما عرضت فلسفتها حول " أمريكا وقرنها الباسيفيك " حيث أكدت على أن الولايات المتحدة الأمريكية بلد محوري تدور حوله كل السياسات الدولية، وهي دولة عظمى ستواصل قيادتها للشؤون العالمية باعتمادها على سياسة اقتصادية وعسكرية متجددة تضع ضمن أولوياتها بسط يدها على آسيا والباسيفيك. وترى هيلاري كلينتون أيضا، أن أمريكا نجحت بعد الحرب العالمية الثانية في قيادة العالم، و تحالفت مع أوربا لتصل إلى تفكيك الإتحاد السفياتي واحتواء بلدانه، وفي الوقت الحاضر الهدف نفسه سيظل قائما ولكن هذه المرة ستعمل أمريكا على التحالف عسكريا واقتصاديا مع دول آسيوية قريبة منها سياسيا (اليابان، الهند،أستراليا، الفلبين، تايوان) بغية احتواء المارد الصيني أو التضييق عليه سياسيا و اقتصاديا وأمنيا [3]، ومن هذا المنطلق تحدث الرئيس الأمريكي أوباما في بداية عام 2013 على إمكانية إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تجارة حرة بالشراكة مع هذه الدول التي تتحالف معها في إطار ما سماه بـTPP (Partenariat Trans-Pacifique) [4].

---

[1] - علي حسن بكير،" تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجا، مرجع سابق، ص7 .

[2] - أحمد علو، مرجع سابق.

[3] - Alain Frachon, Daniel Vernet, **La chine contre l'Amérique**, Paris : édition Grasset, 2012, P 48

[4] - Ibid. P 49

ويكمن الهدف من وراء إنشاء هذه الاتفاقية الحرة للتجارة هو إنشاء تكتل مضاد بغرض ممارسة ضغوط على الصين، واستخدامه كسلاح في وجهها أثناء التنافسية التجارية الإقليمية والعالمية.

وأضافت هيلاري كلينتون في نفس المقام، أن الدبلوماسية الأمريكية في إقليم الباسيفيك الآسيوي تعمل على استحداث قواعد تنظيمية مشتركة تقوم على أساس الحقوق و الحريات والانفتاح والشفافية والنزاهة. وفي موضع آخر أكدت على أن حرية الملاحة في المحيط الباسيفيك هي مسألة دولية وتدخل في إطار المصالح الوطنية الأمريكية، واليوم هذه المنطقة تمثل لنا أهمية أكبر من الإتحاد الأوربي أو حلف الشمال الأطلسي [1]، وفي واقع الأمر، تعتبر تصريحات هيلاري كلينتون بمثابه رسائل مباشرة للصين مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية آخذة على عاتقها المحافظة على هذا النظام الدولي الذي يضمن حماية مصالحها ومصالح حلفائها، وبالتالي هي ترفض صعود أي قوة إقليمية يمكن لها أن تخل بهذا التوازن.

وفي نفس السياق، كتبت الباحثة الأمريكية في الشؤون الدولية آن ماغي سلوغتر (Anne-Marie Slaugther) تقريرا حول حقيقة الفكر الصيني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والتي جاء فيه : " أن الصين تنظر دائما لنا كخطر قائم يهدد وجودها وطموحاتها. وهي مقتنعة بأننا نحاصرها ونريد احتواءها وإضعافها إستراتيجيا. ونحن نمثل لها التحدي الكبير الذي يرفض صعودها القوي "، وتضيف : " إنها تجدنا نعترض طريقها أثناء سعيها لفرض سيادتها على كامل الجزر الواقعة في بحر الصين الجنوبي والتي تنازعها فيها فيتنام، الفلبين، ماليزيا، ونفس الشيء يتكرر في الشمال إذا ما تعلق الأمر باليابان وكوريا الجنوبية"، و عليه من خلال هذا التحليل يتضح لنا أن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا هي حقيقة إستراتيجية مبنية على توثيق تحالفاتها السياسية والعسكرية مع دول جنوب شرق آسيا، وأكثر من ذلك نجدها مستعدة لقطع

[1] - Ibid. p 52.

الطريق أمام الصين حتى في القارات الأخرى كإفريقيا في حالة ما تبين أنها تحاول الهيمنة في هذه المناطق.

وفي موضع آخر، يقول الدبلوماسي السابق المختص في الشؤون السياسية أرفارد نكولا بارن (Harvard Nicolas Burns) :" الحرب في العراق و أفغانستان عطلتنا عشر سنوات و حجبت انتباهنا على أهم تحدي للقوة الأمريكية في العالم ألا و هو التهديد الصيني " [1].

ومما تم عرضه، يتبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تقديم الضمانات حول استمرار ارتباطها بهذا الإقليم الحيوي، سواء من خلال برامج التعاون الأمني كما هو قائم حاليا مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين والهند وحتى أستراليا أو من خلال مضاعفة وجودها العسكري الذي يتيح لها القدرة على التأثير في أحداث المنطقة ويضمن استمرار الاستقرار النسبي بها، ويحقق الأهداف العريضة لها.

وفي نفس السياق، أكد البنتاغون مرارا، أن المحيط الهادئ الآسيوي لا يزال يمثل أهمية تاريخية كبرى للسياسة الأمريكية، ولذلك وجودنا العسكري فيه سيسمح بالتأثير على موازين القوى ويقوم بدور الوسيط النزيه بين الأطراف المتنازعة بدون أن يغفل الدفاع عن مصالحنا الخاصة، ولهذا يجب على أمريكا أن تكون ملمة بكل التطورات الإقليمية التي قد تؤثر على أهدافها المستقبلية [2].

ومن وجهة نظر الصين، ترى في تحول التركيز الأميركي إلى آسيا محاولة لتطويقها وإحباط طموحاتها في المناطق البحرية المحيطة بها، بحيث تكون واشنطن في موقع يمكنها من قطع خطوط إمدادات الصين بموارد الطاقة، وتحجيم دورها السياسي والاقتصادي في هذا الإقليم والعالم [3]. وجدير بالذكر هنا، أن أغلبية المواد الأولية التي تحتاجها الصين في تموين صناعاتها الأساسية تأتي عن طريق المحيط الهادئ، وفي هذا

---

[1] -Alain Frachon, Daniel Vernet ,Op.Cit. P 54,55.

[2] - توماس ويلبورن، **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الإستراتيجي (الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية)** ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص 45.

[3] - أحمد علو، مرجع سابق.

المقام يقول البروفيسور ني لكسيونج (Ni Lexiong) أستاذ الشؤون الإستراتيجية بجامعة شنغهاي : " بالنسبة لنا مياه المحيط الهادئ هي مياه حياتنا وبقائنا، ووجودنا الاقتصادي، ولذا يتوجب علينا تأمينه، ولن نسمح لأي أحد بتهديدنا فيه "[1].

و لذلك نجد أن العقيدة الصينية تعتبر أن كل ما يخرج من مياه البحر الأصفر والبحر الصيني الجنوبي هو ملك لها وفقا لحقوقها التاريخية، ولهذا أصبحت هذه الأخيرة تستعمل خطابا تحذيريا ترفض من خلاله وجود أي حركية أجنبية في الباسيفيك الآسيوي وخاصة الوجود الأمريكي. ومن أجل هذا الغرض تترجم ذلك عمليا من خلال دبلوماسيتها النشطة معتمدة على مبدأ مونرو * (Monroe)، ولكن على الطريقة الصينية وفقا لما عبر عنه الباحث الفرنسي المختص في التاريخ السياسي الصيني جون لوك دومنك (Jean-luc Demenach)، وبالتالي بكين لا تتسامح مع أي تدخل عسكري أجنبي في المحيط الباسيفيك الآسيوي، بل أصبح اليوم الموقف الرسمي الصيني يعترض مطلقا على كل قوة خارجية تحاول التدخل في هذه المنطقة [2] .

ومن ناحية أخرى، تبدي الصين قلقا كبيرا مما تعتبره تخطيطا أمريكيا يهدف إلى فرض قيمها الديمقراطية الليبرالية البرجوازية على مجتمعها، من خلال ما تسميه بـ"الارتقاء السلمي للديمقراطية"، ومن خلال تكريسها لسياسة الاحتواء بغرض منعها من تحقيق طموحها المشروع لتقلد الدور الذي تستحقه في المجتمع الدولي [3]. وفي هذا المقام كتب الأميرال يونغ يي (Yang Yi) في جريدة الجيش الصيني مقالة تناول فيها نظرته للفلسفة الأمريكية حول الصين إذ يقول في إحدى فقراتها ما يلي: " .. من جانب يرغب الأمريكيون في أن تقوم الصين بلعب دور فعال في المسائل الأمنية الإقليمية والدولية،

---

[1] - Alain Frachon, Daniel Vernet ,Op.Cit. P 55.

* **مبدأ مونرو**: نسبة للرئيس الأمريكي جيمس مونرو (1817-1825)، أطلقه عام 1823 يهدف إلى رفض أي تدخل أوربي في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية.

[2] - Alain Frachon, Daniel Vernet ,Op.Cit. P 40.

[3] - توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص 17.

ومن جانب آخر، يباشرون في تنفيذ إستراتيجيتهم لمحاصرة الصين و يعملون على تهديد مصالحنا الحيوية " [1].

وفي موضع آخر، بالنسبة للصين ثمة اعتقاد أمريكي وياباني بأن تسلحها يتجاوز حد احتياجاتها الدفاعية، خاصة في ظل حصانتها النووية، وصعوبة تهديدها من الأساس بما قد يشير إلى وجود نوايا صينية أكثر اتساعا خاصة بعد اتجاهها في السنوات الأخيرة إلى تحديث قوتها العسكرية بهدف تثبيت وضعها كدولة لا يمكن تحديها أو تجاوزها ، وذلك من خلال امتلاكها قوة بحرية وجوية تضاعف قدرتها على التدخل في كامل الإقليم، ولاسيما في بحر الصيني الجنوبي والشرقي حماية لمصالحها القومية. كما لم تكتفي بهذا التحديث العسكري فقط بل أصبحت تدعم علاقتها مع كل من كوريا الشمالية و تايلاند و بورما و لاوس، مستخدمة في ذلك عناصر قوتها لإرساء ترتيبات أمنية معينة في المنطقة، وبغية مواجهة التحالف الثلاثي (أمريكا، اليابان، كوريا الجنوبية) [2].

1.المشاكـــل السياسية الداخلية للصين:

1.1- قضية تايوان "Taïwan"

تتربع جزيرة تايوان على مساحة تقدر بحوالي 36000 كلم ^{2} بما فيها جزر البيسكادور التي تبلغ مساحتها الكلية 35.96 كلم^2 ، ويقدر عدد سكانها بحوالي 23 مليون نسمة بمعدل عمر متوسط لا يتجاوز 35.5 سنة [3]. و تقع هذه الجزيرة في وسط الأرخبيل الكبير لآسيا الذي يضم جزر الكوريل، سيماترا، اليابان، تايوان، الفلبين، غينيا الجديدة وجزر ريو كيو. وتعد جزيرة تايوان نقطة الفصل بين شمال شرق آسيا وجنوب شرقها، بالإضافة إلى كونها تمثل قلب العملية الاقتصادية و التجارية بالنسبة إلى دول جنوب شرق آسيا بفضل مضيقها، إذ يمكن القول أنها تشكل نقطة عبور ضرورية و

---

[1] - Alain Frachon, Daniel Vernet ,Op.Cit. P 56.

[2] - محمد عبدالسلام،" ترتيبات الأمن الإقليمى فى منطقة المحيط الهادى الآسيو ي"، **السياسة الدولية**، تاريخ الدخول للموقع :2013/11/12

http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial

[3] - Denis Lambert, Op.Cit. P.315.

اضطرارية. ولهذا يقول المحلل السياسي يى مينغ (Ye Ming): " ستبقى الأهمية الجيوسياسية لتايوان عاملا إستراتيجيا ثابتا ومن يملكها يملك مفتاح آسيا الباسيفيك ويستطيع بطريقة ما السيطرة عليها " [1].

وتعود جذور القضية التايوانية منذ انهزام جيش الكومنتانج المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أمام زحف المد الشيوعي في الصين الذي انتهى بتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 ، هذا الوضع الجديد آنذاك، أسفر عنه هروب الرئيس تشيانج شيك كاى (Chiang Ching-kuo) وأتباعه إلى جزيرة فرموزا (تايوان حاليا) التي صارت منذ ذلك الحين مقرا لحكومة الصين الوطنية، وأصبحت بالنسبة لواشنطن حلقة هامة في سياستها الخارجية لمحاربة المد الشيوعي في المحيط الهادئ. وعلى هذا الأساس، نجد أن الدعم المادي والعسكري الأمريكي لتايوان لم يتوقف إلى يومنا هذا ما دامت هذه الورقة جد مهمة في محاصرة العملاق الصيني[2].

ومن هذا المنطلق، تشكل قضية تايوان مسألة معقدة في العلاقات الصينية- الأمريكية بحكم موقعها الجيوستراتيجي الهام. ولذلك نجد أن هذه الأهمية الجغرافية التي تتمتع بها جزيرة تايوان جعلت منها موضع خلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
فالصين تنظر لتايوان على أنها تشكل نظام حكم منافس مازال يتحدى شرعية نظام بكين، وتمثل ورقة ضغط للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، بل أكثر من ذلك، فهي تخاف من أن تتحول إلى قاعدة عسكرية للأمريكيين لتنفيذ سياساتهم الرامية إلى الهيمنة الإقليمية في هذه المنطقة [3]. ومن جهة أخرى، نجد أنه بالرغم من مفاوضات التسوية التي تمت منذ إعلان شنغهاي 1972 الذي بموجبه تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بأن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم، و هي بذلك مقاطعة تابعة لحكومة جمهورية الصين الشعبية، إلا أن واشنطن مازالت تزود حكومة تايبيه بكميات من الأسلحة المتطورة طبقا

---

[1] - Ming Ye, " le nationalisme chinois aujourd'hui", 12 décembre 2013 http://www.bu.univ-paris.fr

[2] - فوزي درويش ، مرجع سابق، ص 213.

[3] - نفس المرجع، ص 215.

لاتفاقيات التعاون الأمني الموقعة بينهما [1] منذ معاهدة الدفاع الأمريكية-التايوانية الموقعة بتاريخ 02 ديسمبر 1954[2]، هذا الموقف المتناقض للإدارة الأمريكية أصبح يقلق بيكين الذي تعتبره موقفا عدائيا ضدها. ومن المسلم به أيضا، أن واشنطن لا تستطيع التخلي عن تايوان بحكم العلاقات التاريخية بينهما التي تعود جذورها إلى الحرب العالمية الثانية، وبحكم النجاح الديمقراطي الذي حققته تايوان وفقا للقيم الأمريكية، وبحكم العلاقات التجارية والأمنية الوطيدة التي تجمعهما [3]. فضلا عن كونها تمثل دعامة أساسية في التوجهات الإستراتيجية والترتيبات الأمنية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق آسيا- المحيط الهادئ.

ومن ناحية أخرى، نجد أن واشنطن أصبحت منذ العشرين سنة الماضية تتعامل مع بكين بحذر شديد خاصة إذا تعلق الأمر بالقضايا السياسية والإيديولوجي ة التي تعرف وجهات نظر مختلفة بينهما (قضية تايوان، خلافاتها الحدودية، ملف حقوق الإنسان، الأقليات) نظرا لأنها تسعى دائما للحفاظ على علاقاتها مع هذه الدولة الكبرى التي تتمتع بسوق تجارية ضخمة متنامية لا يمكن الاستغناء عنها مستقبلا، ونظرا لإمكانية تأثيرها على مصالحها الاقتصادية والأمنية في عديد من الأقاليم الآسيوية، ولاسيما بعد بروزها كقوة اقتصادية وعسكرية منافسة.

2.1. قضيـــة التبت "Tibet "

يعد إقليم التبت من المناطق المنعزلة التي تحاصره الجبال و يتربع على مساحة قدرها 1.221 مليون كلم ²، و يسكنه حوالي ثلاثة ملايين نسمة. ويحده من الجنوب الهند، و الشمال تركستان الشرقية، والغرب كشمير، والشرق الصين [4].

تعد قضية التبت حركة انفصالية تهدد الأمن والاستقرار السياسي للصين، وهي في جوهرها مرتبطة بأقلية قومية تعتنق الديانة البوذية، و تطالب بالاستقلال أو الحكم الذاتي

---

[1] - نزار عبد المعطي زيدان، "العلاقات الأمريكية الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد"، **السياسة الدولية**، عدد 173 ، جويلية 2008، ص124.

[2] - Denis Lambert, Op.Cit. P 318 .

[3] - توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص 53.

[4] - ماجد صالح، "الحركات الانفصالية في الصين"، **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008، ص 118.

عن طريق النضال السياسي السلمي بزعامة الدلاى لاما (Dalaï-lama) [*]. و تعود جذور هذه القضية إلى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، أين أصبح إقليم التبت تابع للإمبراطورية الصينية وصنف كمحمية لأسرة المانشو الحاكمة آنذاك. وفي القرن التاسع عشر، ونتيجة للضعف والانهيار الذي عرفته الصين في هذه الفترة استطاع سكان هذا الإقليم عام 1912 أن يحققوا استقلالهم إلى غاية عام 1950 بعد عام من تأسيس جمهورية الصين الشعبية التي قامت باجتياح الإقليم ووضعه مرة أخرى تحت السيادة الكاملة لها ؛ الأمر الذي دفع زعيمهم الروحي الدلاى لاما و حوالي 80 ألف من أتباعه للفرار إلى الهند. ومنذ ذلك الحين، أصبحت هذه الأقلية تطالب المجتمع الدولي و الأمم المتحدة إلى التدخل لإنقاذ التبتيين من القمع والإبادة التي تمارسها الصين في حقهم. وللتعريف أكثر بحركتهم السياسية، قام الدلاي بتأسيس الحزب الديمقراطي الوطني للتبت، ومنظمة شباب التبت، و رابطة المرأة التبتية إلى جانب بعض المنظمات المحلية التي انصهرت في ما يعرف حاليا بـ "حركة انتفاضة أهالي التبت" التي تعمل على تدويل قضيتهم في الأمم المتحدة، وتدعو المنظمات الدولية بالتدخل لحماية حقوق الإنسان في هذا الإقليم [1].

وفي نفس السياق، نجد أن موقف الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تميز بدعم المطالب السياسية لهذا الإقليم مع مطالبة السلطات الصينية باحترام حقوق الإنسان، كما كونت المخابرات المركزية الأمريكية منذ عام 1955 جيشا مسلحا من التبتيين بغرض إضعاف الصين الشيوعية. وقد أشار هنا الكاتب الأمريكي اليساري مايكل بارنته أن الولايات المتحدة الأمريكية خصصت خلال الستينيات ما يقدر بـ 1.8 مليون دولار سنويا بغرض دعم الأعمال المسلحة لهذه الحركة الانفصالية في التبت. وتدعيما لمواقف الدلاى لاما المنسجمة مع التوجه الأمريكي تم منحه جائزة نوبل للسلام عام 1989 وشهادة دكتوراه فخرية كتكريم على نضالا ته من أجل الحرية و دعواته المستمرة لتحرير التبت

---

[*]- **الدلاى لاما** : يعني بالغة الصينية " بحر الحكمة "، وهو لقب يطلب على الزعيم الروحي للتبت الذي يمثل الرجل الأول في الديانة البوذية. الدلاى لاما الحالي هو تونزن جياتسو(Tenzin Gyatso) ولد عام 1935.

[1]- إبراهيم عرفات، **الدلاى لاما الرابع عشر**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2000، ص 228.

بدون اللجوء للعنف والحرب، كما منحه الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 2006 أعلى وسام أمريكي مدني الأمر الذي أثار حفيظة الصين واعتبرته تدخلا أجنبيا في شؤونها الداخلية وعملا يتنافى مع الأعراف الدبلوماسية [1].

وعلى المستوى الدولي، استطاعت قضية التبت أن تكسب تعاطفا غربيا في كل من فرنسا والنمسا وهولندا وبلجيكا أين تم تنظيم عدة مظاهرات شعبية تندد بممارسات السلطة الصينية جراء قمعها لأهالي التبت، وانتهاكها للمواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان. وقد تزامنت هذه المظاهرات في الخارج مع الاحتجاجات التي عرفها إقليم التبت للفت انتباه المجتمع الدولي أثناء تحضير الصين لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية [2]، ويجدر الذكر هنا، أن الحكومة الصينية تعاملت مع هذه الانتفاضة وما نتج عنها من أعمال عنف بصرامة مطلقة ما دفع بالمجتمع الدولي لتوجيه انتقادات مباشرة لبكين. ولكن هذا الضغط الدولي دفع السلطة الصينية في الأخير لإجراء جلسات حوار مع ممثلي الدلاى لاما بتاريخ 25 أبريل 2008، بغية إقناعهم بوقف المظاهرات والتراجع عن مطالبهم الانفصالية مع التأكيد على أن إقليم التبت جزء لا يتجزأ من وحدة الأراضي الصينية [3]. ولم تكتف الصين بهذا بل أعلنت في رسالة موجهة للمجتمع الدولي على أن قضية التبت مسألة ذات شأن داخلي مرتبطة بالسيادة الصينية. أما خارجيا ضاعفت الصين من عملها الدبلوماسي إذ حثت الدول المجاورة على عدم إنشاء قنوات اتصال مع الدلاى لاما، وخاصة الهند التي دعتها إلى وقف النشاطات المعادية لها، والتي يقوم بها التبتيون الموجودون في مدينة دارامالا الهندية، وهو الأمر الذي لقي تجاوبا إيجابيا من قبل نيودلهي حيث منعت كل نشاط سياسي يتبناه التبتيين لكونه يضر بالعلاقات الهندية-الصينية [4].

---

[1] - ماجد صالح، مرجع سابق ، ص 120.

[2] - نفس المرجع ، ص 120.

[3] - Denis Lambert, Op.Cit. P 333.

[4] - www.tibet.net/av

3.1. قضية سينكيانج "Xinjiang "

تقع تركستان الشرقية (سينكيانج) في الشمال الغربي للصين، وتعتبر أكبر مقاطعة إدارية، تتربع على مساحة قدرها 1.6 مليون كلم² أي ما يقارب سدس مساحة الصين، ويبلغ عدد سكانها حوالي 18 مليون نسمة منها 40 % من أصول إيغورية و 7 % من أصول كازاخية والباقي من أصول تركية، إلى جانب الصينيين الذين أصبحوا ينتقلون بكثرة إلى هذا الإقليم بمعدل 300 ألف فرد كل سنة [1].

بدأت معانات هذه الأقلية منذ عهد حكم أسرة مانشو عام 1644 التي رفضت الوجود الإسلامي في هذا الإقليم؛ الأمر الذي دفعها لتحريك الجيش الإمبراطوري ضد كل من اعتنق الديانة الإسلامية التي اعتبرتها خطرا يهدد بقاءها في الحكم. ومنذ ذلك الحين، شهد هذا الإقليم قتالا عنيفا خلال فترات زمنية مختلفة إلى أن تمكن الصينيين من بسط نفوذهم على كامل الإقليم ابتداءا من عام 1878 بالرغم من الثورات التي قام بها المسلمون لتحقيق استقلالهم إلا أنها لم تحقق الغرض المطلوب إلى يومنا هذا [2].

ومع كل هذا نجد أنه في السنوات الأخيرة، يبدو أن هذه الحركة الإسلامية في تركستان الشرقية ضاعفت من نشاطها الداخلي والخارجي متحدية كل أساليب القمع التي تمارسها الشرطة الصينية ضدها. وفي الجانب الآخر، ردت الصين على ذلك بفرضها تعتيما إعلاميا على كامل الإقليم و أطلقت حملة دعائية ضد هذه الحركة متهمة إياها بالتطرف الديني ما جعلها تصنف في الأمم المتحدة عام 2002 كمنظمة إرهابية، أما الحركات الانفصالية الأخرى كمؤتمر الشباب الأيجور الدولي و منظمة تحرير تركستان الشرقية، اعتبرتهم منظمة العفو الدولية كحركتين سياسيتين حقوقيتين تعملان في الخارج من أجل المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال عن الصين [3].

---

[1] - Denis Lambert, Op.cit. P 338.

[2] - ماجد صالح، مرجع سابق، ص 116.

[3] - نفس المرجع ، ص 117.

والجدير بالذكر هنا، أن الصين لن تتنازل على هذا الإقليم نظرا لأهميته الجغرافية والاقتصادية لكونه يزخر بثروات معدنية وبترولية ضخمة غير مستغلة، ويتوفر عل ى مقومات طبيعية يمكن أن تساهم في تنمية القطاع الفلاحي، كما يعد جسرا يربطها بآسيا الوسطى. وفي نفس السياق، نجد أن الصين لا يمكن لها إطلاقا أن تقبل بقيام دولة إسلامية على حدودها الشمالية الغربية نظرا لما يمكن أن تحمله من مخاطر على أمنها القومي، وما يمكن أن تتعرض له من انتقادات وعقوبات يفرضها عليها المجتمع الدولي. وانطلاقا من هذه الاعتبارات، اعتمدت الصين على سياسات أكثر حزما للتعامل مع هذه الحركة الانفصالية حيث أقرت في مارس 1996 إجراءات جديدة عرفت بالوثيقة رقم (7) والتي جاء فيها ما يلي: منع التعليم الإسلامي، منع النشاط الديني، الاعتماد على القمع والإعدام لمنع من يعارض الحكم الشيوعي أو يدعو لاستقلال الإقليم عن الصين [1].

ورغم هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطة الصينية لاحتواء الوضع في هذا الإقليم إلا أننا نجد أن الاضطرابات الأخيرة في سينكيانج جذبت بعض الاهتمام الدولي الذي انتقد الممارسات القمعية في حق سكان هذا الإقليم الذين أصبحو ا يعيشون وضعا اجتماعيا واقتصاديا رديئا، خاصة المناطق التي يسكنها الأيجور حيث تتركز معظم الاستثمارات في الشمال ويحرم منها الجنوب الذي يشكل المسلمون أغلبيته [2].

ومن جهة أخرى، نجد أن الموقف الأمريكي يكتنفه الجمود فيما يخص قضية تركستان الشرقية ذات الأغلبية المسلمة، ولعل ذلك يمكن أن نفسره من خلال ازدواجية المعايير التي تسير السياسة الخارجية الأمريكيةِ أي العداء الأمريكي للحركات الإسلامية باعتبارها منظمات إرهابية يجعلها لا تتحرك بالشكل الذي تقوم به إذا تعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان في مناطق أخرى تسكنها أقليات غير مسلمة كقضية التبت مثلا.

---

[1] - نفس المرجع ، ص 118.

[2] - رايموند لي، "الأزمة الأويغورية في الصين وعوامل تأجيج الصراع"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 17 فبراير 2014، ص 3.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الصينية- اليابانية

من المسلم به، أن العلاقات بين أي دولتين مهما تكن درجة التقارب والتعاون بينهما، فإنه من البديهي أن تكون هناك بعض جوانب الخلاف في وجهات النظر وإن كانت على الجزئيات، وهذا أمر طبيعي في العلاقات الدولية. وفي المقابل، مهما تكن درجة التباعد بين أي دولتين إلا أننا نجد هناك بعض النقاط التي يمكن أن تحقق مجموعة من المصالح المشتركة بين ا لطرفين ، ومن ثم نصل إلى نتيجة مفادها أن في العلاقات الدولية حسب الفكر الواقعي لا توجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما مصالح مشتركة. وهذا الأمر ذاته ينطبق على حالة اليابان والصين أين نجد نقاطا للاختلاف وأخرى للاتفاق.

ومن هذا المنطلق، سوف نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مستقبل العلاقات الصينية - اليابانية لما لذلك من تأثير في الوضع الأمني و الاقتصادي في شرق وجنوب شرق آسيا من جهة، ومن جهة أخرى ، لما لذلك من تأثير في تشكيل النظام الدولي في المرحلة المقبلة، وفي نفس السياق دائما، إذا تعمقنا في مسار العلاقات الصينية – اليابانية لا يمكننا حتما إغفال التأثير الأمريكي في السياسة الخارجية اليابانية؛ الأمر الذي أصبح يقلق الصين ويثير مخاوفها . وفي ظل هذه المعطيات يمكن أن نستشرف مسار ين لمستقبل العلاقات الصينية- اليابانية حسب الاحتمالات الظرفية لمتطلبات كل مرحلة، و بالتالي:

- **هل يستمر هذا النمط من العلاقات بين البلدين على ضوء استمرار الصعود الصيني ؟**

المسـار الأول: استمرارية الوضع القائم

في هذا السيناريو، نفترض استمرار الوضع الراهن في تفاعلات العلاقات الصينية-اليابانية إذ أننا نجد أن هناك شبه اتفاق بين الدارسين لهذه العلاقات على أنها أصبحت تتميز بالتقارب على الصعيد الاقتصادي، والتباعد على المستوى السياسي. حيث نجد أن الإطار العام للعلاقات الاقتصادية منذ تطبيع العلاقات بين هذين البلدين يحكمه الاتجاه التعاوني الذي يتحقق في كنف الاعتماد التجاري المتبادل ، وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعض نقاط الاختلاف في بعض الحالات النادرة. وفي المقابل، نجد أن العلاقات السياسية عرفت فترات كثيرة من التوتر بحكم التركة التاريخية والإيديولوجي ة المتناقضة بين البلدين الأمر الذي مازال يؤثر سلبا في الارتقاء بهذه العلاقات إلى ما يصبوا إليه البلدين [1] .

وفي نفس السياق، يرى الدكتور صدقي زين العابدين المختص في الشؤون الآسيوية أن العلاقات الصينية- اليابانية ستحافظ على وضعها الراهن في ظل تطور وتشابك العلاقات الاقتصادية بينهما من ناحية. ومن ناحية أخرى، أصبح الساسة في كلا البلدين يعتمدان على تفعيل لغة الحوار والعمل الدبلوماسي في حل القضايا العالقة بينهما دون أن نغفل بعض التصريحات شديدة اللهجة التي تستعملها حكومتا البلدين من حين لآخر، لكن إلى حد الساعة لم تصل إلى درجة استخدام القوة المسلحة. و يضيف، أن التقارب والتعاون يصب في مصلحة البلدين معا ، و يحقق لهما مكاسب مشتركة، وهي قناعة أصبحت راسخة لدى الطرفين. كما أن هذا التقارب سيمنع حدوث تحالف استراتيجي صيني روسي موجه ضد اليابان و حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية،

---

[1] - Maaik okano-Hijmans ،Japan's Economic diplomacy Towards China: the Lure of Business and the Burden Of History) Hague: Netherlands Institute of International relations) **Cligendaael Diplomacy Papers** ،no. 14 ،November 2007, p4

وسوف يخدم أيضا الصين، ولا سيما إذا تعلق الأمر بوحدتها السياسية وخاصة قضيتها الجوهرية " تايوان" و قضايا الانفصال" التبت، سينكيانج " [1].

ومن هذا المنطلق، اقتنع كلا الطرفين (الصين واليابان) على بناء علاقات تحقق فوائد مشتركة استنادا إلى مصالحهما الإستراتيجية. فعلى سبيل المثال، نجد أنه حتى في فترات التوتر السياسي وتوقف اللقاءات الثنائية بين البلدين، كانت تتم بينهما لقاءات واجتماعات اقتصادية كما حدث على ه وامش قم م الأوبك وقمم الآسيان . و من ثم، من المرجح أن تستمر العلاقات بين البلدين عل ى النمط نفسه، بمعن ى أن الاتجاه العام عل ى المستو ى الاقتصادي سيعرف تطورا مستمرا ، أما على المستو ى السياسي سيعرف تأرجحا بين التصعيد والتهدئة. و هذا نظرا لكثير من الاعتبارات التي ترجح هذا الأمر، فمثلا على الصعيد الاقتصادي مكاسب الطرفين واضحة ومحددة وجلها مرتبط بالمبادلات التجارية ، أما خسائرهما في حال تدهور العلاقات بينهما ستكون ضخمة وضريبتها ثقيلة على الطرفين لكونهما يحتلان المرتبة الثانية (الصين) والثالثة (اليابان) في ترتيبات الاقتصاد العالمي. و بالتالي يمكن القول ، أن العامل الاقتصادي سيلعب مستقبلا الدور الأهم في تهدئة الأمور وإعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي.

ومن ناحية ثانية، الصين وإن بدأت في السنوات الأخيرة تبدي تشددا أكبر حيال بعض القضايا الحساسة إلا أنها لا تهدد فعليا بفرض حلول عسكرية، لأنها تدرك حجم الخسارة التي ستعود عليها جراء مثل هذه المجازفات. و لذلك، نجدها مرارا تؤكد على أن صعودها سلمي يخدم الجميع ولا يهدف للهيمنة، وبالتالي هي لا تريد أن تتأثر صورتها ومكانتها الدولية بطريقة سلبية، خاصة أنها باتت مقصدا لدول وتجمعات اقتصادية كبر ى تريد أن تستفيد من هذا الصعود [2]. ومن ناحية أخرى، صانع القرار في الصين أصبح يوقن أن المزيد من التصعيد تجاه اليابان يمكن أن يقابله رد فعل منها على صعيد قضايا

---

[1] - السيد صدقى عابدين،" اليابان والصين دفء اقتصادي وبرود سياسي"، **السياسة الدولية**،2012/10/11:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=409163

[2] - Reinhard Drifte ،.A new start for Japan-China relations , January 2010. **East Asia Forum**
http://www.eastasiaforum.org/05/01/2010/a-new-start-for-japan-china-relations.

أخرى كمشكلة تايوان مثلا . ليس هذا فحسب، بل سيساعدها على تزكية التيارات المطالبة بالعودة إلى امتلاك قوة عسكرية كما كانت قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولهذا نجد أن أنصار التيار البراغماتي الذي يمثله فئة التكنوقراط في وزارة الخارجية ومجلس الوزراء، والحزب اللبرالي الديمقراطي، يطرحون تصورا آخر يناقض توجهات التيار القومي الذي ينادي بضرورة أن تصبح اليابان دولة طبيعية مثل الدول الكبرى حيث يكون لها الحق في مضاعفة تعداد جيشها و تسليحه بأحدث العتاد الحربي المتطور على غرار ما تملكه أمريكا و روسيا وفرنسا و بريطانيا. و لذلك تتركز وجهة نظرهم في أن اليابان يجب أن تحافظ على دستورها الحالي و أن ينحصر دورها كدولة مدنية عالمية تسعى إلى تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الابتعاد عن كل ما يمكنه أن يعيدها إلى إحياء نزعتها العسكرية التسلطية ، كما أن أنصار هذا التيار يعملون على إنتاج إستراتيجية عالمية للسياسة الخارجية اليابانية تعتمد على القوة الاقتصادية فقط ، و تركز على الاستثمار في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة في الجوانب الاقتصادية والأمنية بما يحقق تحديث واستقرار اقتصاديات الدول الآسيوية والاقتصاد العالمي بصفة عامة [1]، ومن ثم التأكيد على التنسيق مع السياسة الأمريكية في مجال القضايا ذات الطابع العالمي، و أيضا في مجال قضايا النزاعات والصراعات الإقليمية التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي ضوء ما سبق، اتجهت اليابان إلى تبني سياسة خارجية براغماتية خلال القرن الحادي والعشرين تسعى من خلالها كما ذكرت سابقا إلى تحقيق رغبتها في ممارسة دور عالمي مع الحفاظ في الوقت ذاته على ثوابت السياسات السلمية لها وفقا لما أقره دستورها الذي تم صياغته عام 1947.

[1]- ميلاد المقرحي، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا، الصين، اليابان، كوريا** ، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، 1997، ص 268.

المسار الثـانـي: احتمـــالات التصـــادم

فيما يخص هذا الاحتمال، نفترض تصاعد حدة الصراع بين الصين واليابان إذ يتوقع أن تشهد العلاقات بينهما المزيد من التوترات والاحتكاكات؛ الأمر الذي قد يقود لمواجهة عسكرية بينهما، وذلك في ظل رغبة العملاق الصيني التحول إلى قوة عظمى بالاعتماد الدائم على الزيادة في الإنفاق العسكري المتوازن و تطوير قدراته النووية وتحديث ترسانته العسكرية، هذا الأمر أصبحت تنظر إليه اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية على أنه مصدر لتهديد أمنهما القومي والإقليمي [1]، فضلا عن قلقهما الشديد من حدوث تحالف استراتيجي صيني- روسي، وخاصة بعد توجه بيكين نحو بناء علاقات الشراكة والتعاون مع موسكو و التي ازدادت ارتباطا في السنوات الأخيرة، فاليابان لا يمكنها أن تتجاهل وفق منظورها الواقعي ثقل دولة نووية مثل روسيا في الساحة الدولية.

من جهة أخرى، يمكن أن نعتبر التحالف الصيني- الروسي كرد فعل على التحالف الياباني- الأمريكي، وهو بمثابة دق لناقوس الخطر في إقليم آسيا-الباسيفيك، كما يمثل بالنسبة للصين ورقة ضغط تحاول استخدامها في وجه الولايات المتحدة، ولم تقف الصين عند هذا الحد بل قامت بعقد نظرية أمن جديدة مع روسيا، ترتكز على حسن الجوار و الثقة والمنفعة المتبادلة وتستند إلى علاقات التعاون الاستراتجي ، وهما تسعيان الآن إلى إقامة نظام اقتصادي سياسي دولي جديد أكثر عدالة وعقلانية [2].

وفي نفس السياق، يرى روبارت كاب "ROBERT KAPP" أن هذا التقارب الصيني - الروسي سيمكنهما من إنهاء حالات التوتر بينهما، ويعود عليهما بمنافع مشتركة. بالنسبة للصين، سيمكنها من الاستفادة من التكنولوجية العسكرية الروسية، و يحقق لها توازن إستراتيجي وأمني ضد التواجد الأمريكي في الإقليم. أما بالنسبة لروسيا فتحالفها مع الصين سيلبي حاجاتها الاقتصادية والمالية، و سيبقي على حظوظها في

---

[1] - عبد الهيقرش وعبد الله حميد الدين ،" استمرار سياسة احتواء روسيا والخوف من التقارب الصيني الهندي الروسي "، **المستقبل العربي**، العدد 44، مارس 2003، ص ص 12-13 .

[2] - بيتربوكس جاي هاي شين،" العلاقات الصينية -الأمريكية، **المجلة الإلكترونية**"،2013/07/01 http://al-majalla.com.

استرجاع مكانتها على الساحة الدولية، و خاصة بعد أن أصبحت الصين قوة إقليمية تزخر باقتصاد ضخم يتميز بالنمو السريع والمتوازن الأمر الذي سيعطيها دعما معنويا وماديا، وسيساعدها في تحقيق مصالحها العالمية والإقليمية، ولا سيما في آسيا الوسطى التي تعتبرها أولوية تاريخية بالنسبة لها [1].

ومما سبق يمكن القول، أن التعاون الثنائي الصيني- الروسي سيتعمق بصورة مطردة في منطقة آسيا و الباسيفيك، وبذلك فإن احتمالات رجوع محور موسكو - بكين ستظل قائمة في الواقع ما يجعل مخاوف اليابان وحلفائها تزداد نظرا لما يمكن أن ينتج عن هذا المحور من تحديات تهدد المصالح اليابانية والأمريكية في المنطقة.

وبناء على هذا الاحتمال، يقدم مير شمير سيناريوا مستقبلي لشمال شرق آسيا حيث يقول :" لن تصبح الصين أغنى من منافسيها الآسيويين، ولكن تفوقها السكاني الهائل سيقدم لها الفرصة لبناء قوة عسكرية تتفوق على القوى الإقليمية. وسيكون عندها الموارد لبناء ترسانة نووية هائلة. ستصبح منطقة شرق آسيا أكثر خطورة مما هي عليه الآن. ستتجه الصين لتصبح قوة مهيمنة، كما كان الحال مع القوى المهيمنة التي سبقتها. و ستحاول كل القوى المنافسة لها، بما فيها اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تحتويها دون أن تحول دون توسعها" [2]. وعليه، يمكن أن نضيف أنه في حال نشوب الصراع المسلح بين بيكين وطوكيو فإن واشنطن ستتدخل لصالح حليفتها التقليدية، وهو ما سينعكس عنه نتائج غير معلومة وغير محتملة ستكون مفتوحة على كل الاحتمالات في ظل ما تملكه الصين وأمريكيا من قدرات نووية وعسكرية.

ومن جهة اليابان، يبدوا أنه بدأت تظهر تيارات قومية أكثر تشددا تطالب بعودة اليابان للقيام بدورها الطبيعي، ولهذا أصبح التيار القومي اليميني من أهم المطالبين بأن تضطلع اليابان بدور بارز في الشؤون العالمية بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية

---

[1] -Robert. A. kapp, « the united- states and china : a post september perspective », **the business Review**, (November- December), 2001, p 8.

[2]. أليكس كالينيكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية**، مركز الدراسات الإستراتيجية: كتب عربية، 2004، ص ص 12،13.

والاقتصادية. وينادي أنصار هذا التيار أيضا بضرورة تعديل الدستور حتى تصبح اليابان دولة طبيعية كبرى لها الحق في التصنيع الحربي وامتلاك جيش، ما يسمح لها بالدفاع عن نفسها ويتسنى لها المشاركة في جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، سواء العسكرية منها أو غير العسكرية [1] ، وبالمقابل، بدأت التوجهات اليابانية بالتجاوب مع هذه التيارات من خلال قيامها بدور إقليمي عسكري أوسع ، ومن خلال زيادة إنفاقها في ميزانية الدفاع، و إسهامها في استقرار منطقة جنوب شرق آسيا عبر المساعدات الاقتصادية المتزايدة التي تقدمها لهذه الدول. كما يؤكد مؤيدو هذا التيار في الوقت نفسه على ضرورة تمتين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية كونها الحليف التقليدي الذي يمثل حجر الأساس في الدفاع عن الأمن الياباني. وهنا لابد من الإشارة إلى أن العلاقات الأمريكية -اليابانية ذات أهمية كبيرة سياسيا وإستراتيجيا لكل من الطرفين على المستوى الآسيوي، إذ نجد أن المظلة الأمريكية تمثل غطاء لدور ياباني أكثر فاعلية وحركية على المستوى الإقليمي، في حين أن اليابان في المقابل تمثل أحد الركائز الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في آسيا [2] ومن جهة أخرى، يمكن القول أنه بالرغم من هذا الانسجام في العلاقات بينهما، إلا أنه لا يمكن أن ننفي بأن الضغوط الأمريكية على توجهات صانع القرار في اليابان تهدف في محصلته ا إلى خدمة المصالح الإستراتيجية لواشنطن وحلفائها من الغرب.

وفي موضع آخر، اليابان بدأت تتجاوب مع المطالب الأمريكية الداعية لزيادة نفقاتها الدفاعية وإعادة تحديد الدور الإستراتيجي الأمني لها كي يغطي بشكل عام إقليم شرق آسيا . وإلى جانب ذلك، فإن أي دور ياباني واسع ضمن إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة لا يعني بالضرورة السماح بدور قيادي لليابان فيها، لأن الولايات

---

[1]- مقالة بعنوان: "المصالح الاقتصاديق ترسم الأهداف السياسية الدولية في عالم اليوم"، **شبكة النبأ المعلوماتية**، تاريخ الدخول للموقع 2013/12/10.

http://www.annabba.org.

[2]- نغم نذير شكر، "الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية"، تاريخ الدخول للموقع:2014/07/05

http://www.annabaa.org/nbahome/nba76/japan.htm

المتحدة تصر على الاحتفاظ بهامش القيادة في هذه المنطقة الحيوية من العالم لنفسها، ومهما اتسع الدور الإقليمي لليابان فإنها لن تكف عن طمأنة جيرانها الآسيويين على أن وجود معاهدة الأمن اليابانية- الأمريكية يبعد احتمال تحولها إلى قوة عسكرية كبرى [1].

وفي ضوء العوامل السابقة، نصل إلى نتيجة مفادها أن المسار الواقعي في العلاقات الصينية- اليابانية لا يعبر عن إمكانية ارتقاء هذه العلاقات في المستقبل لحد التحالف الإستراتيجي ولن يصل لحد الصدام العسكري، كما لا يمكن أن ننفي وجود توترات وخلافات جوهرية، يقابلها وجود مصالح مشتركة ومتشابكة مما يدفع العلاقات بينهما بين التعاون والتوتر حسب الظروف. كما أن مستقبل العلاقات بين هذين البلدين لم يعد محكوما فقط بالمصالح التجارية أو الإستراتيجية العسكرية أو الأمنية لهما، ففي كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في هذه العلاقات مستقبلا رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة بينهما على الصعيد السياسي ، كما أنه لا يمكن أن يتم حل كل القضايا العالقة بينهما في المدى القريب، ومن ثم يبقى احتمال استمرار الوضع الراهن في مسار العلاقات الصينية – اليابانية هو الأكثر ترجيحا.

استنتاجات الفصل الثالث:

مما تقدم عرضه، يمكن القول أن الملفات الساخنة بين الصين واليابان مرتبطة في أساسها الجوهري بالطموحات الجيوبوليتيكية بين البلدين و بالتنافس على مصادر الطاقة في بحر الصين الشرقي والجنوبي، خاصة بعد أن أصبح الصراع في عالمنا الحالي تخلقه المصالح الوطنية للدول في ظل تناقص الثروات الطبيعية للكرة الأرضية.

فالخلافات حول ترسيم الحدود البحرية، والنزاع حول ملكية جزر دياو يو/ سنكاكو أساسه تنامي حاج ات البلدين إلى احتياطيات النفط والغاز الكامنة في هذه المناطق. فاليابان تخشي من التعرض لحالات عجز طويلة الأمد في الطاقة، في ظل تحولها عن

[1]- نفس المرجع.

الاعتماد على الطاقة النووية. والصين المسئولة بالفعل عن خمس استهلاك العالم من الطاقة تسابق لزيادة حصتها، وسط اتجاه ها لتحديث نظامها الاقتصادي والعسكري. وبالتالي، فمن وجهتي النظر الصينية واليابانية، هناك إحساس جديد بالحاجة إل ى أمن الطاقة. وعليه، نجد أن كلا البلدين لا يرغبان في التنازل نهائيا عن حقهما في أراض، قد تتوفر على مخزون ضخم من الموارد الهدروكربونية.

ومن جهة أخرى، نجد أن الصين بثقلها الديموغرافى والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد أصبحت تثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية و ت هدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي؛ الأمر الذي دفع بها إلى إعادة بناء ترتيبات الأمن الإقليمي في المحيط الهاد ئ- الآسيوي عبر تكثيف التحالفات الثنائية، وفي مقدمتها التحالف الأمني الأمريكي-الياباني بغرض تطويق الصين الصاعدة ، خاصة في ظل تنامي قدراتها على كافة المستويات. وبالتالي، حسب وجهة نظر الأمريكيين أن هذا الصعود الصيني المتميز يمكن أن يساهم بقوة في تغيير ملامح النظام العالمي الذي تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية منذ تفكك الإتحاد السفياتي.

أما فيما يخص مسار العلاقات الصينية-اليابانية فمن المرجح أنها ستحافظ على وضعها الراهن مستقبلا، أي سيبقى هناك تعاون اقتصادي كثيف بين البلدين وهو بمثابة المحور الثابت، يقابله توترات بين الحين والآخر في المجال السياسي، ولكن لا يمكن أن ترقى إلى درجة التصادم العسكري، نظرا لما سينعكس عنه من خراب كبيرين في اقتصاد الدولتين بصفة خاصة.

خـــاتمـــة

خـــاتمـــة:

من المسلم به، عالميا أن الصين اليوم هي أهم قوة صاعدة على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، فهي لوحدها مارد اقتصادي لا حدود لطاقاته. ويرجع الفضل لهذه المكانة التي تتبوؤها الصين اليوم إلى الإصلاحات التي باشرتها منذ عام 1978 على يد الزعيم الإستراتيجي "دينج هسياوبينج " Deng Xiaoping مهندس سياسة الانفتاح والتحديث الاقتصادي و الاجتماعي للصين المعاصرة؛ الأمر الذي أهلها للوصول إلى المسرح العالمي بكل جدارة واستحقاق بالرغم من شراسة التنافسية الدولية. وفي هذا الإطار، يقول دينغ : " علينا أن نراقب بروية وأن نحصن موقعنا ونتعامل مع الأحداث بهدوء وأن نخفي طاقتنا وننتظر وقتنا ونكون جيدين في المحافظة على البقاء بعيدا عن الأضواء وألا ندعي القيادة مطلقا "[1].

و الجدير بالذكر هنا، أن الصعود الصيني لم يأتي من فراغ بحكم أنها دولة قارة تمتلك مقومات البقاء (مقومات طبيعية، بشرية، حضارية، سياسية، اقتصادية، عسكرية، علمية). وفي نفس السياق، يمكن القول أن المبادئ الكونفوشيوسية التي تشبع بها المجتمع الصيني كان لها أثر واضح في الارتقاء بهذه الدولة إلى ما وصلت إليه اليوم . فهذه القيم شكلت اللبنة الأساسية في صقل ذهنية الفرد الصين وساعدته في تجاوز العقبات و من ثم تحقيق هذه المعجزة الاقتصادية التي استلهمت من خصوصياتها الحضارية لا الغربية في توجيه مسارها البنائي والتنموي بكل ثقة واقتدار. وبناءا على ذلك من المهم القول ، أن هذه القيم المستمدة من الثقافة الصينية مسؤولة بشكل كبير على ما حققته الصين من انجازات اقتصادية وسياسية.

ومن جهة أخرى، نجد أن السياسة الواقعية للقيادة الصينية وفلسفتهم البراغماتية في الانفتاح على العالم قادت الصين لتحقيق معدلات مرتفعة في نسب نموها الاقتصادي

[1] - بريس هارلاند، " من أجل صين قوية". **السياسة الدولية**، عدد 107، 1994، ص40.

بمعدل متوسط 9.5 % سنويا من 1992 إلى 2013؛ الأمر الذي انعكس إيجابيا على تحسين المستوى المعيشي لمواطنيها ، وخفض البطالة والتضخم ، وزيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري في فترة زمنية وجيزة . وبالتالي، هذا النمو الكبير أهلها لتحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي عام 2010 متجاوزة لأول مرة منافسها التقليدي اليابان، ويتوقع لها أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المرتبة الأولى عالميا بحلول عام 2025.

وفي موضع آخر، نجد أن هذا الصعود الاقتصادي للصين جعلها تزيد في استهلاكها للموارد النفطية بصورة كبيرة مما أثر على الأسواق العالمية للطاقة، وجعلها تدخل في نزاعات إقليمية بغرض السيطرة على هذه المناطق الغنية بالنفط ، خاصة مع اليابان الذي يستورد 98% من احتياجاته النفطية، ونظرا لأن عامل الطاقة يمثل الشريان الذي يتغذى منه ا اقتصادها أصبحت هذه الأخيرة تعتمد على أسطولها البحري لتأمين إمداداتها من الطاقة، خاصة في الممرات البحرية الإستراتيجية كمضيق مالقا و هرمز.

و في المجال العلمي، تحتل الصين اليوم القوة الثالثة عالميا في مجال تكنولوجيا الفضاء بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، كما تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي. ومما لاشك فيه أن هذا النمو الاقتصادي للصين قد تناغم بطريقة إيجابية مع تحديث قدراتها العسكرية التي تشهد تطورا مستمرا ومتزايدا بفضل زيادة إنفاقها العسكري، وهو الأمر الواقع الذي بدأ يربك اليابان ما جعلها تعبر عن تخوفها من إمكانية تحول الصين إلى قوة آسيوية مهيمنة، ولذلك أصبحت تطالب بالمزيد من الشفافية على هذا الصعيد، كما أصبحت تنظر إلي هذه التطورات كتهديد يمكن أن يجر المنطقة إلي سباق تسلح. وفي الجهة المقابلة الطرح ذاته تقدمه الصين بخصوص القدرات العسكرية اليابانية، خاصة توسيع تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي تعتبره محاولة لاحتوائها، وهو ما تعترض عليه إطلاقا، وترى فيه خطرا يهدد طموحاتها الجيوبوليتكية في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا .

أما بالنسبة لليابان، لا ترى أن توسيع تعاونها مع الولايات المتحدة يهدف إلي احتواء الصين وتطويقها كما تدعيه، وتبرر ذلك بأن التهديدات التي تواجهها اليابان من قبل كوريا الشمالية، وضرورة تأمين طرق الملاحة لتأمين إمداداتها النفطية، ومحاربة الإرهاب كلها قضايا فرضت هذا التحالف الأمني. ومن جهة أخرى ، ترى في الصين عقبة أساسية أمام ها لتقلد أي دور إقليمي فاعل لها خصوصا بعد تنامي قوتها وظهورها كقوة نووية إقليمية ، لذلك فإن توجهها لتمتين التعاون الإستراتيجي والعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية هو يهدف لتحقيق التوازن مع الصين، وبهذا الصدد يقول أحد كبار مستشاري السياسة الخارجية اليابانية (يوكيو أوكاموتو): "إن الولايات المتحدة الأمريكية يتعين عليها أن تواصل الدور العسكري القوي في آسيا فأن لم تفعل ذلك فأن اليابان ستتحول لا محالة إلى تابعة للصين بكل خططها السياسية التي تمليها عليها بكين"[1].

ومع هذا كله، نجد أن الحكومة اليابانية تدرك أهمية تعزيز وتطوير علاقاتها مع الصين، وهي القناعة ذاتها الموجودة لدى نظيرتها الصينية، ومن ثم فإن هناك حرصا متبادلا بين البلدين على عدم تدهور العلاقات لدرجة التأزم المستمر، أو التصادم.

وبطبيعة الحال، لا يمكن أن نغفل أن كل طرف عنده حد أدني لا يمكنه أن يتراجع عنه، وحد أقصي لا يمكنه أن يتخطاه، لأنه لو تم تجاوز الحد الأعلى، فإن ذلك سيدخل هذه العلاقات بين البلدين في دائرة الخطر، ويمكن أن تتحول من طبيعتها التعاونية والتنافسية إلى العدائية و التصدامية، حيث إن لكل طرف منهما حدودا في قبول تصعيد الطرف الآخر، وهذا ما أثبتته خبرة السنوات السابقة. وعلى الطرف الآخر، فإن كل طرف لا يتوقع من الطرف الآخر أن يسلم بكل مطالبه، وإلا أتهم بالتفريط في حقوقه

[1]- بدر عبد العاطي،" اليابان والبحث عن دور عالمي جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (141)، 2000، ص30.

الوطنية التي تغذيها النزعة القومية والحس الوطني، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلي تفاعلات تأتي بنخب أكثر تشددا في ظل ضغوط الرأي العام.

ولكن مع كل هذا المد والجزر، يمكن القول إن الصعود الصيني حتى هذه اللحظة لا يزال مفيدا بالنسبة لليابان، وسوف تزداد فائدته إذا عادت للاقتصاد الياباني عافيته في السنوات المقبلة. كما أن الصين لم تصل بعد إلى درجة التمرد علي توازن القوى الحالي ومحاولة تغييره ولو بالقوة العسكرية، فهي لا تزال تتحدث عن صعودها السلمي وقوتها الناعمة التي ستفيد المجتمع الدولي بصفة عامة، وإقليم شرق وجنوب شرق آسيا بصفة خاصة.

وبالتالي، نجد أن الصعود الصيني في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري أصبح أمرا واقعا تدركه جميع دول العالم، وبهذا الإنجاز التاريخي تكون الصين قد دخلت في المرحلة الأكثر أهمية في ثورتها الصناعية مما دفع اليابان إلى العمل من أجل بناء علاقات تجارية معها بحكم سوقها الاستهلاكي الضخم وامتلاكها للملايين من اليد العاملة الرخيصة، وباعتبارها تقدم فرصا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبهذا التقارب الاقتصادي، أصبحت الصين أكبر شريك اقتصادي لليابان بحلول سنة 2007 ، وفي سنة 2011 بلغ الحج التجاري بينهما حوالي 345 مليار دولار، أي ما يعادل 9% من التجارة الخارجية للصين، و21% من الحجم التجاري الكلي لليابان، ويزيد حجم الاستثمارات اليابانية في الصين عن 12 مليار دولار سنة 2011 ، أي ما يعادل 11% من الاستثمارات اليابانية في الخارج. وبالرغم من عمق التعاون الاقتصادي يبقى هناك انعدام ثقة تبعد الصين واليابان عن بعضهما البعض، من خلال تفسير الماضي أو الحاضر أو المستقبل، فذكريات الجروح التاريخية القديمة لم تندمل، كما أن صعود المد القومي في مجتمعيهما أصبح يخلق مجالا للتنافس المستقبلي بين البلدين .

وفي الأخير، من خلال دراستنا لهذا الموضوع" **الصعود الصيني وأثره على العلاقات مع اليابان**" نصل إلى نتيجة مفادها أن الصعود القوي للصين داخل الإقليم يتحقق بشكل

سلمي، ولا يوجد سبب يدعو للتفكير بأن بكين تريد لهذا الصعود أن يأخذ شكلا تصادميا مع اليابان أو حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القادمة. وبالتالي يبقى الاحتمال الوارد لحصول أي أزمة جدية تتورط فيها الصين يمكن أن تأتي بشكل جوهري من الإنزلاقات التي تنتج عن التنافس السياسي و الجيوبوليتيكي بين الدول في هذا الإقليم، كالنزاعات التاريخية والجغرافية، لاسيما عندما يكون الوصول إلى مصادر الطاقة هو السبب، كما هو موجود في منطقة بحر الصين الشرقي والجنوبي.

كما أنه لا يمكن إخفاء الدور الذي لعبته اليابان في الصعود الصيني عبر المساعدات المالية، والتكنولوجيات التي وفرتها، ولكنها الآن باتت تتخوف من هذا الصعود، وتحتاط من بعض جوانبه، وتخشى أن ينقلب هذا الصعود إلي هيمنة صينية تضر بمصالحها. ولكن مع كل هذا نجد أن الاتجاه العام للعلاقات اليابانية ـ الصينية باتت توصف بأنها تتمتع بالدفء على الصعيد الاقتصادي، وبالبرود والتوتر على الصعيد السياسي.

أ . فهرس الجداول والخرائط:

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	**خريطة جمهورية الصين الشعبية**	**21**
02	**الهيكل التنظيمي لمجلس الدولة في الصين**	**36**
03	**نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة 1990- 2013**	**75**
04	**معدلات القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الصين للفترة (1992- 2009).**	**76**
05	**معدلات نمو الصادرات في الصين للفترة (1990- 2009)**	**77**
06	**يبين لنا مقارنة بالنسب المئوية للتخفيضات الجمركية**	**83**
07	**الموقع الجغرافي للصين واليابان.**	**86**
08	**خريطة جغرافية لإقليم شرق آسيا**	**121**
09	**خريطة جغرافية لإقليم جنوب شرق آسيا**	**121**
10	**مضيق ملقـــــــا**	**141**
11	**جيوبوليتيك الممرات البحرية**	**141**

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتـــب:

01)- فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**. الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

02)- شيوى قوانغ ، **جغرافيا الصين**. (ترجمة: محمد أبوحراد)، الطبعة الأولى، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 1987.

03)- إبراهيم الأخرس ، أسرار **تقدم الصين:دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود** . الطبعة الأولى، القاهرة: إتراك للنشر و التوزيع، 2008.

04)- القريوتي ، محمد قاسم، **الإدارة المقارنة الحديثة** ، عمان: دار المستقبل للنشر، 1984.

05)- بطرس أنطوان، **المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرين** . دمشق: مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2007.

06)- محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** ، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

07)- حضر عباس عطوان ، **مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2002.

08)- زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى:الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**. (ترجمة: أمل الشرقي)، الطبعة الأولى، الأردن: الهلية للنشر والتوزيع، 1999.

09)- وليد سليم عبد الحي، المكانة **المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**.الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

10)- وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

11)- ممدوح محمود مصطفى، **مفهوم النظام الداخلي بين العلمية والنمطية** . الطبعة الأولى، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

12)- هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا** ، الفصل كتبه : سيد أبو ضيف أحمد، (سباق التسلح والأمن في الآسيوي في ظل النظام العالمي الجديد)، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004 .

13)- عبد الرحمان خير الدين، **القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرون** ، عمان: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

14)- أوديد شنكار، **العصر الصيني :القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21** . (ترجمة مركز التقريب والبرمجة)، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم،2005.

15) - هدى متكيس، خديجة عرفة ، محرران، **الصعود الصيني**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006.

16)-عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **التجربة الصينية: دراسة أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية**. الطبعة الأولى، القاهرة: أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، 1998.

17)- محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية** ، عمان : مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994.

18)- كونراد زايتش، **الصين عودة قوة عالمية** ، (ترجمة : سامي سمعون)، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003.

19)- عدنان مناتي، **النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية إنموذجا**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000.

20)- فرانسواز لوموان، **الاقتصاد الصيني**، (ترجمة : صباح كعدان)، دمشق: الهيئة العامة للكتاب، 2010 .

21)- فوزي درويش، **الشرق الأقصى الصين واليابان 1853- 1972**، الطبعة الثالثة، القاهرة : مطابع غياشي بطنطا ،1997.

22)- أدوين رايشاور،**اليابـــانيون**، (ترجمة :ليلى الجبالي)، سلسلة عالم المعرفة عدد 136 ،الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1989.

23)- محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال** ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفارابي، 2008.

24)- ناجي عبدالباسط هدهود ، **اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي** ، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2007.

25)- وينران جيانج، **النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لامن الطاقة في انحاء العالم، في الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية : التنافس على موارد الطاقة**، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008 .

26)- علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية :الأبعاد والانعكاسات**، بيروت: دار المنهل، 2010.

27)- توماس ويلبورن، **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الإستراتيجي (الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية)**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.

28)- إبراهيم عرفات، **الدلاى لاما الرابع عشر**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2000.

29)- ميلاد المقرحي، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا، الصين، اليابان، كوريا** ، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، 1997.

30)- أليكس كالينيكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية** ، مركز الدراسات الإستراتيجية: كتب عربية، 2004.

المقالات والمجلات:

01)- د.حنان قنديل، " القيم والتنمية في آسيا:حالة الصين "، **السياسة الدولية** ،عدد 167، م 42، جانفي .2007

02)- أبوبكر الدسوقي، "الدور العالمي للصين..رؤى مختلفة "، **السياسة الدولية** ، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008.

03)- تشن تشيماو، " الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب رؤية صينية "، **السياسة الدولية** ، العدد 145، جويلية 2001.

04)- محمد سعد أبو عامر، "العلاقات الأمريكية الصينية "، **السياسة الدولية** ، العدد 148، جويلية 2001.

05)- جمال مظلوم، "التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي "، **مجلة السياسة الدولية**،عدد 164، أفريل 2006.

06)- لواء مسعد الششتاوي أحمد، "القدرات العسكرية الصينية "، **السياسة الدولية** ، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008.

07)- مايكل أوهانلون، "العقيدة العسكرية الصينية" ، **آفاق المستقبل**،العدد 08، نوفمبر / ديسمبر، 2010.

08)- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا "، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 145، جوان 2001.

09)- محمد عبد السلام، "الإستراتيجية الجديدة لاستخدام السلاح النووي "، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 164، أفريل ،2006.

10)- شريفة عبدالرحيم، "الصعود الصينى"، **الأهرام الاقتصادي**، القاهرة، العدد 126، الاثنين 30 أوت،.2010

11)- وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق"،**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد الثالث والثلاثون، 2012.

12)- مدحت أيوب، "الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة "، **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008.

13)- علي حسن بكير، "نحو علاقات صينية – خليجية إستراتيجية "، **مجلة آراء حول الخليج**، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد 18، مارس 2006.

14)- وانج خوا، "العلاقات الصينية – اليابانية. الطريق إلي المستقبل وانعكاسات الماضي"، **دورية العلاقات الثنائية لدول شرق آسيا**، العدد الأول، أكتوبر2003.

15)-محمود الفقي،" رابطة دول الأسيان والصين ، أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159 ، المجلد 40 ، جانفي 2005 .

16)- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس،2006.

17)- علي حسين باكير،"مسار العلاقات اليابانية - الصينية"، **مجلة العصر** ، أبريل 2005.

18)- دانييل يرجن، **مجلة السياسية الدولية** ، العدد 98، شتاء 2002 - 2003.

19)- سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان امن النفط"، **مجلة العلوم السياسية** ، عدد43 ، ديسمبر 2009.

20)- مغاوري شلبي علي ،الولايات المتحدة والصين .. قطبية ثنائية جديدة؟ ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد يناير، 2010 .

21)- نزار عبد المعطي زيدان، "العلاقات الأمريكية الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد"، **السياسة الدولية**، عدد 173 ،جويلية 2008.

22)- ماجد صالح، "الحركات الانفصالية في الصين"، **السياسة الدولية** ، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008.

23)- عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين، " استمرار سياسة احتواء روسيا والخوف من التقارب الصيني الهندي الروسي"، **المستقبل العربي**، العدد 44، مارس 2003.

24)- بريس هارلاند، " من أجل صين قوية". **السياسة الدولية**، عدد 107، 1994.

25)- بدر عبد العاطي،" اليابان والبحث عن دور عالمي جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (141)، 2000.

التقـــــارير:

01)- عبد الرحمن المنصوري، "الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 06 فبراير 2013.

02)- عزت شحرور،" الصين ونزاعات المحيط الهادئ: الأسباب والمآلات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 01 أكتوبر 2012.

03)- علي حسن بكير، "تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 8 جوان 2014.

04)- رايموند لي، "الأزمة الأويغورية في الصين وعوامل تأجيج الصراع"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 17 فبراير 2014.

05)- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الصين والتحديات الداخلية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 18 يناير 2015

الأطروحـــات:

01)- جميلة طيب،"**أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2011.

المراجع باللغة الفرنسية:

Livres :

01) - Sébastien Colin, la chine et ses frontières , paris :Armand colin, 2011.

02) - Nicole Gmesotto et Giovanni Crew, le monde en 2025, Paris : Edition Robert Laffont, 2007.

03) - Aglietta Michel, Landry yues**, La chine vers la superpuisance,** paris : economica, 2007.

04) - Anne Faure bouteiller, la chine : clé pour s'implanter sur le dernier grand marché, Paris : librairie Vuibert, 2003.

05) - Jean-Luc Domenach ,Philipe Richer, la chine 1949-1985, paris : imprimerie nationale, 1987.

06) - Françoise Lemoine , la chine :Histoire, géographie et géopolitique , Paris :Person Education , 2009.

07) - Jean-Luc Domenach, Ou va la chine?, Paris : Fayard librairie Arthéne, 2002

08) - Jonathan Story, La chine : un marché a conquérir, Paris : Pearon, 2004.

09) -Chloé Maurel, **la Chine et le Monde :Constats et enjeux** , France : Groupe Studyrama, 2008.

10) - Laurence Brahm, **la chine après l'OMC**, traduit par Cadieux Louise, Beijing, china international press, 2003.

11)- Faubert Anne-Sophie, GAMERO Jean-Christophe, **Les relations contradictoires entre la Chine et le Japon**, école de guerre économique : Groupe eslaca ,2007.

12)- MORELON Camille, **La volonté d'apaisement des deux géants asiatique** , Ecole de guerre économique : Groupe eslaca ,2007.

13)-Linda Benson, **la chine de puis 1949**, Belgique : éditions de l'université de Bruxelles, 2012.

14)- louis pin Jean, l**'ouverture économique de la chine 1978-1999** , Paris : la documentation française, 1999.

15)- Anne Androuais, **les relations économiques japon- chine : Concurrence ou coopération à moyen et long terme** , futuribles, 2006.

16) - Denis Lambert, **Géopolitique de la chine**, Paris : ellipses édition, 2009.

17) -François Raillon, **La chine et l'ASEAN en 2020 :du rapprochement à la collision** , Paris, 2006.

18) - Yves Le Diascron, **Le Japon miracle ou mirage**, Paris :Edition ellipses, 1997.

19)-Philippe Hugon, **Les séquences inversées de la régionalisation** , Paris : édition ellipses, 1998.

20)- NIQUET Valérie, **Chine-Japon, l'affrontement**, Perrin, 2006.

21)-Alain Frachon, Daniel Vernet, **La chine contre l'Amérique**, Paris : édition Grasset, 2012.

Périodiques :

01) - Masurel Edouard, "chine :un pouvoir fossilisé. L'écrasement du printemps de pékin", Dossiers Documents, 1992.

02) - Leila Choukroune, " la chine dans la mondialisation sélective à l'ordre juridique internationale", Question internationale ,n°32, Juillet/Aout 2007.

03) - Olivier Zajec , " l a chine affirme ses ambitions navales", le monde diplomatique ,2008.

04) - Stéphane Delory, "la nécessaire adaptation de la puissance militaire", Questions internationales, n° 32, Juillet/Aout, 2008.

05) - Elisabeth Brillet Fonquoire, "la chine et la GATT", **Defense nationale**, décembre 1993.

06) - Bruce Stokes, "Chine-OMCM :Pour une nouvelle coopération transatlantique", **politique étrangère**, n°3, 1997.

07) - Martin will ,"L'adhésion à l'OMC et les réformes économiques en chine", **politique étrangère**, n°2, 2004.

08) -Robert Garry, "Les relations de la Chine et du Japon ", **Études internationales**, vol. 1, n° 1, 1970.

09) - Guillain Robert," la politique extérieure du japon", **Défense nationale.** Octobre 1979.

10)-Laetitia Bougier, "Chine et Japon : tensions politiques, commerce au beau fixe", **HEC EURASIA INSTITUTE**, TOPIC Février 2006.

11)-François Grpoutaux, "chine-japon : enjeux et stratégie", **le courrier des pays de l'est**, n°399, mai 1995.

12) - Sophie Boisseau Du Rocher, " Asie du sud-est prise au piége", **Paris : édition Perrin**, février 2009.

13)-Jean Philippe Miginiac,"Chine-USA, le Nouveau Grand Jeu Pétrolier", **Strategic Road.com Analysis**, 30/09/2005.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Books :

01)-Quansheng Zhao, Modernization nationalism andregionalism in china United States of America, New jersy , prentice hall, 2002.

02)- Willy Wo, Lap Lam, Chinese politics in the hu jintao era new leaders, new challenges , New York :An East Gate Book , 2006.

03)-Fred Bergsten, Charles Freeman δ others, China's rise challenges and opportunities , Washington: Peterrson institute for international economics, Center for strategic and international studies, 2008.

04)- Wu Jinan, **Rise of Japan's New Generation Politicians and Cross Straight Relations**, Shanghai: Shanghai Institute of International Studies (SIIS), 2002.

05)-Edited by : Hanns Gunther, René Haak Hilpert, **Japan and China Cooperation, Competition and Conflict**, New York, Palgrave, 2002.

06)-Edited by: Takatoshi Ito, Chin Hee Hahn,**The Rise of China and Structural Changes in Korea and Asia**, USA:Edward Elgar Publishing,2010.

Periodicals:

01)-Department of Defense, United States of America : Annual report to congressm: the military power of the people's republic of China, 2007.

02)-Department of Defense, United States of America : Annual report to congressm: the military power of the people's republic of China, 2008.

03)- Bajon,Jean-Yves, "The paradoxes of the China Japan relationship : successes and challenges", **Ambassade française au Japon**, Shanghai, 12 mai 2005.

04)- Bruce Einhorn ،"Blinding Science: China's Race to Innovate" , **Business Week**, 31 March 2006, accessed: 16 April 2006.

05)- Jurgen Haacke, "china's participation in multilateral pacific cooparation forms aussenpolitils", **German foreign affairs**, vol 48, 2000.

06)- Liao jx , " Sino-Japanse energy Security and régional stability : the case of the east china sea gas exploration " , **East asia : an international Quarterly**, vol 25 , nº1, 2008.

07)- Jonathan E Sinton, Rachel E Stern, "Evaluation of Chinas Energy Strategy Options",**Lawrence Berkeley National Laboratory**, Berkely, May 2005.

08)-Ian Storey, "China's Malacca Dilemma, China Brief", **James Town Foundation**, Vol n° 6v, Issue 8, 12 April 2006.

09)-Gaye Christoffersen, "The Diplemmas of China's Energy Govermance : Recentralization and Regional Cooperation" , The China and Eurasia Forum Quarterly, **Central Asia –Caucasus Institute § Silk Road Studies Program**, Volume3, November 2005.

10)Aymeric Chauprade,"la stratégie globale des Etas Unis face à l'émergence de la chine ", **revue française de géopolitique**, Ellipses édition marketing, 2005.

11)-Maaik okano-Hijman ، "Japan's Economic diplomacy Towards China: the Lure of Business and the Burden Of History" ,Hague: Netherlands Institute of International relations, **Cligendaael Diplomacy Papers** ،no. 14 ،November 2007.

12)-Robert. A. kapp, " the united- states and china : a post september perspective ", **the business Review**, (November- December), 2001.

مقالات خاصة بمواقع الأنترنت:

1.مقالات الانترنت باللغة العربية:

1)- ملف الصين: الحقائق والأرقام عام 2007، تاريخ الدخول للموقع 2013/07/16
www.arabic.china.org.cn/china/archive

2)- مقالة بعنوان: "الصين القديمة"، تاريخ الدخول للموقع 2013/08/06:
www.tlfg.ulaval.caaxl/chine.general.htm

3)- تشانغ وي وي، مقالة بعنوان: "النظام السياسي الصيني" ، **جامعة فودان بشنغهاي** ، تاريخ الدخول للموقع 2013/10/10:
www.chinatoday.com

4)- الحزب الشيوعي الصيني، تاريخ الدخول للموقع:2013/10/16:
www.arabic.cri.cn/chinaabc/index.htm

5) - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية، تاريخ الدخول للموقع 2013/12/08:
www.fmprc.gov.cn/ora

6) - فضيلة محجوب، مقالة بعنوان: "وعود وحدود الشراكة الأمركية الصينية " ، **قراءات إستراتيجية**، تاريخ الدخول للموقع الإلكتروني 2013/10/10:
www.ahram.org.eg

7)- الحلواني شيماء عاطف، مقالة بعنوان:" دبلوماسية الصين الجديدة"، تاريخ الدخول للموقع:2013/08/01:

www.silromline.org

8)- مقالة بعنوان: "رفع الإنفاق العسكري الصيني يهدد بإطلاق سباق تسلح آسيوي"، **جريدة الشرق الأوسط** ، القاهرة، العدد 11758، 5 مارس 2011، متاحة على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx

9)- مقالة بعنوان "التعليم في الصين"،**جامعة أم القرى** ،تاريخ الدخول للموقع: 2013/11/10
http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager//Exp1.pdf
10)- محمود خليفة جودة محمد، مقالة بعنوان "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م" ، **المشروعات البحثية والتدريب بالمركز الديمقراطي العربي** ، تاريخ الدخول للموقع: 2014/03/05.

http://democraticac.de/wordpress/archives/4674

11)- مقالة بعنوان:" الصين تتجاوز اليابان في مجال الابتكارات والاختراعات " ، **جريدة الاتحاد**، تاريخ الدخول للموقع: 2014/03/05
http://www.alittihad.ae/details.php?id=70072

12)- مقالة بعنوان: "أهم عشر نتائج للتقدم العلمى والتكنولوجى الصينى "، تاريخ الدخول إلى الموقع : 2013/12/10.
http://www.arabic.china.org/china/txt/2010-4/26/content199103772.htm
13)- مقالة بعنوان: "الأقطاب الاقتصادية الكبرى في منطقة شرق أسيا"، 18 ماي 2013 :
http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=14780

14)- لكيث برادشر ، مقالة بعنوان " الصين ترفع قيمة عملتها النقدية، **الجريدة الإلكترونية نيويورك تايمز**، تاريخ الدخول للموقع:2013/07/08.
http://secretsearth.wordpress.com

15)- د.باهر مردان، مقالة بعنوان "العلاقات الصينية اليابانية"، بكين 2013، تاريخ الدخول للموقع:2014/04/12:
www. International Relations, China, and Japan. academia.edu

16)- مقالة بعنوان"العلاقات الصينية اليابانية في المائة عام الأخيرة"، تاريخ الدخول للموقع: 2014/01/10:
http://pearls.almountadaalarabi.com/t1593-topic

17)- خليل حسن، مقالة بعنوان، "من سيقود أسيا الصين أم اليابان؟"، **جريدة إيلاف الإلكترونية**، العدد 4556 ،الاثنين 11 نوفمبر 2013:
http://www.elaph.com/Web/opinion/2013/11/847157.html

18)- وول سوريت جورنال، تاريخ الدخول للموقع: 2012/09/17

http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2012/09/17/whats-at-stake-in-china-japan-spat.

19)- مدحت أيوب،"الآسيان بين بكين وواشنطن"، **السياسة الدولية**، الأهرام، يناير 2011:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=409165&eid=759

20)- محمد صلاح الدين،" الصين وآسيان.. مصالح تتخطى البحر الجنوبي"، **جريدة دوت مصر**، 14 نوفمبر 2014:
http://dotmsr.com/ar/1003/2/126344

21)- علي عواد الشرعة، " الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها " ، **المجلة الإلكترونية *إنسانيات***، العدد 88-63 ، 12 نوفمبر 2012.
http://insaniyat.revues.org/8350

22)- كمال جاب الله، "سباق ياباني - صيني على إقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول الأسيان"، **جريدة الأهرام**، العدد127، 13 ديسمبر 2003.
http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/12/13/Worl7.htm

23)- شاهر جوهر،" رابطة أمم جنوب شرقي آسيا "الآسيان "، 14 ديسمبر 2014، **مجلة العالم السورية**:
http://9alam.com/community/threads/bxhth-xhul-rabt-dul-gnub-shrq-sia-alsian.23219

24)- موقع بيبس الإلكتروني، مقالة بعنوان:" اليابان تمنح 20 مليار دولار مساعدات وقروض لدول الآسيان"، 14 ديسمبر 2013:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/12/131214_japan_asean_ai

25)- جريدة الرؤية الإلكترونية ،مقالة بعنوان "اليابان تحشد دعم «آسيان» ضد التنين الصيني "، 2013/12/14:
http://alroeya.ae/2013/12/14/110253

26)- شيماء خه، " التودد إلى دول الآسيان من أجل معاداة الصين "حلم يقظة"، **جريدة العربي للأخبار**، 14 ديسمبر 2013.:
http://arabic.news.cn/topic/2013-12/14/c_132967657.htm

27)- مجلة جنوب شرق آسيا المعاصرة، كتاب 31 ، عدد 1، إبريل 2009

http://muse.jhu.edu/journals/contemporary_southeast_asia_a_journal_of_international_and_strategic_affairs/v031/31.1.buszynski.html

28)- وزارة الخارجية اليابانية، جزر سنكاكو ، نوفمبر2012 :

http://www.eg.embjapan.go.jp/a/territory/senkaku/pdfs/senkaku.

29)- مقالة بعنوان " حروب النفط"، تاريخ الدخول للموقع: 08/31/ 2014، متاحة على الرابط:

http://altagreer.com /uncategorized

30)- المركز العربي للمعلومات، مقالة بعنوان" أمن الطاقة الصينية"، تاريخ النشر 2008/06/11، تاريخ الدخول للموقع: 2013/10/15:

http://www.arabsino.com/publish/content_nc.php/74798,0.html

31)- علي حسين باكير، مقالة بعنوان" الصين والنفط الإيراني والملف النووي"، **مجلة العصر الإلكترونية**، تاريخ الدخول للموقع: 2013/10/15:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method.

32)- أحمد علو، مقالة بعنوان "نقاط الاختناق العالمية"، تاريخ الدخول للموقع 2014/07/10:

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?33048#.VDaskVvpwY4

33)- علي حسن بكير، " إستراتيجيات الصين النفطية "، **مجلة العصر**، بتاريخ 2006/05/20، متاحة على الرابط التالي:

www.alasr.ws/index.cfm?method.

34)- أحمد علو، "التحول الجيوستراتيجي الأميركي في شرق آسيا وجنوبها"، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد 325 ، جويلية 2012 :

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?32029#.VFUR6kBewYU

35)- محمد عبدالسلام، توتيبات الأمن الإقليمى فى منطقة المحيط الهادى الآسيوي، **السياسة الدولية**، تاريخ الدخول للموقع 2013/11/12..:

http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial

36)- السيد صدقى زين عابدين ، اليابان والصين دفء إقتصادي وبرود سياسي، **السياسة الدولية**، 2012/10/11:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=409163

37)- بيتربوكس، جاي هاي شين،" العلاقات الصينية -الأمريكية"، **المجلة الإلكترونية**، 01/ 2013/07:

http://al-majalla.com.

38)- مقالة بعنوان: " المصالح الاقتصادي ترسم الأهداف السياسية الدولية في عالم اليوم، الانترنت" ، **شبكة النبأ المعلوماتية**، تاريخ الدخول للموقع 2013/12/10.

http://www.annabba.org.

39)- نغم نذير شكر ، الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية، تاريخ الدخول للموقع:2014/07/05

http://www.annabaa.org/nbahome/nba76/japan.htm

2. مقالات الانترنت باللغة الفرنسية:

40).http://www.lefigaro.fr/international/20061007.FIG000000722_integration_economique_poussee_entre_la_chine_et_le_japon.html

41)- Centre de recherche sur la culture japonaise de rennes, "Implantation des firmes japonaises en chine : des enseignements pour les entreprises françaises", mai 2010.
www.industrie.gouv.fr

42)- Ming Ye, " le nationalisme chinois aujourd'hui", 12 décembre 2013 :
http://www.bu.univ-paris.fr

43)- www.tibet.net/av

3. مقالات الانترنت باللغة الإنجليزية:

44) -Ministry of Foreign Affairs of Japan ،Overview of Official Development Assistance (ODA) to China :
http://www.mofa.go.jp/policy/oda/region/e_asia/china/index.html

45)- Oil Security : A top priority for China, Xinhuanet, 29 April 2004, published also at. this Link:
www.ecosonline.org/back/pdfreports/Nieuws/April/Oil%20security.do

46)- Hillary Clinton, "America's Pacific Century": The future of politics will be decided in Asia, not Afghanistan or Iraq, and the United States will be right at the center of the action, Foreign Policy magazine, November 2011 :
www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century

الفهرس

العنـــــوان	الصفحة
إهـــداء	
شـكـــر وعرفـــان	
ملخص الدراســـة	
مـــــقدمـــــــة	20-08
الفصـــل الأول: مقومـــات الصعود الصيني (القدرات والأبعاد)	22- 83
المبحث الأول: المقومات الطبيعية والبشرية والحضارية	24
المطلب الأول: المقومـات الطبيعيــة	24
المطلب الثاني: المقومـات البــشرية	26
المطلب الثالث:المقومـات الحضارية	28
المبحث الثاني: المقومات السياسية والعسكرية والعلمية	31
المطلب الأول: النظام السياسي الصيني	31
المطلب الثاني: المقومـات العسكريــة	34
المطلب الثالث:المقومــات العلميـــة	45
المبحث الثالث: المـقومـات الاقتـصاديــة	59
المطلب الأول: تطور فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الصين	59
المطلب الثاني: برامج التحديث الاقتصادي الصيني	63
المطلب الثالث: الصين و المنظمة العالمية للتجارة	79
الفصـــل الثاني: انعكاسات الصعود الصيني على العلاقات مع اليابان	118-86
المبحث الأول: المحطات التاريخية في العلاقات الصينية- اليابانية	88
المطلب الأول :العلاقات الصينية - اليابانيـة بين ع-امي 1949 إلى 1972	88
المطلب الثاني: العلاقات الصينية- اليابانية منذ بداية التطبيع 1972 إلى 2014	95
المبحث الثاني: الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الصين واليابان	99
المطلب الأول: الاستثم-ارات بين الصين واليابان	100
المطلب الثاني : المبادلات التجارية بين الصين واليابان	102

المبحث الثالث: التنافس الصيني- الياباني على دول جنوب شرق آسيا	105
المطلب الأول: العلاقات التجارية الصينية مع منظمة دول جنوب شرق آسيا	106
المطلب الثاني: العلاقات التجارية اليابانية مع منظمة دول جنوب شرق آسيا	112
الفصل الثالث: الملفات الساخنة بين الصين واليابان	193-121
المبحث الأول: مسائل الخلاف بين الصين واليابان	123
المطلب الأول: النزاع الصيني- الياباني حول جزر دياو يو/ سنكا كو	123
المطلب الثاني: الخلاف الصيني - الياباني حول ترسيم الحدود البحرية	127
المبحث الثاني: التنافس الصيني- الياباني على مصادر الطاقة	130
المطلب الأول: الإستراتيجية الصينية واليابانية للهيمنة على منابع البترول	131
المطلب الثاني: مضيق ملقا كمركز تنافس صيني- ياباني	139
المبحث الثالث: ترتيبات الأمن الإقليمي في المحيط الهادي الآسيوي	146
المطلب الأول: التنافس الصيني- الأمريكي في المحيط الهادئ-الآسيوي	147
المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الصينية- اليابانية	161
خاتمـــــــة	171
الجداول والخرائط	176
المراجع	178
الفهرس	192